



جامعة محمد خيضر بسكرة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



## أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري

### دراسة الانتخابات التشريعية 2012

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة.

إشراف الأستاذة:

إعداد الطالبة:

أسماء بن مخربش

أمانى العابد

#### اللجنة المناقشة

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيساً		
مشرفاً ومقرراً	أستاذ مساعد - 1 -	أسماء بن مخربش
مناقشاً		

السنة الجامعية: 2016 - 2017





جامعة محمد خيضر بسكرة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



## أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري دراسة الانتخابات التشريعية 2012

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة.

إشراف الأستاذة:

أسماء بن مخربش

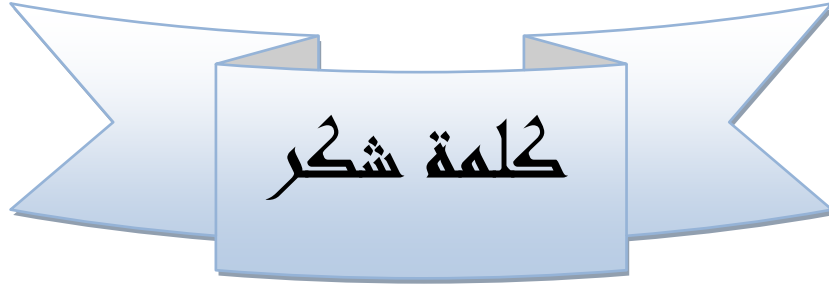
إعداد الطالبة:

أماني العابد

اللجنة المناقشة

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيساً		
مشرفاً ومقرراً	أستاذ مساعد - 1 -	أسماء بن مخربش
مناقشاً		

السنة الجامعية: 2016 - 2017



بعد الحمد لله العليّ القدير الذي وفقني وأمدني بالصبر والإرادة

الشكر للأستاذة المشرفة على ثقتهما وتوجيهاتهما

وأتقدم بشكري وامتناني للدكتور مصطفى بخوش على الدعم الدائم

والأستاذة زينب فريح على مساندتهما

كما أتقدم بالشكر لكل أساتذتي وكل من قدموا يد المساعدة أثناء انجاز العمل

من قريب أو من بعيد



إلى والديّ الكريمين حفظهما الله  
إلى إخوتي الأعزاء... وكل أفراد عائلتي  
إلى كل الزملاء والأصدقاء والأحباء....

مقدمة

تعتبر المشاركة السياسية للمواطنين القوة الدافعة لاستمرار ديمقراطية النظم السياسية ومصدر دعم لها للعمل بشكل فعال، وهي تجسد الإرادة الشعبية الحقيقية، وتضمن المساواة بين المواطنين في المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية وإدارة الدولة وذلك باختيار من يمثلهم في مختلف المؤسسات الديمقراطية عن طريق آلية الانتخابات.

ومع تزايد التركيز الكبير لمختلف الدراسات الحديثة على جيل الشباب باعتباره مصدر ثراء الأمم وهو الراعي الأول للتغيير والتقدم خاصة مشاركته في الحياة السياسية، وجب على العديد من الدول خاصة تلك التي يشكل الشباب غالبية السكان فيها من أجل وضع مجموعة من الاقتراحات والاستراتيجيات لتحسين الفعالية السياسية للشباب بناء على دراسات ميدانية.

وتعد الجزائر من بين الدول التي تتميز بتركيبية سكانية غالبيتها من الشباب، وفي المقابل وبتتبع المسار العام للعملية السياسية خاصة الانتخابات، التي تعتبر أهم متغير يمكن قياس المشاركة السياسية للشباب من خلالها وكذلك قياس مدى فاعلية النظام السياسي ومختلف مؤسساته، هذه الأخيرة التي عرفت انخفاضا كبيرا في نسب المشاركة السياسية للمواطنين وخصوصا الشباب، هذا ما شكل تهديدا للديمقراطية في الجزائر ومسألة شرعية ومشروعية النظام السياسي، ولهذا طرحت العديد من الأسئلة التي تستحق الإجابة وذلك فيما يخص أزمة مشاركة الشباب في العملية السياسية أو في اختيار من يمثله في مختلف المؤسسات القرارية، خاصة التشريعية. و تشهد الجزائر منذ عقود أزمة مشاركة سياسية، نتيجة لسيادة القهر و العديد من والموانع التي ساهمت في تردي الوضع السياسي وإفراز نخب ضعيفة غير قادرة على احتواء مشاكل الدولة والتوصل لحلول لتجاوزها.

### ❖ أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري في كونه من بين أهم الموضوعات التي تطرح على الساحة السياسية والأكاديمية، لا سيما في المواعيد الانتخابية هذا من جهة، ومن جهة ثانية خطورة واتساع هذه الأزمة وتجزرها وانعكاساتها السلبية على كافة الأصعدة بالنسبة للأنظمة السياسية خاصة منها العربية والنظام السياسي الجزائري على وجه التحديد.

## ❖ أهداف الدراسة:

تعتبر هاته الدراسة محاولة لإثبات وجود أزمة مشاركة سياسية للشباب في الجزائر، ومحاولة لرصد بعض المؤشرات والمعايير التي تثبت ذلك، من أجل معرفة الأسباب والعوامل والجهات المسؤولة (النظام السياسي والمواطن الجزائري في حد ذاته) التي تقف وراء هاته الأزمة.

## ❖ أسباب اختيار الموضوع:

## أسباب ذاتية:

عادة ما تفرض مواضيع علوم السياسية نفسها على الباحثين، نظرا لارتباطها المباشر بمستجدات الأبحاث، هذه الأبحاث التي تركز في الآونة الأخيرة على مواضيع الشباب كأحد أهم الموارد التي يمكن للدول أن تستثمر في طاقاتها، وإشراكها في العملية التنموية الشاملة وفي صنع واتخاذ القرار هذا ما دفعنا للبحث في هذا الموضوع، من أجل إثراء الإدراك المعرفي الذاتي من جهة وتوضيح بعض الجزئيات التي تم إهمالها في البحوث السابقة من جهة أخرى. إضافة للمواضيع المناسباتية على غرار الانتخابات التشريعية الجزائرية.

## أسباب موضوعية:

نابعة من أهمية المشاركة السياسية للشباب الجزائري وخصوصا في الانتخابات التشريعية، فالمؤسسة التشريعية تعد من أهم المؤسسات الديمقراطية التي تعبر عن المشاركة المشتركة للمواطنين في تسيير البلاد وانخفاض نسب المشاركة السياسية للشباب في هاته الانتخابات يشكل أزمة حقيقية نظرا لخطورة تبعاته ليس على الجانب السياسي فقط بل الاجتماعي وحتى الاقتصادي، فالشباب في الجزائر يمثل أغلبية السكان وبالتالي عدم مشاركته وإشراكه في الحياة السياسية يؤدي إلى فشل السياسات وعدم كفاءتها.

## ❖ الإشكالية:

ترتبط الإشكالية في أي بحث علمي ارتباطا منهجيا بكل عناصر البحث، خاصة الفرضيات، لذلك وجب تحديدها بدقة وضبط متغيراتها بعناية.

وفيما يخص موضوعنا البحثي، فانه يمكننا القول أنّ دراسة أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري في الانتخابات التشريعية تنطلق أساسا من تحديد متغيراتها ومحدداتها (النسبية) بغية الوصول لتفسيرها، ولكن خصوصية الشباب الجزائري وواقعه اضافة لخصوصية التجربة الانتخابية في الجزائر فرضت وجود العديد من الأطر الجدلية المفسرة للظاهرة محل الدراسة.



وهذا يجعلنا نبحث عن جواب للسؤال التالي:

كيف يمكن تفسير أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري في الانتخابات التشريعية 2012؟

❖ الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بأزمة المشاركة السياسية؟
- ما هي الظروف التي دفعت الشباب الجزائري لعدم المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية؟
- ما هي مظاهر أزمة المشاركة السياسية للشباب في الانتخابات التشريعية 2012؟

❖ الفرضيات:

- كلما كانت هناك لا مبالاة سياسية لدى الشباب ، كلما انعكس ذلك في أزمة مشاركة الشباب في الحياة السياسية.
- كلما كانت هناك استجابة لتطلعات وطموحات الشباب، كلما انعكس ذلك إيجابا على رغبة الشباب في المشاركة في العملية السياسية.
- ترتبط المشاركة السياسية للشباب الجزائري بمدى فعالية مؤسسات النظام السياسي.

❖ حدود الدراسة:

تم اختيار الانتخابات التشريعية الجزائرية 2012 لدراسة أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري، فهي خامس تشريعات عرفت مرحلة التعددية السياسية، التي واكبت إصلاحات عديدة قام بها النظام السياسي بعد الحراك المجتمعي في كل من تونس ومصر .

ولكننا لا نستطيع أن نحكم على مشاركة الشباب في انتخابات تشريعية واحدة أنها أزمة، دون التطرق لمسار الانتخابات التشريعية في الاستحقاقات الماضية لرصد أهم العوامل التي تسببت في ترسيخ ثقافة سلبية عن المشاركة في الحياة السياسية لدى الشباب الجزائري.

❖ الدراسات السابقة:

كل الدراسات والأبحاث والكتب التي تعنى بدراسة الديمقراطية تتطرق للمشاركة السياسية، وفي خطواتنا البحثية تبين لنا أن موضوع المشاركة السياسية للشباب عالجته بعض البحوث والدراسات والتقارير العلمية ولكنها لم تتطرق من فكرة وجود أزمة مشاركة سياسية للشباب الجزائري. بل درست المشاركة السياسية للشباب في سياق الوضع الطبيعي للمشاركة السياسية، ومن بين الدراسات:

"الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر دراسة لعينة من الشباب الجامعي لجامعة قسنطينة" للطالب بوبكر جيملي، حيث ركزت هذه الدراسة الميدانية على مشاركة الشباب الجامعي في السياسية، ولم تتطرق لباقي الشرائح الشبابية. وكانت دراسة معمقة في الجانب الاجتماعي ولم تخصص جانب معين، وهو ما احتوت عليه دراستنا وهو تخصيص البحث علي عدم المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية للشباب الجزائري بصفة عامة.

تقرير الأمم المتحدة "دور مجلس النواب في تفعيل مشاركة الشباب اللبناني في الأحزاب السياسية وفي الانتخابات من المشاركة إلى الشراكة في صنع القرار السياسي". في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي احتوى التقرير على دراسة كيفية إشراك الشباب في البرلمان اللبناني، ولكن وضع الشباب في لبنان واهتمامه بالسياسة ليس مثل الوضع لدى الشباب الجزائري، فالشباب اللبناني أكثر اهتماما بالجانب السياسي وأكثر تنظيما بانتماءاتهم لمختلف الأحزاب السياسية المشكلة في الساحة السياسية اللبنانية.

### ❖ المقاربة المنهجية:

من المعروف في العلوم السياسية اختلاف المناهج والمقتربات، فلا يوجد منهج جاهز يستطيع تحليل الظواهر السياسية، وعليه فطبيعة البحث والإشكالية التي يتم دراستها هو من يحدد منهج الدراسة، وقد تفرض عملية التحليل والتفسير الاستعانة بأكثر من منهج واحد، وعليه ونظرا لتعدد الظاهرة المدروسة، وارتباطها بالعديد من المسائل والظروف تم توظيف المناهج والمقاربات التالية:

**منهج دراسة حالة:** يمكننا من إن تكوين نظرة كلية شاملة عن الحالة التي ندرسها، والحالات المتشابهة لها بحيث تؤدي دراسة عدد من الحالات وتجميع البيانات والمعلومات بطريقة علمية وسليمة. (1)

و يظهر استخدامنا لهذا المنهج من خلال أخذنا الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لمشاركة الشباب، بغية الإحاطة بمختلف جوانبها، حتى نصل إلى تعميم ما يتم الوصول إليه من نتائج في حالات و ظواهر مشابهة.

**المنهج الوصفي:** ويساعد هذا المنهج الباحث على الوصف الدقيق للظاهرة محل الدراسة، وتحليل مكوناتها.

**المنهج التاريخي:** وتم الاعتماد عليه بغية رصد أهم التطورات الحاصلة بشأن العديد من النقاط التي تطرقت لها الدراسة على غرار: البحث في الامتدادات التاريخية لأزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري. من

(1) مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، عمان: مؤسسة الوراق، 2000، ص. 133.

خلال تتبع السياق العام لمختلف للانتخابات التشريعية الجزائرية في المرحلتين، مرحلة الأحادية الحزبية ومرحلة التعددية.

**المنهج المقارن:** والذي تم الاستعانة به في إجراء بعض المقارنات الضمنية خلال مراحل انجاز الدراسة لضمان توضيح أكثر فالمقارنة تعتبر أحد أهم السبل لمعرفة الحقيقة والتوصل لاستنتاجات أكثر صدقيه وواقعية.

**المقترَب القانوني:** اعتمدت الدراسة على المقترَب القانوني الذي ساعدنا في تفسير الظاهرة محل الدراسة انطلاقا من مطابقة السياق القانوني مع الواقع التطبيقي.

### ❖ أدوات البحث:

**الملاحظة:** تم الاستعانة بها في تسجيل وتفسير أهم السلوكيات التي يسلكها الشباب قبل و أثناء الانتخابات و مراقبة توجهاتهم و ميولا تهم وذلك أثناء عملية توزيع واسترجاع استمارة الاستبيان. **استمارة الاستبيان:** وهي إحدى الأدوات البحثية التي تعطي مصداقية أكبر لأي عمل علمي، فيستخدم من أجل الوصول لمعلومات وآراء تفيد إثبات الصحة من العدم للفرضيات المطروحة، ودراستنا تحتاج إلى جمع معلومات وبيانات من أجل إضفاء القيمة العلمية والامبريقية لنتائج مجتمع البحث والعينة.

### ❖ التقسيم الهيكلي للدراسة:

في محاولة للإجابة على الإشكالية، تم الاعتماد على خطة نحسبها تتوافق مع المنحى العام الذي تخطّه الدراسة، فتم تقسيمها لثلاث فصول، حيث يمثل الفصل الأول مدخل معرفي حاولنا من خلاله رصد مختلف الرؤى حول المشاركة السياسية في إطارها العادي، ومتى تشكل أزمة، إضافة لمحاولة معرفة أهمية إشراك الشباب في الحياة السياسية والانتخابات كأهم آلية يمكن من خلالها قياس المشاركة السياسية وكذلك تطوير مؤسسات الدولة الديمقراطية.

أما الفصل الثاني فهو محاولة لتتبع واقع الانتخابات التشريعية وواقع الشباب الذي أثر على مشاركتهم في الحياة السياسية عن طرق محاولة إسقاط الإطار الأول على الفصل الثاني بالاعتماد على وصف مسار العملية الانتخابية ومشاركة المواطنين فيها (وتم الإشارة لمشاركة المواطنين كافة على أساس أن المجتمع الجزائري أغليته شباب وبالتالي نحن لسنا بصدد دراسة فئة من المجتمع بل دراسة المجتمع ككل فجل الدراسات تستخدم توصيف أنّ المجتمع الجزائري 75% منه شباب)، مستعنيين بالمقترَب القانوني والمنهج المقارن في إطار مقارنة ضمنية بين الانتخابات التشريعية في الجزائر ومقارنة بين الوضع في الجزائر وغيرها من الدول المجاورة التي تحمل نفس الخصائص خاصة من ناحية الوضع العام للشباب في هاته الدول.

وجاء الفصل الثالث لتحليل معطيات استمارة الاستبيان التي احتوت نتائجها على مطابقة تامة لفرضيات الدراسة، ومؤكدة لتوصيف الظاهرة محل الدراسة بالأزمة.

❖ **معوقات البحث وصعوباته:**

- قلة المراجع الملمة بمتغيرات الدراسة بشكل مجمل
- صعوبة التحكم في المعلومات والتثبت من مصادرها الأصلية وذلك لعدم امكانية الوصول الى هاته المصادر بسهولة أو تعدد مصادرها الأمر الذي أدى إلى عدم التثبت من مصداقيتها بشكل دقيق جدا.
- ومن أكبر الصعوبات التي واجهتنا أثناء مسار البحث هو عدم توفر المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة، وخاصة تلك التي لها علاقة بالشباب التي أثرت في الالتزام بمنهجية البحث، مما دفعنا لمحاولة تغطية هاته النقائص بمعطيات يمكن تعميمها على الشبا

## الفصل الأول

مقاربة معرفية لأزمة المشاركة  
السياسية للشباب والانتخابات

تعد المفاهيم في العلوم الاجتماعية محل اختلاف، ومرد ذلك إلى تعدد المنطلقات الفلسفية والفكرية للباحثين والدارسين والمتخصصين، إضافة إلى اختلاف الممارسة السياسية من دولة إلى أخرى، وفقا للبنية الاجتماعية والمؤسسية للنظم السياسية، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأول الإطار المفاهيمي لمُدلول أزمة المشاركة السياسية، وبيان الإطار العام الذي يمكّن المواطنين عامة ومنهم الشباب من ممارسة حقهم في اختيار حكاهم ونوابهم، الذين يتولون إدارة الشأن العام في البلاد بالنيابة عنهم، ومتى نقول أننا أمام أزمة مشاركة سياسية وذلك بتبيان مؤشراتهما. أما بالنسبة للمبحث الثاني فتم تخصيصه للمشاركة السياسية للشباب وتبيان أهمية إشراك هذه الشريحة من المجتمع في الحياة السياسية، باعتبارها الأغلبية في المستقبل، وذلك وفق آليات تقليدية وجديدة تزيد من الثقة في هذه الشريحة في إمكانية تسييرها للبلاد في مرحلة قادمة. وقد تم تخصيص المبحث الثالث للانتخابات كآلية لتنفيذ المشاركة السياسية للشباب في غاية بحثية مفادها تحديد متى نقول أننا أمام أزمة مشاركة سياسية وذلك بتبيان الحالة العادية للممارسة السياسية.

• المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمُدلول أزمة المشاركة السياسية.

• المبحث الثاني: المشاركة السياسية للشباب.

• المبحث الثالث: آلية الانتخابات لتنفيذ المشاركة السياسية.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمُدلول أزمة المشاركة السياسية.

إن تحديد المعاني والتعريفات، هو السبيل الأول من أجل توضيح الأفكار المراد إيصالها خلال أي بحث علمي، ولكن خضوع التعاريف للآراء الخاصة والتقديرية الفردية جعل من الصعوبة بما كان وجود تعاريف دقيقة وإجرائية ومعاني للكلمات واضحة خاصة في مجال العلوم الاجتماعية ومنها كذلك السياسية<sup>(1)</sup> وسعيًا منا لتحديد مؤشرات أزمة المشاركة السياسية ومتى يمكننا القول أننا أمام أزمة، وجب تحديد السياق العادي لمفهوم المشاركة السياسية على اعتبار أن الأشياء تعرف بأضدادها.

## المطلب الأول: مفهوم الأزمة.

يتم التطرق في هذا المطلب لمُدلول مصطلح الأزمة والمعنى الذي سيتم تبنيه في إطار العمل البحثي، فالأزمة في اللغة تعني الشدة والقحط، وقيل تعني السنة المجدبة.<sup>(2)</sup> من الناحية اللغوية كذلك نجد: أن مادة "أزم" في اللغة تعني الشدة والقحط، والمتأزم هو المضيق.

وفي قاموس الإدارة العامة الأزمة هي: "ظروف صعبة قد تتعرض لها الدولة كأزمة سياسية أو منظمة إدارية كالعجز المالي".

عرّف معجم ويبستر Webster<sup>(3)</sup> الأزمة على أنها "نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ" وأنها "لحظة حاسمة أو وقت حرج.

"The turning point for better or worse ; the decisive moment ; an unstable or crucial time"

ويعرفها نفس المعجم على أنها "وضع صعب وخطير يحتاج اهتماما جديا"

"A difficult or dangerous situation that needs serious attention"

(1) التعريف هو عملية يقصد بها توضيح ما نفكر فيه و افهام كلامنا للآخرين. انظر: روبرت هـ ثاولس، التفكير المستقيم والتفكير الأعوج. تر: حسن سعيد الكرمي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ( عالم المعرفة)، (د ت ن)، ص 117.

(2) أصلها الفعل تأزم ، وجمعها إزم ، وأزم ، أزم عليهم العام : إشتد قحطه ، لسان العرب ، إنتاج المستقبل للإنتاج الإلكتروني ، بيروت ، الإصدار 1، 1995.

(3) معجم ويبستر، متحصل عليه: <https://www.merriam-webster.com/dictionary/crisis> تاريخ الدخول 12/02/2017

والأزمة كذلك توصف على أنها حالة مؤقتة تمر بها كل المجتمعات سواء المتقدمة أو المتخلفة، والتي تعمل بدورها على الخروج منها بأسرع وقت ممكن. وهذه الحالة تبرز بشكل كبير في المجتمعات المتخلفة، لظروف التخلف وضعف الإمكانيات. وتتشأ لظروف خارجة عن إرادة النظام السياسي لأسباب داخلية أو خارجية.<sup>(1)</sup>

ويشير هذا التعريف إلى أنّ إمكانية حدوث الأزمة سيان بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إلا أنّ الفرق يكمن في كيفية التعامل مع الأزمة والخروج منها، ولكن النظام السياسي قد يكون أحيانا سببا في الأزمة النابعة من السياسات الغير العقلانية التي يتبناها، خاصة إذا لم يتم إشراك المواطنين في عملية صياغتها. ووردت الكلمة في قاموس Dictionary Active Study بمعنى لحظة الخطر العظيم وكلمة أزمة في الصين تتكون من مقطعين، الأول يعبر عن الخطر، و الثاني يعبر عن الفرصة . Wei-Ji وكلمة الأزمة في الأصل اليوناني للكلمة تشير إلى أنها نقطة التحول، أو نقطة القرار في موقف أو حدث مفاجئ، فيه إثارة وعنق وقصير في مدته الزمنية.، وكذلك تحمل الأزمة معنى الوقت الذي يجب فيه اتخاذ قرار صعب أو هام حيال وضع محدد.<sup>(2)</sup>

و يرتبط مفهوم الأزمة بالمجال الذي يوضع فيه، فالأزمات الاجتماعية ليست نفسها الأزمات الاقتصادية ولا الأزمات السياسية، في حين أنها تحمل بعض المؤشرات من مختلف المجالات فقد تكون لأزمة سياسية محددات اجتماعية و اقتصادية... الخ .

ومن هذه الرؤى المختلفة حول مدلول الأزمة يكفنا اعتماد مدلول يخدم البحث وهو أن الأزمة هي الحالة المنافية للحالة الطبيعية لوضع ما والتي تقتضي بمجرد رصد مؤشراتنا المختلفة، وجوب التنبه لها وإيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها.

#### المطلب الثاني: مفهوم المشاركة السياسية.

يقتضي الاقتراب من تحديد مفهوم المشاركة السياسية، توضيح المقصود بالمشاركة، وتبيان كل الجوانب المؤثرة فيها والتي لها علاقة مباشرة بقياس المشاركة السياسية. فالمشاركة السياسية تعد أحد المفاهيم التي تحتاج لضبط وتحديد معناها وهذا ما سنحاول تجسيده في هذه الجزئية من البحث ولكن بما يخدم العمل البحثي والغاية منه.

<sup>(1)</sup>موستف يونس، "الديمقراطية المحدثّة"، متحصل عليه من موقع :

[http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal\\_440\\_moustef\\_younes.pdf](http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_440_moustef_younes.pdf) 2017/05/13، 21:25.

<sup>(2)</sup> Definition of crisis in English, <https://en.oxforddictionaries.com/definition/crisis>, 22/04/2017, 22:03.



## 1. تعريف المشاركة السياسية:

المشاركة لغة تشتق من الفعل أشرك بمعنى "أدخل" ويقال أشركه في الأمر أي أدخله فيه، وهي في اللغة الانجليزية participation المشاركة مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية participare و تتكون من جزأين part بمعنى جزء والثاني هو compar ويعني "القيام بـ" وتعني المشاركة حرفيا to take parte أي القيام بدور (1).

"الحكم بالشعب" Government by the people هو التعريف الجوهري للديمقراطية والمعتمد بشكل واسع، ويدل على الأهمية الكبيرة للمشاركة الشعبية حيث لا يوجد كتاب ولا دراسة تحتوي على موضوع المشاركة السياسية إلا وكانت دراسة أو كتاب للديمقراطية (2)، فهذه الأخيرة هي نظام من الحكم يكون الشعب فيها هو الحاكم ، وهو من يقيّم الديمقراطية(3).

انطلاقاً من هذه الفكرة، تعددت التعريفات حول المشاركة السياسية بين العديد من المفكرين وعلماء السياسة، فكلٌّ عَرَفها حسب رؤيته للنشاطات الواجب القيام بها، وأحياناً الهدف المراد الوصول إليه من خلالها:

عرفها كل من "سيدني فيربا" Sidney Verba و"نورمان ني" Norman H.Ni و"جاي أونكيم" Jae On Kim في مؤلفهم "المشاركة والمساواة السياسية"، على أنها تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون، والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها، وكذلك فإن المشاركة السياسية تستهدف التأثير على القرارات الحكومية(4).

يتضمن هذا التعريف دلالات كثيرة أهمها تلك التي لها علاقة باختيار الحكام في إشارة لعملية التصويت واختيار من يحكم ومن يقوم بعملية اتخاذ القرارات بناء على مطالب المواطنين.

(1) بوبكر جميلي، الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر. (رسالة دكتوراة علم اجتماع التنمية)، جامعة منتوري قسنطينة قسم علم الاجتماع 2009-2010، ص.52.

(2) Britain Geraint parry&othres, **Political participation and Democracy in Britain**. USA : press syndicate of the university of Cambridge, 1999, p 3.

(3) فوقاً للمعهد الدولي للمساعدة في الديمقراطية والانتخابات بالسويد نجد أن من الملامح الأساسية لمنهجية تقييم حالة الديمقراطية فالمواطنون هم وحدهم من ينبغي أن يجروا تقييماً للديمقراطية. للمزيد أنظر: المؤسسة العربية للديمقراطية، ورشة عمل مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 152.

(4) مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي. ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007، ص 86.

يعرفها كمال المنوفي على أنها: "حرص الفرد أن يكون له دور ايجابي في العملية السياسية، من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشح للهيئات والمنظمات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة "

و تعرف المشاركة السياسية بحسب الزاوية التي ينظر منها إليها، ومن التعريفات نجد:

"المشاركة السياسية هي حرص الفرد على أن يكون له دورا ايجابيا في الحياة السياسية، من خلال مزاولة إرادية لحق التصويت أو الترشح للهيئات المنتخبة، وهو في آن واحد حق تفره الدساتير الداخلية للدول وكذلك المواثيق"<sup>(1)</sup>.

تطرق هذا التعريف إلى أن المشاركة السياسية هي حق مكفول قانونيا للمواطنين، يقومون به وفق إرادتهم، عن طريق إما الانتخاب أو الترشح.

يمكن تعريف المشاركة السياسية، على أنها تشمل كل الأنشطة الطوعية التي يقوم بها الفرد ويشارك من خلالها أعضاء المجتمع الآخرين في اختيار النخبة الحاكمة بطريقة مباشرة، أو طريقة غير مباشرة، تعني مشاركة أفراد المجتمع في صنع السياسات العامة للدولة<sup>(2)</sup>.

أضاف هذا التعريف فكرة مفادها أن المشاركة السياسية هي عمل جماعي بين أفراد المجتمع ليس فقط فردي كما أشارت إليه التعاريف السابقة.

عرّفت المشاركة السياسية في تقرير الأمم المتحدة على أنها: "المشاركة في عملية صنع القرار، وهي عملية التأثير على النشاط السياسي، سواء مباشرة عبر التأثير على صنع السياسات العامة، أو تنفيذها، أو بشكل غير مباشر من خلال التأثير على عملية اختيار الأشخاص الذين يضعون هذه السياسات"<sup>(3)</sup>.

(1) عبد المؤمن عبد الوهاب، النظام الانتخابي في الجزائر: مقاربة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام الانتخابي الجزائري. الجزائر: الالعمية للنشر والتوزيع، 2011، ص. 47.

(2) عبد الرحمان حمدي، المشاركة السياسية للمرأة خيرة الشمال الإفريقي. القاهرة: مركز دراسات الشمال الإفريقي، 2001، ص. 113.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية، كانون الأول/يناير

2013. متحصل عليه: تاريخ الدخول للموقع [www.undp.org/content/dam/.../AR\\_UN-Youth\\_Guide-LR.pdf](http://www.undp.org/content/dam/.../AR_UN-Youth_Guide-LR.pdf)

، 2016، 23:05/11/21،

أما السيد عبد الحليم الزيات، فيعرف المشاركة السياسية على أنها: "عملية طوعية رسمية، تتم عن سلوك منظم مشروع ومتواصل، يعبر عن اتجاه عقلائي رشيد، ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية"<sup>(1)</sup>.

ركز هذا التعريف الذي يمكننا تصنيفه أنه من الأدبيات العربية على المواطنة هذه الأخيرة التي تعرف العديد من الإشكاليات سواء من ناحية مفهومها (نحن بصدد التكلم عن الحالة العربية وليس عموماً) أو من ناحية قياسها ومدى شعور أفراد المجتمع بروح المواطنة، إضافة إلى أنه أشار إلى أن المشاركة السياسية، ليست بالأمر العشوائي، بل تتم عن عقلانية وإدراك وجب توافرها من أجل تحقيق مشاركة فعالة.

ويعرفها الباحث فيليب برو Philip Bro في كتابه "علم الاجتماع السياسي: مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير المنظومة السياسية ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة"<sup>(2)</sup>.

كما عرفها "صامويل هنتنغتون" Samuel Huntington و "ويلسون" Wilson: على أنها تعني ذلك النشاط الذي يقوم به المواطن، من أجل التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي، وبالتالي الهدف من المشاركة هو تغيير مخرجات النظم السياسية بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد، الذين يقدمون على المشاركة السياسية<sup>(3)</sup>.

فالساسة التي تضعها الدولة (نتكلم هنا عن السياسة الداخلية) ما هي إلا ترجمة لمطالب الأفراد وهي لا تعني مشاركة كل المواطنين، في كل المجالات السياسية وفي كل الأوقات، بقدر ما تعني مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، في أكبر عدد ممكن من هذه المجالات السياسية، وبالتالي المشاركة السياسية تعني إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في الحياة السياسية.

ما نخلص إليه من عرض كل ما سبق من التعريفات للمشاركة السياسية، أنها حق وواجب في نفس الوقت والمواطن هو أساسها، وإن أهم المحددات لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية هي الإرادة والإدراك

(1) محمد لمين لعجال أعجال، "اشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، مجلة العلوم الإنسانية (جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني، نوفمبر 2007) ص. 243، 244.

(2) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي. تر: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998، ص. 301.

(3) مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص. 87.

والوعي الذاتي، النابع من اهتمامهم بالشؤون السياسية وسعيهم لتحقيق هدف معين من وراء مشاركتهم تلك، وان الآلية الانتخابيات تعد الوسيلة الشرعية لتحقيق هدفهم والمشاركة في صنع القرار.

## 2. مستويات المشاركة السياسية:

تعددت رؤى المفكرين حول مستويات المشاركة السياسية، وهذا ما عكس من تعريفاتها المختلفة، فانطلاقاً من تعدد النشاطات السياسية وفكرة أن النسبة الحقيقية للمشاركة السياسية تختلف من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى وتناقصها الملحوظ\*، نجد الباحث "ميلبراث" Milbrath في كتابه "الموسوم بالمشاركة السياسية، رأى أنه ثمة فئات ثلاث يمثلون مواقف ثلاث بالنسبة للمشاركة السياسية الاعتيادية:<sup>(1)</sup>

- اللامبالون: وهم أولئك الذين لا يشاركون أو انسحبوا من العملية السياسية.
- المتفرجون: وهم الأفراد قليلو التفاعل مع العمليات السياسية (وهي تشكل الغالبية من المواطنين).
- المنازلون: وهم الايجابيون أو المقاتلون في السياسة (تشكل النسبة الأقل من المواطنين المشاركين).

وفقاً لهذا التصنيف يمكننا أن ندرس المشاركة السياسية لأي مجتمع مهما كانت عراقة الديمقراطية فيه ولكن يجب توفر درجة عالية من المعلومات والشفافية، لقياس المشاركة السياسية وتصنيفها وفق النماذج المقدمة، ومن خلالها يمكن رصد نسب المشاركة السياسية ما إذا كانت في تطور أو استقرار أو تدهور ينبأ بأزمة يجب التنبيه لها.

وقدم ميلبراث Milbrath تصنيف آخر لمستويات المشاركة السياسية، انطلاقاً من طبيعة النشاطات التي يقوم بها المشاركون طبقاً لدرجة فعاليتها وهذا ما سيوضحه الجدول التالي<sup>(2)</sup>:

\* هذا التناقص نابع من فقدان الثقة المواطنين من امكانية تحقيقهم للأهداف التي من أجلها يقومون بالمشاركة (أهداف سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية...)، للمزيد انظر للمرجع السابق.

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه. ص 87.

<sup>(2)</sup> بن قفة سعاد، "المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الأسري نموذجاً (1962-2005)". (أطروحة دكتوراه في العلوم في علم الاجتماع علم اجتماع التنمية)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص. 88.

الأنشطة	درجة الفعالية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تولي منصب عام أو حزبي</li> <li>- الترشح لمنصب عام</li> <li>- الدعوة لجمع تمويل حزبي</li> <li>- بذل الوقت في حملة انتخابية</li> </ul>	أنشطة فعالة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- حضور اجتماع سياسي</li> <li>- تقديم مساهمات مالية</li> <li>- الاتصال بموظف عام أو قائد سياسي</li> </ul>	أنشطة انتقالية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- محاولة التأثير على تصويت الآخرين في اتجاه معين</li> <li>- ارتداء شارات وعلامات ذات طابع رمزي سياسي</li> <li>- إجراء مناقشات سياسية</li> <li>- التصويت</li> </ul>	أنشطة للمشاركين عن بعد

الجدول رقم 01: مستويات المشاركة السياسية حسب ميلبراث Milbrath

المصدر: سعاد بن قفة، المرجع نفسه، ص. 88.

قدم ميلبراث Milbrath هذا التصنيف انطلاقاً من فرضية وجود مشاركة سياسية في الأساس، ويتم من خلال تصنيفه هذا، رصد مستوى المشاركة السياسية في المجتمع ويلغي المستوى الذي تتعدم فيه المشاركة السياسية للمواطنين، وهو المستوى الذي يقع في صلب عملنا البحثي.

و نرصد كذلك انطلاقاً من فكرة أن المشاركة السياسية هي عمل نابع من الإرادة الحرة للمواطن، يمكن تقسيمها إلى مستويات ثلاث وفقاً لدرجة الاهتمام بالممارسة السياسية وهي: (1)

• **المستوى الأول:** وهو المستوى الذي يمثل الممارسة الفعلية للنشاطات السياسية، وهم المواطنون الذين

يمارسون نشاطات سياسية مختلفة، ويشمل هذا المستوى من توافر فيهم ثلاث شروط هي:

✓ عضوية منظمة سياسية.

✓ التبرع لمنظمة أو مرشح.

(1) هبة عمر عبد العزيز وآخرون، "قياس المشاركة السياسية للشباب وأهم العوامل المؤثرة عليها". (مشروع بحثي مقدم من فرقة

الإحصاء لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، جامعة القاهرة، 2008/2009. ص. 11.

✓ حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر والمشاركة في الحملات الانتخابية.

- **المستوى الثاني:** يحتوي على مجموع المواطنين المهتمون بالنشاط السياسي، ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات، ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.
- **المستوى الثالث:** يشمل من لا يهتمون بالأمر السياسي ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي، ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يفضل المشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما تكون لهم مصلحة مباشرة ومحددة.

بناء على هذا التصنيف، يمكننا أن نقول أن اتساع دائرة المجتمع التي تنتمي للمستوى الثالث تعتبر من أحد المقاييس التي يمكن أن تفسر أزمة مشاركة سياسية.

### 3. أشكال المشاركة السياسية:

وسنطلق في هذه الجزئية، من فرضية وجود اهتمام ومشاركة من طرف المواطنين بالحياة السياسية على اختلاف مستوياتها، وكذلك مظاهرها وحتى العزلة السياسية\*.

في إطار تصنيفها على أساس الصفة التي تتخذها في المرحلة الانتخابية، تتخذ المشاركة السياسية شكلان:

- أ. **الشكل الأول:** تعيين الحكام الذين ينوبون عن باقي أفراد المجتمع في إدارة شؤونهم في مختلف الهيئات التمثيلية وهي بذلك تمثل هنا صفة الهيئة الناخبة<sup>(1)</sup>.
- ب. **الشكل الثاني:** الطموح لتولي وظائف ومهام انتخابية ضمن هيئات تشكل مع هيئات أخرى حلقات آلية الحكم وتسيير الشؤون العامة وهي بذلك تجسد الهيئة المنتخبة Les élus.

وطرح كونواي Kounway عدة أشكال للمشاركة السياسية<sup>(2)</sup>:

#### أ. النشاط الإيجابي مقابل السلبي **Active Versus Passive**:

- **الشكل الإيجابي للمشاركة:** ويتضمن هذا الشكل مجموعة من النشاطات حددها الباحث كالتصويت، وكتابة الخطابات الحكومية، والعمل من خلال التبرع بالوقت أو المال لمرشح ما.

\*العزلة السياسية هناك من لا يصنفها ضمن مظاهر المشاركة السياسية ومن بينهم عبد الحليم الزيات (وفقا لتعريفه للمشاركة السياسية السالف الذكر).

(1) عبد المؤمن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص (52-64).

(2) سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا. (د م ن)، (د د ن)، 2005، ص. 29.

- الشكل السلبي للمشاركة: وتشمل الدراية بالموضوعات السياسية وحضور المناسبات أو بعض الاجتماعات واللقاءات المدعومة للحكومة.

وفقا لهذا التصنيف نجد أن المشاركة السياسية ليست فقط التحرك في المجال السياسي، فهي حسب كونواي Konway، الفعل السياسي الذي ترافقه ممارسة فعلية، واشتراك في العملية السياسية، سواء بالوقت أو المال أو بهما معا، وبالتالي هذا التصنيف يمكن إسقاطه على المجتمعات التي تعرف درجة عالية من الديمقراطية.

#### ب. المشاركة التقليدية والغير تقليدية **Conventional Versus Unconventional**:

- المشاركة التقليدية **Participation Conventional**: التي تشمل كل أمثلة ممارسات الإيجابية والسلبية السالفة الذكر.

- المشاركة غير التقليدية **Unconventional Participation**: وهي تشمل السلوكات والنشاطات خارج القنوات الحكومية الشرعية والتي تهددها<sup>(1)</sup>، وتشمل المظاهرات والاحتجاجات وأعمال الشغب، بمعنى العنف السياسي\* ولكن شريطة أن يكون العنف مبررا أقل وفعالا أقل<sup>(2)</sup>، بما يتيح فرصة ومساحة أكبر للمشاركة، فالأنظمة السياسية تنزع دائما نحو احتكار اتخاذ القرار في كثير من الأحيان، وأنها ليست في حاجة إلى مشاركة المجتمع، ما يجعل هذا الأخير يلجأ للعنف للتعبير عن رفضه وعدم رضاه، فيختار النظام السياسي أسلوب الوقاية غير المكلف، بتجنب دفع المجتمع نحو العنف، وفتح قنوات المشاركة السياسية<sup>(3)</sup>.

#### 4. قنوات المشاركة السياسية:

إن الانطلاق من فكرة أن المشاركة السياسية هي من الحقوق الأساسية للمواطنين وإحدى مقومات الحداثة السياسية<sup>(4)</sup>، يقتضي ضرورة معرفة الجماهير للقنوات السياسية التي تمكنها من القيام بالدور المنوط

(1) المرجع السابق، ص. 30.

\* يرى بعض الباحثين أن العنف السياسي هو أحد أشكال المشاركة السياسية، مثل مولر Muller (1979) في كتابه "المشاركة العنيفة AGRSSIVE PARTICIPATION" فالعنف قد يعتبر وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف، وقد تسهم الحكومات في وقوع أعمال العنف ضدها كما يرى ذلك جوردن Gorden، وكذلك يرى شليزنجر Schilesinger (1991) أن بعض أشكال العنف ذات الدوافع السياسية قد تكون مقبولة تماما خاصة تلك التي تهدف للتأثير على القرارات السياسية إما بشكل مباشر أو غير مباشر. المصدر: جميلي بوبكر، مرجع سابق، ص. 82.

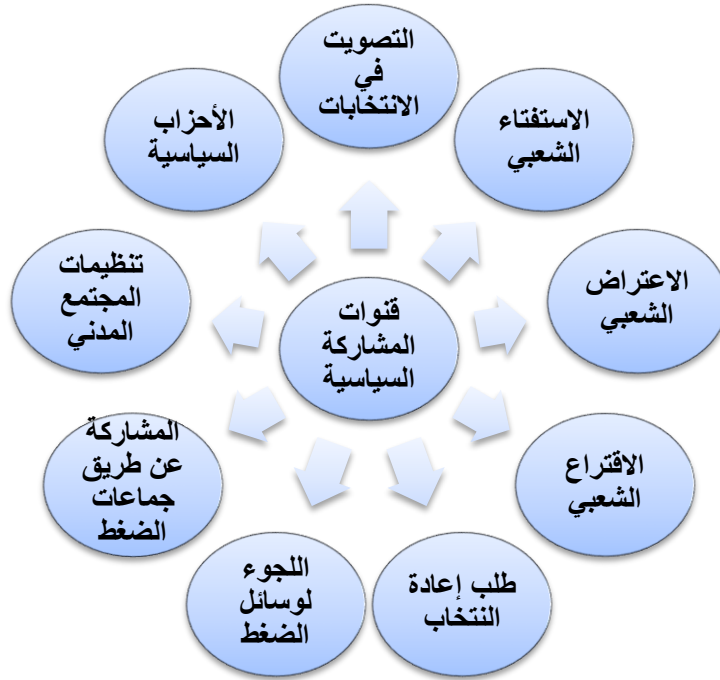
(2) فيليب برو، مرجع سابق، ص. 348.

(3) بوبكر جميلي، مرجع سابق، ص. 83.

(4) حسب هنتغتون هناك ثلاث مقومات للحداثة السياسية وهي:-

بها في الحياة السياسية، والتي يعد تفعيلها (القنوات) أحد أهم السبل لتجاوز المشاكل التي يمكن أن تعترض النظام السياسي، في مسعاها للتنمية السياسية من أجل بناء الديمقراطية وترسيخها.

ولقد أشار إبراهيم أبراش في مؤلفه علم الاجتماع السياسي إلى القنوات التي من خلالها يمكن للمواطن أن يمارس حقه في المشاركة في الحياة السياسية:



الشكل رقم 01: قنوات المشاركة السياسية حسب إبراهيم أبراش.

المصدر: بن قفة سعاد، مرجع سابق. ص ص (96-98).

تشارك كل هذه القنوات في كونها وسائل متاحة أمام المواطنين للتعبير عن رأيهم السياسي، ولكل واحدة إجراءاتها التطبيقية الخاصة بها، ولا يتسع المجال للتطرق بالتفصيل لكل واحدة على حدى لأنها ليست كلها هدف بحث (ما يهمنا هو الانتخابات)، والغاية من ذكرها توضيح مدى اتساع مساحة الخيار أمام المواطنين للتعبير عن إرادتهم وتفعيل مفهوم سيادة الشعب\*.

– ترشيد السلطة Rationalisation of authority: اعتمادها على الأساس القانوني.

– التمايز Differentiation: التمايز العضوي والوظيفي لمؤسسات الدولة السياسية.

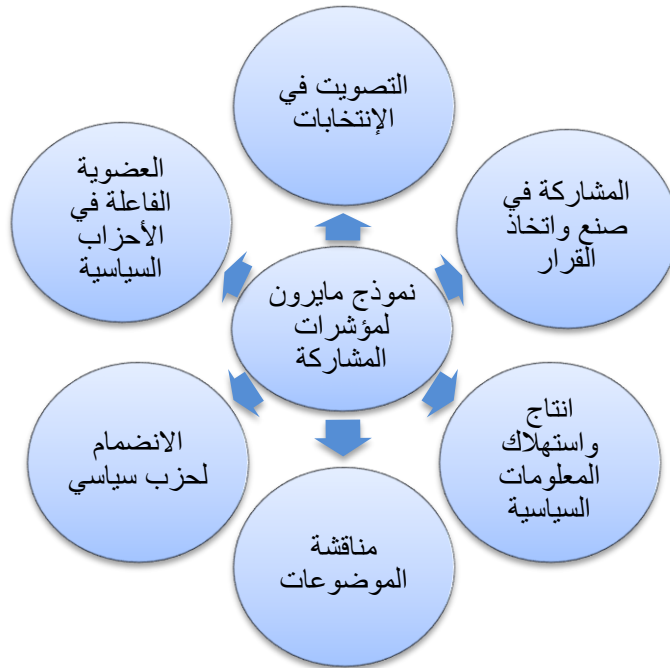
– المشاركة السياسية Political participation.

\* يعرف Jean Bodin السيادة على أنها "القدرة على التصرف والإكراه دون إمكانية الخضوع إلى أي تصرف أو إكراه" ولكن أهم مشكل تطرحه فكرة السيادة هو، لمن تكون؟ وهناك العديد من النظريات التي تطرقت لمبدأ السيادة كنظرية سيادة الأمة، ونظرية سيادة الشعب، ولكن ما تم الإشارة إليه هنا فكرة السيادة للشعب كمبدأ ديمقراطي، والشعب يحكم عن طريق منتخبهم الذين يمثلونهم. عبد المؤمن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 20.



وفقا لكل ما سبق وقبل التطرق لأزمة المشاركة السياسية يمكننا حسب نموذج مايرون

وينر Mayron Winer<sup>(1)</sup> أن نلخص مؤشرات المشاركة السياسية :



**الشكل رقم 02: نموذج مايرون لمؤشرات المشاركة السياسية.**

**المصدر:** باسل أحمد ذياب عامر، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول

الديمقراطي في فلسطين (1993-2013)، (مذكرة ماجستير)، كلية النجاح الوطنية، نابلس

فلسطين، 2014، ص. 18.

من خلال هاته المؤشرات، يمكن قياس المشاركة السياسية في أي دولة، خاصة تلك التي توفر شروط قانونية، كالحق في التصويت أو الترشح، الانضمام لحزب سياسي وغيرها. ومن أجل قياس هاته المؤشرات وجب توفر قدر عالي من الشفافية في توفر المعلومات، من أجل إتاحة الفرصة للباحثين في المجال السياسي بالتنبؤ والكشف عن مساوئ العملية السياسية، والتنبيه في حالة وجود أي خلل أو إرهابات وجود أزمة، والتواصل مع المؤسسات، وصناع القرار المسؤولين من أجل تجاوز العراقيل، وإيجاد الحلول في حال وقوع الأزمة أو الاستشراف لتفادي حدوثها.

(1) أستاذ أمريكي في العلوم السياسية، كتب في العديد من المواضيع من بينها التغيير السياسي في البلدان النامية، وارساء الديمقراطية، وكان خبيراً في السياسة الهندي، والصراعات العرقية، والتعليم والسياسات الزراعية والصناعية، وكان أحدث كتاب له هو "أزمة الهجرة العالمية: تحدي أمام الدول وحقوق الإنسان" 1995 The Global Migration Crisis: Challenge to States and to Human Rights and متحصل عليه: <http://news.mit.edu/1999/weiner-0609>، 12/03/2017/05/23.

ومن القنوات المهمة في الوقت الحالي للمشاركة السياسية، هي الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي\* والمدونات التي بإمكانها أن تفتح مجال لتبادل الآراء بين المواطنين و المسؤولين الحكوميين بشكل مباشر(نقصد هنا المواطنين المتعلمين وتبادل الآراء والنقاشات البناءة وليس الاستهتار والتلاعب المتفشي في العديد من المواقع).

ويمكن من خلال الشكل التالي، توضيح مدى أهمية استخدام المجال الافتراضي، من خلال حجم المشاركين في هذا الفضاء نسبة لعدد السكان الإجمالي في بعض الدول من العالم، وكانت عينة الدول عشوائية من الدول المتقدمة والدول المنتمة لما يسمى بالعالم الثالث\*:

اسم الدولة	إجمالي عدد السكان 2016	مستخدمي الانترنت	غيرمستخدمي الانترنت
الصين	1, 382, 323,332	721, 434,547	660, 888,785
الهند	1, 326, 801,576	462, 124,989	864, 676,587
الولايات المتحدة	324, 118,787	286, 942,362	37, 176,425
نيجيريا	186, 987,563	86, 219,965	100, 767,598
ألمانيا	80, 682,351	71, 016,605	9, 665,746
المملكة المتحدة	65, 111,143	60, 273,385	4, 837,758
فرنسا	64, 668,129	55, 860,330	8, 807,799
مصر	93, 383,574	30, 835,256	62, 548,318

\* يعرف معجم webster مواقع التواصل الاجتماعي (على غرار الشبكات الاجتماعية و المدونات الصغيرة) هي التي يستطيع من خلالها المستخدمين إنشاء علاقات وبناء مجتمعات عبر الانترنت لتبادل المعلومات والأفكار والرسائل الشخصية. والمحتويات الأخرى (كمقاطع الفيديو). متحصل عليه: <https://www.merriam-webster.com/dictionary/social%20media>: 2017/03/25.

\* تم إدراج إحصائيات حديثة نظرا لأن الإحصائيات المستخدمة تهدف لإبراز أهمية الانترنت بصفة عامة أما الإحصائيات المتعلقة بالفترة الزمنية للبحث، ستأتي لاحقا.

11, 344,279	20, 813,695	32, 157,974	العربية السعودية
14, 748,509	20, 068,556	34, 817,065	المغرب
32, 438,041	7, 937,913	40, 375,954	الجزائر
20, 704,372	6, 773,228	27, 477,600	اليمن
13, 061,345	5, 502,250	18, 563,595	سوريا
5, 902,602	5, 472,618	11, 375,220	تونس
4, 994,454	1, 335,705	6, 330,159	ليبيا

جدول رقم 02: يمثل عدد مستخدمي الانترنت من عدمهم بالنسبة للعدد الاجمالي للسكان.

متحصل عليه من موقع: <http://www.internetlivestats.com/internet-users-by-country> تاريخ الدخول 2017/03/06.

نظرا لحجم الواسع لمستخدمي هذه التقنية\*، وجب استغلالها من طرف النظم السياسية، في مسعى منها لتحقيق تنمية سياسية، بإشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في الحياة السياسية، بتوفير سبل قانونية لاستخدام مثل هذه القنوات باعتبار أن لسلطة الحكومة صلاحية الفرض والإذعان<sup>(1)</sup>، وذلك لرفع مستوى المشاركة السياسية للمواطنين بالتواصل معهم عبرها، وتقديم الخدمات من خلالها، وإلا ستستغل في تكريس القطيعة السياسية نظرا لحجم مستخدمي هذه الشبكة، إضافة لسرعة إيصال المعلومات وتدفقها، ويمكن تجاوز كل العراقيل البيروقراطية للوصول للمسؤولين، لرفع احتياجات المواطنين ومطالبهم كقناة اتصال سريعة، إضافة لتسهيل عملية التصويت والتعرف على برامج المترشحين في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، وإلا ستستخدم بشكل عكسي ضد الأنظمة السياسية والسياسيين وتزيد من حدة الأزمات السياسية خاصة تلك المتعلقة بالعزوف السياسي بصفة عامة والانتخابي بصفة خاصة.

\* بلغ عدد مستخدمي الانترنت في سنة 2016 حسب موقع internetlivestat 3.424.971.237 مستخدم.

(1) ماكس فيبر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع. تر: صلاح هلال، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011، ص. 88.

المطلب الثالث: مؤشرات أزمة المشاركة السياسية.

يسعى أي فرد من خلال أي سلوك تحقيق هدف معين، وكذلك مشاركته في السياسة بمختلف قنواتها، التي من خلالها يقوم بأنشطة سياسية لتحقيق أهداف معينة من وراءها، وعدم تحقيق هذه الأهداف يفقد الأهمية من المشاركة السياسية وهذا يجعلنا أمام أزمة للمشاركة السياسية. واختلفت أسباب عدم مشاركة المواطنين في السياسة، ونذكر منها:

### 1. أسباب عدم المشاركة السياسية حسب Robert Dahl:

حدد **Robert Dahl** ستة أسباب قد تؤدي بالفرد اختياريا لعدم المشاركة السياسية:

- الشخص يشارك سياسيا بدرجة قليلة، إذا وجد أنّ التعويضات التي يحصل عليها من خلال مشاركته هذه، هي أقل بالمقارنة بالتعويضات التي يحصل عليها في أي نشاط آخر.
- تكون المشاركة في الحياة السياسية أقل إذا اعتبر الشخص أن الأهداف المطروحة الجديدة لا تختلف عن سابقتها، وبالتالي فإن مشاركته لن تتغير شيئا في الواقع.
- المشاركة السياسية تكون أقل عندما يشك الشخص في إمكانية تغير الأوضاع، أي أنّ ثقته في نفسه وفي قدرته تدعوه الى المشاركة الفاعلة في السياسة، ولكن علمه باستحالة أو صعوبة التغيير تدعوه إلى عدم المشاركة.
- المشاركة في الحياة السياسية، تكون أقل عندما يعتقد الشخص أنّه يمكنه الحصول على نفس الأهداف دون الارتباط سياسيا.
- تكون المشاركة السياسية أقل، إذا حكم الشخص على نفسه بمحدودية معلوماته السياسية، لهذا السبب لا يمكن أن يكونا شخصا فعالا في المجال السياسي.
- كلما زادت المعوقات أمام المشاركة السياسية، كلما قلّ ارتباط الفرد بالعمل السياسي.<sup>(1)</sup>

وبما أن موضوعنا البحثي أزمة المشاركة السياسية وجب تحديد أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التنبيه بأن هنالك أزمة سياسية في مجتمع ما وقياس حدة الأزمة انطلاقا من هاته المؤشرات وسيتم طرح مجموعة من المؤشرات التي لها علاقة بالنظام السياسي:

(1) ميسوم الياس، المشاركة السياسية في الجزائر "الشباب والسياسة"، (مذكرة ماجستير)، جامعة وهران قسم العلوم السياسية

## 2. مؤشرات أزمة المشاركة السياسية:

- تضيق الأنظمة الحاكمة لقنوات المشاركة السياسية، وتقليص دورها
- استبعاد الراغبين في المشاركة السياسية.
- تهيمش الكفاءات وغلق سبل أمام طموحاتهم السياسية.
- تضيق الخناق أمام المعارضة الفعالة، من أجل استفراء بالحكم وتركيز السلطة.(1)
- انخفاض نسب المشاركة السياسية للمواطنين في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.
- ارتفاع نسبة المواطنين المنتمين لشريحة اللامبالين بالعملية السياسية.

وبناء على ما سبق، فإن أزمة المشاركة السياسية هي حالة من عدم الاستقرار، يتشارك فيها النظام السياسي والمواطنين على حد سواء إلا أننا ركزنا على المؤشرات التي لها علاقة بالنظام السياسي التي انعكست على المواطنين عامة والشباب بالخصوص، لأن النظام هو من عليه أن يتنبه لوجود الأزمة، وهو من يتخذ المواقف والقرارات لتجاوزها فكل المعلومات التي لها علاقة بالعمل السياسي تكون متوفرة لديه أو يكون هو مصدرها، وهو من يتخذ التدابير اللازمة لتجاوزها.

فأزمة المشاركة السياسية هي وضع يتسم بعدم التوازن، وحالة من التوتر تؤثر على المجتمع والنظام السياسي، تختلف مظاهرها ومحدداتها من بيئة لأخرى نظرا لارتباطها بالعوامل الثقافية والاقتصادية وحتى الأمنية للدول، وتتطلب قرارا من أجل التخفيف من حدة الأزمة أو القضاء عليها، بإشراك جميع الأطراف المعنية بالأزمة، خاصة مشاركة الأغلبية التي تشكل في معظم الدول العربية فئة الشباب.

## المبحث الثاني: المشاركة السياسية للشباب.

لقد حظيت دراسة فئة الشباب في السنوات الأخيرة، بمساحة كبيرة من الاهتمام على مستوى مختلف الأبحاث العلمية والعملية، والملتقيات والمنظمات الإقليمية والدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي والإتحاد الإفريقي، إيماننا منهم بأهمية هذه الشريحة من المجتمع في دفع عملية التنمية السياسية خصوصا والتنمية الشاملة عموما، وسنحاول في هذا المبحث معرفة سبل تفعيل المشاركة السياسية للشباب خاصة تلك التي يتحكم فيها النظام السياسي .

(1) بوبكر جميلي، مرجع سابق، ص. 93.

المطلب الأول: تحديد مفهوم الشباب.

يعد إيجاد تعريف شامل للشباب من الصعوبة بما كان، لأنه يرتبط أساسا بالغرض من هذا التعريف، سواء كان الغرض إحصائيا، مرتبط بقياس النسب المئوية للسكان أو مثلا قياس معدلات البطالة لشريحة الشباب، أو تحديد السن القانوني للمشاركة في الانتخاب سواء بالترشح أو التصويت، وبالتالي يخضع تعريف الشباب لنوعية الدراسات إذا كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية وحتى النفسية.

### 1. تعريف الشباب:

هناك العديد من الاتجاهات<sup>(1)</sup> التي يمكن من خلالها تعريف الشباب، ويمكن أن نذكر منها:

#### ❖ الاتجاه الديمغرافي:

عرف الشباب من طرف الأمم المتحدة لعام 1985 على أنه: "الأفراد الذين تقع أعمارهم ما بين 15 سنة إلى 24 سنة" مع الإشارة إلى أن هذا تحديد لا يعتبر مساسا بالتعارف الأخرى المعتمدة من قبل الدول الأعضاء في هذه الهيئة الأممية<sup>(2)</sup>، و نجد أن الشباب يتم تحديده دوليا عند البعض بالفترة الممتدة ما بين 25 سنة إلى 35 سنة.

و حدده الميثاق الإفريقي للشباب: بأن الشباب هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و35 سنة<sup>(3)</sup>.

#### ❖ الاتجاه السيكولوجي:

وهو الاتجاه الذي يرى أن الشباب هو حالة نفسية لا علاقة لها بالعمر الزمني، فالفرد يعد شابا بمقدار ما يشعر بالحيوية والحماس والحركة والطموح، وما يقدمه من رغبة في الحياة للآخرين وحين يخفق في ذلك يشعر باليأس والإحباط والرغبة في الهروب من الحياة، وهي بداية مرحلة الشيخوخة<sup>(4)</sup>.

فالشباب هو ذلك النعت الذي يطلق على المرحلة العمرية التي تعرف ذروة الحيوية والقوة والنشاط بين جميع مراحل العمر بين البشر<sup>(1)</sup>.

(1) بوبكر جميلي، مرجع سابق، ص. 87.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين 2014-2017 شباب مُمكن مستقبل مستدام. متحصل عليه: [www.undp.org/.../Youth/UNDP-Youth-Strategy-2014-2017-AR.pdf](http://www.undp.org/.../Youth/UNDP-Youth-Strategy-2014-2017-AR.pdf): 22:51. 2016/11/22.

(3) الميثاق الإفريقي للشباب، ص. 13، متحصل عليه: <http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded->

[documents/ADF/ADF5/arabic-african\\_youth\\_charter.pdf](http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-2017.15:28/02/28_documents/ADF/ADF5/arabic-african_youth_charter.pdf)

(4) بوبكر جميلي، مرجع سابق، ص. 89.

## ❖ الاتجاه القانوني:

يعتمد هذا الاتجاه على استخدام مصطلح سن الرشد أكثر من عبارة شباب، وهي المرحلة من العمر التي يكون فيها الفرد مسؤولاً عن سلوكاته وتصرفاته وهو ما يعبر عليه بالتكليف، أو الأهلية القانونية<sup>(2)</sup>.

ويمكن القول أن الاختلاف حول تحديد النطاق العمري لفئة الشباب أو صفاتها، يعكس بالفعل ديناميكية وحركية هذه الفئة الاجتماعية وتوسعها، وبالتالي يجب تجنب النظرة الجامدة لها بوصفها قالب عمري منسجم وموحد يمكن التعامل معه وفق أسلوب واحد فقط. وهذا ما يفرض صعوبة دراسة هذه الفئة من المجتمع نظراً لسرعة تغيرها وتطورها، وينعكس ذلك على اهتماماتها ومتطلباتها من جيل لآخر.

## 2. أهمية المشاركة السياسية للشباب:

"يجب إتاحة الفرصة للشباب ليشاركوا بفعالية في صناعة القرارات على المستويات المحلية والوطنية والدولية"<sup>(3)</sup>.

هذا ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة السابق بان كي مون\* عن الشباب، في محاولة منه لدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تحسين المشاركة السياسية للشباب، الذي أقر بالأهمية الكبيرة لإشراك الشباب في العمليات السياسية الرسمية، لما يوفره هذا الجيل من ممارسات وأفكار جديدة، تتلاءم والطموح الديمقراطي، خاصة في تلك الدول التي تشهد مراحل انتقالية أوالتي تسعى إلى إرساء وترسيخ الديمقراطية<sup>(4)</sup>.

تعرف مشاركة الشباب على أنها: "حق الشباب في التأثير على صانعي القرار والمساهمة في عملية صنع القرار، وتكمن المشاركة السياسية في أن يكون الشباب ممثلاً وفاعلاً في السياسات العامة والعمل الحزبي والنشاط المدني والعملية التشريعية"<sup>(5)</sup>.

(1) محمد الراجي، "الشباب ورهان المشاركة السياسية في المغرب" متحصل عليه: <http://www.hespress.com/writers/304422.html> 2017/02/05.

(2) بوبكر جميلي، مرجع سابق، ص. 92.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية"، مرجع سابق، ص. أ.

\* أمين عام للأمم المتحدة من 01 جانفي 2007 حتى 30 ديسمبر 2016.

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق، ص. 03.

(5) كارمن جها، "دور مجلس النواب في تفعيل مشاركة الشباب اللبناني في الأحزاب السياسية وفي الانتخابات من المشاركة إلى الشراكة في صنع القرار السياسي". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أغسطس 2013، ص. 9. متحصل عليه: <https://www.aub.edu.lb/fas/pspa/Documents/geha%20report.pdf>. 2016.21:09/12/10.

وفق هذا التعريف للأمم المتحدة، المشاركة السياسية للشباب هي حق مكفول لهاته الشريحة التي وجب النظر إليها على أنها مصدر لقوة المجتمعات والدول، وليس عبئا عليهم (البطالة، الآفات الاجتماعية المختلة المرتبطة بهاته الفئة من المجتمع...) فوجب بالضرورة محاولة صياغة منظور جديد عن الشباب يركز على الجوانب الايجابية المميزة لهم، وإتاحة الفرصة لإشراكهم في حل المشكلات التي يعانون منها<sup>(1)</sup> وفق رؤيتهم الخاصة، لأنهم الأدرى بانشغالاتهم واحتياجاتهم.

فدراسة مشاركة الشباب في الحياة السياسية، خاصة في الدول التي تمثل هذه الشريحة نسبة كبيرة من سكانها، من شأنها أن تظهر مدى قدرة النظام السياسي على إشراك غالبية مواطنيه في العملية السياسية ورسم السياسات وصنع القرار، وفق مدخلات بيئة النظام السياسي المختلفة، وهو ما يسعى إليه هذا الأخير من خلال إبراز أهمية هذه الفئة في دساتيره.

وإشراك الشباب في العمليات السياسية له أهمية كبيرة، خاصة في الدول التي تعرف مرحلة انتقالية، على غرار الدول العربية التي عرفت حراكا شعبيا في عامي 2011-2012 لان القيادة الشابة تملك أفكار جديدة لمرحلة جديدة، تساعد على الخروج من هاته المرحلة الانتقالية والقضاء على الممارسات الاستبدادية، وعدم إشراك الشباب في العملية السياسية وتوليه لمناصب في المؤسسات السياسية الرسمية والانتخابات، يساهم في إنشاء شعور كبير بالإحباط، نظرا لأن الشباب هو من قاد الحراك، مما قد يعطل إرساء الديمقراطية<sup>2</sup>.

و جاءت الأهمية الكبيرة لإدماج الشباب\*\* في الحياة السياسية، من أجل تحقيق التنمية السياسية بصفة عامة، ولقد أقر المجتمع الدولي بأهمية مشاركة الشباب في النظم السياسية في العديد من المواثيق الدولية، فنجد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجموعة من المواد التي تقر بضرورة الاهتمام بجيل الشباب وفتح المجال لإشراكهم في الحياة السياسية، لرفع كفاءة السياسات الحكومية والمؤسساتية:

**المادة:10** من إعلان لشبونة بشأن سياسات الشباب وبرامجه، والتي تنص على "ضمان المشاركة الفعالة للشباب في مجالات المجتمع جميعها، وعمليات صنع القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية

(1) أحمد الخطابي، "بطالة الشباب في الوطن العربي". متحصل عليه:

[http://www.univ-skikda.dz/doc\\_site/revues\\_SH/article31\(2\).pdf](http://www.univ-skikda.dz/doc_site/revues_SH/article31(2).pdf)، 2016/03/30.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق. ص، 03.

\* يعني إدراج قضايا الشباب واحتياجاتهم ضمن الخطط والسياسات العامة وتوفير الفرص المتكافئة للإدلاء بأرائهم وإشراكهم في التخطيط ومتابعة التنفيذ وفتح قنوات الاتصال وإتاحة الوسائط الإعلامية لهم وتزويدهم بالمعلومات والمهارات الضرورية لأخذ المبادرة والقيادة متحصل عليه: [http://sy12013.blogspot.com/2013/03/blog-post\\_8.html](http://sy12013.blogspot.com/2013/03/blog-post_8.html)، 2017/04/23.



وتشجيعها، وضمان اتخاذ ما يلزم من تدابير تراعي الفوارق بين الجنسين، من أجل تحقيق تكافؤ فرص وصول الشباب والشبان عن طريق تهيئة الظروف اللازمة لأداء واجباتهم المدنية".

**المادة: 12** من إعلان لشبونة بشأن سياسات الشباب وبرامجه "تيسير سبل وصول الشباب إلى الهيئات التشريعية وصنع السياسات، من خلال مثليهم، من أجل إشراكهم بشكل وثيق في صياغة أنشطة الشباب والبرامج وتنفيذها ورصدها ومتابعتها وتقييمها وضمان مشاركتها في التنمية".

**المادة: 15** تنص على "إعطاء الأولويات لبناء قنوات اتصال مع الشباب من أجل منحهم صوتا على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ومنحهم المعلومات التي يحتاجون إليها"<sup>(1)</sup>.

أما ميثاق الشباب الإفريقي، فيقر هو كذلك بأن الشباب شركاء ومصدر قوة، وشرط مسبق لازم لتحقيق التنمية حاليا ومستقبلا، وقد نص الميثاق في المادة 11 على:

"ضمان مشاركة الشباب في البرلمان وهيئات صنع القرار الأخرى، وفقا للقوانين المقررة" وذلك من خلال:

- "تسهيل إنشاء أو تقوية منابر لمشاركة الشباب في صنع القرار على مستويات الحكم الوطنية والإقليمية والقارية".
- "توفير فرص الحصول على المعلومات حتى يصبح الشباب على وعي بحقوقهم وفرص مشاركتهم في صنع القرار والحياة المدنية".

يشدد الجميع على دور الشباب في المشاركة في الحياة السياسية، على اعتبار أنه شرط مسبق وأساسي<sup>(2)</sup> للمشاركة المدنية، وتطور النظام الديمقراطي، وفق آليات جديدة قانونية ومؤسسية.

### المطلب الثاني: مستويات المشاركة السياسية للشباب.

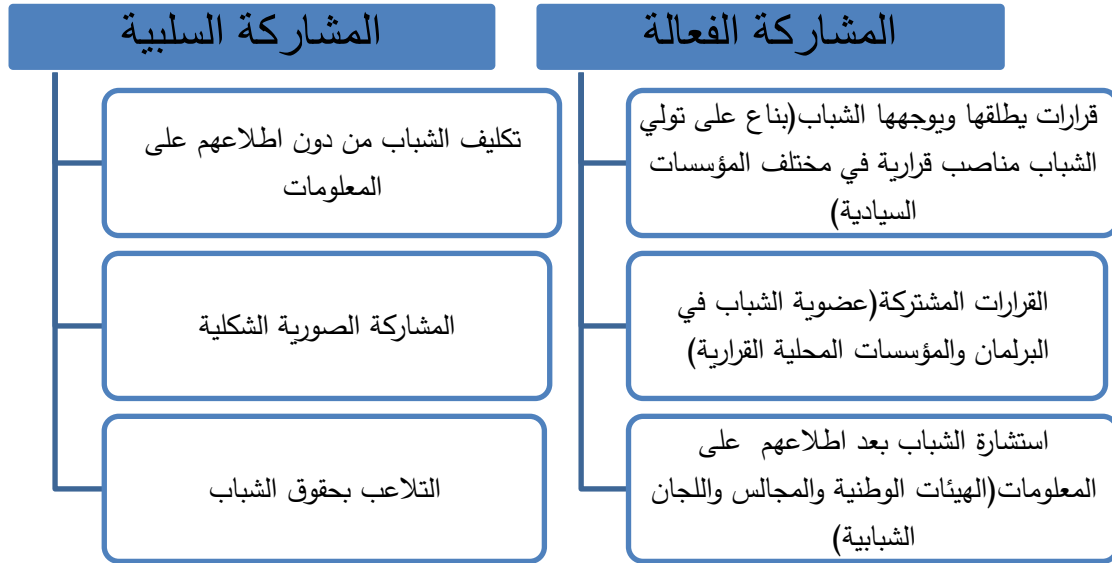
تعددت مستويات قياس المشاركة السياسية للشباب، على غرار تعدد مستويات المشاركة السياسية بصفة عامة، ولكن الممارسة السياسية للشباب فرضت مستويين يمكن من خلالهما تصنيف مشاركة الشباب

(1) اعلان لشبونة حول الشباب، متحصل عليه: [http://www.un.org/arabic/documents/GARes/56/A\\_RES\\_56\\_117.pdf](http://www.un.org/arabic/documents/GARes/56/A_RES_56_117.pdf)

2017/03/27، 01:14.

(2) كارمن جيا، مرجع سابق، ص. 7.

وفق تقرير الأمم المتحدة الإنمائي حول المشاركة السياسية للشباب:



شكل 03: مستويات المشاركة السياسية للشباب.

المصدر: مع بعض التصرف: كارمن ججا، مرجع سابق. ص. 14.

هاذين المستويين من المشاركة السياسية يبرزان أن الأزمة التي نحن بصدد دراستها، الشباب هو أحد أطرافها ولكن ليس هو صاحبها، لأن النظام السياسي بسياساته المختلفة، ونظمه الانتخابية والقانونية وديمقراطية مؤسساته هو الطرف الذي يمسك بزمام الفعل السياسي وحدوده ومستوياته. والشباب يستطيع التحرك فقط في مساحة العمل المتاحة له.

كذلك وفي إطار البحث عن مستويات المشاركة السياسية للشباب، تم تبني مستويات المشاركة لدى كل من ميشيل ريش M.Ruch و فيليب ألتوف Ph.Altoff التي تخدم السياق البحثي، وهي تنطبق على المشاركة السياسية العامة وعلى مشاركة الشباب كذلك :



الشكل رقم 04: تدرج المشاركة السياسية عند ريش M.Ruch و فيليب ألتوف fPh.

المصدر: متحصل عليه: <http://thesis.univ-biskra.dz/>. 2017/02/19. 22:07

أهم ما يلاحظ على هذا الشكل، هو أنه جعل من التصويت قبل الأخير، كأقل نشاط سياسي ايجابي، يمكن أن يمارسه المواطن الشاب، واللامبالاة التامة تقع في قاعدة الهرم، وهي المعيار الأساسي لقياس نسبة اهتمام الشباب بالمشاركة في الحياة السياسية، وتبقى نسبة إدراك الشباب في حد ذاتها لأهمية مشاركتهم في بناء سياسة الدولة واختيار صناع القرار، أمر نسبي تتحكم فيه معطيات أخرى كالتنشئة السياسية والثقافة السياسية والوعي السياسي.

## المطلب الثالث: عوامل تفعيل المشاركة السياسية للشباب.

"لا أحد يولد مواطناً صالحاً، ولا أمة تولد ديمقراطية، وإنما المواطنة والديمقراطية هما عمليات متواصلة التطور على امتداد الحياة، ويجب اشتمال الشباب منذ ولادتهم. فالمجتمع الذي يقطع نفسه عن الشباب يقطع نفسه عما يمدّه بالحياة، ويكون مكتوباً عليه أن ينزف حتى الموت".\*

يمكن أن نخلص من مقولة كوفي عنان Kofi Annan، أن عملية إشراك الشباب في الحياة السياسية هي ليست عملية آنية أو مرحلية، هي عملية دائمة ومتجددة ومستمرة استمرار تجدد جيل الشباب، من مرحلة لأخرى، فوجب بذلك تحديد المقومات الأساسية المساعدة في ترسيخ روح المشاركة السياسية لدى الشباب، وينبغي أن تكون المبادرات الرامية لمساعدة الشباب، مدفوعة من قبل الشباب وليس بالنيابة من طرف أشخاص لا يدركون تطلعاتهم ولا رؤيتهم للواقع.

ولكن هناك أمور مسبقة يجب توافرها، وهي التي تتدخل وبشكل مباشر في مستقبل المشاركة وجعل الشباب فاعل سياسي مهم من أجل تحديث الدولة<sup>(1)</sup>، فالأمر لا يحدث بين ليلة وضحاها:

## 1. التنشئة السياسية Political socialisation :

تعتبر التنشئة السياسية تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه، وقيمه ومثله السياسية، ويكوّن على أساسها مواقف واتجاهاته الفكرية أو الإيديولوجية، التي تؤثر في سلوكه وممارساته وفاعليته السياسية في المجتمع، وتعمل على تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسية، التي يعتمدها مجتمع ما<sup>(2)</sup>، فالتنشئة السياسية هي أساس تنمية المجتمع<sup>(3)</sup>، وهي زرع اليوم الذي يحصد غداً .

\* المقولة لكوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق (من 01 جانفي 1997 إلى غاية 31 ديسمبر 2001).

(1) Joerg Forbrig, Revisiting youth political participation, Strasbourg: Council of Europe, 2005, p 29.

(2) مولود زايد الطيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع. الأردن: المؤسسة العربية الدولية للتوزيع، 2001، ص. 11.

(3) يرى بارسونز أنّ التنشئة، هي عملية تعلّم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية، والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد بهدف إدخال عناصر الثقافة في نسق الشخصية، فالتنشئة الاجتماعية تحدد مستقبل المجتمع والتنشئة - السياسية تعتبر إحدى عمليات التنشئة الاجتماعية المتعلقة بالنسق السياسي للفرد. السيد عامر وآخرون، التنشئة السياسية الإسلامية التأصيل والممارسات المعاصرة. (د م ن): دار السلام المجلد الثاني، 1986، ص. 577.

ويعرف ريتشارد داوسن R.Dowsen التنشئة السياسية، على المستوى الفردي بأنها تعني ببساطة، العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، معارفه، مشاعره وتقييماته البيئية ومحيطه السياسي<sup>(1)</sup>.

ويمكن اعتبار أن التنشئة السياسية هي، عملية مجتمعية وفردية، ومستمرة تلعب الأسرة والمدرسة والمحيط الاجتماعي الضيق الدور الأكبر فيها.

وهناك رؤية أخرى للتنشئة السياسية، حيث يتم اعتبارها على أنها إحدى العمليات التي يقوم بها النظام السياسي، وهو المنظور الذي يتبناه أصحاب المدخل النظامي، وأصحاب المدخل البنائي-الوظيفي، هذه العملية التي يترتب عليها مجموعة من النتائج المؤثرة في أداء النظام السياسي، فهي وسيلة لدعم وتأييد النظام السياسي، ووفقاً لهذه الرؤية يمكن تعريف التنشئة السياسية على أنها "العملية التي يتم من خلالها خلق قيم ومعارف مناسبة لدى المواطنين، اتجاه نظام سياسي معين<sup>(2)</sup>. ويمكن للنظام السياسي أن يساهم بدرجة كبيرة في هاته العملية على اعتبار أنه من يشرف على مؤسسات الدولة المختلفة\* .

وبالتالي عملية إنشاء مواطنين شباب، يملكون الخبرة والمهارات الكافية من أجل تمكنهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية بصفة خاصة مشاركة فعالة، نابعة من إدراكه وتوجهاته الخاصة، التي يكونها وفق النسق السياسي السائد، ويطورها وفق رؤيته للواقع، هذه العملية تتشارك فيها كل أطراف النسق الاجتماعي، ويتفاعل فيها الفرد مع النظام السياسي، والقنوات الأخرى التي تقوم بالتنشئة الفعالة، التي تساهم في خلق المواطن الواعي المشارك المتفاعل مع قضايا مجتمعه.

ويعد غياب التنشئة السياسية الرشيدة، من بين أكبر الأسباب التي تؤدي إلى المظاهر السلبية، منها انتشار حالة الأمية السياسية، وضعف الوعي السياسي لدى الشباب، والعزوف عن المشاركة السياسية، إضافة لأحد أخطر المظاهر وهي غياب روح المواطنة والولاء والانتماء الوطني.

## 2. الثقافة السياسية:

(1) مولود زايد الطبيب المرجع السابق، ص. 12.

(2) السيد عامر وآخرون، المرجع السابق، ص. 577.

\* المدرسة، المساجد، الجامعة، الإعلام الرسمي، الجمعيات وغيرها.

يعد مفهوم الثقافة\*\* السياسية من المفاهيم الحديثة نسبياً في عالم السياسة المقارنة، ويرجع ظهوره لعام 1956 م عندما استخدمه غابرييل ألموند G.Almond كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي، حيث يعرفها: "مجموعة من توجهات السياسة والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد اتجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، واتجاه دوره كفرد في النظام السياسي" وحدد وفق ذلك ثلاث جوانب من الثقافة<sup>(1)</sup>:

- ❖ جانب معرفي: يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي، والإدراك والوعي بالنظام السياسي.
- ❖ جانب شعوري: يخص التعلق الشعوري بالقيادة والمؤسسات.
- ❖ جانب تقييمي: يشكل الأحكام والآراء التقييمية عن الظواهر السياسية والنسق السياسي ككل، على غرار السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وحسب موريس ديفيرجيه Maurice Duverger الثقافة السياسية، هي صورة من الثقافة الاجتماعية، وتنحصر في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية، فهي نظام من القيم والمعتقدات ترتبط بأفراد مجتمع معين، يتعرضون لخبرات تنشئة مختلفة.

وحدد ثلاث أنماط للثقافة السياسية:

- الثقافة الرعائية: تستند إلى القرية والعشيرة والعرف والدين. ترتبط ببنية سياسية تقليدية.
- ثقافة الخضوع: ترتبط بالنظرة السلبية للنظام، لكن المواطنين غير قادرين على تغييره ويخافون القيام بأي تجاوزات، ترتبط ببنية سياسية سلطوية ومركزة.
- ثقافة المشاركة: حيث يعتقد المواطنون أنهم قادرون على تحويل مسيرة النظام بوسائل متنوعة: الانتخابات، المظاهرات، العرائض، تنظيم مجموعات الضغط... الخ، ترتبط أساساً ببنية ديمقراطية قوامها المشاركة كعنصر جوهري للمواطنة.

\*\* عرف تايلور الثقافة (من الاوائل الذين صاغوا مفهوما للثقافة) في كتابه "الثقافة البدائية" سنة 1871م أنها: "ذلك الكل المركب المعقد الذي يشمل المعلومات والمعتقدات والفن والأخلاق والعرف والتقاليد والعادات وجميع القدرات الأخرى التي يستطيع الإنسان أن يكتسبها بوصفه عضواً في المجتمع" كما عرفها المفكر الجزائري مالك بن نبي رحمه الله: "أنها المحيط الذي يعكس حضارة معينة والذي يتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر". مالك بن نبي، مشكلة الثقافة. تر: عبد الصابور شاهين، بيروت: دار الفكر، (د ت ن)، ص. 03.

<sup>(1)</sup> رواجي رزيقة، أثر الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي دراسة حالة الجزائر 2000-2014. (مذكرة ماجستير)، جامعة المسيلة، قسم العلوم السياسية تخصص السياسيات المقارنة، 2014-2015، ص. 22.

فتحافة الشباب السياسية، ما هي سوى مجموع ما تكون لديه من قيم ومعتقدات في مراحل التنشئة المختلفة، عن طريق مختلف قنواتها، فيجب أن يحس الشباب في مراحلها بالانتماء للنظام السياسي، وضرورة الولاء له لأنهما ضروريان من أجل الإحساس بالمواطنة، وهذه يمكنها أن تكون إذا تطابقت الثقافة السياسية مع البنية السياسية (ليس بالضرورة تطابق تام)، وهذا يؤدي إلى استقرار النظام، وإذا انعدم هذا التطابق يصبح النظام السياسي مهدد فيقوم بسلوكيات محددة من أجل ضمان البقاء (وهي دراسة مقارنة عن الثقافة السياسية في خمس دول غربية كبرى قام بها ألموند Almond وفيربا (Virba<sup>(1)</sup>)، ومن بينها إقصاء من يشكل لهم تهديدا من الحياة السياسية، وفي المقابل يقوم المواطنين بالبعد عن المشاركة.

هناك مجموعة محددات سلوكية نابعة من الممارسات السياسية للنظام السياسي نحو الشباب تشكل في نتائجها تأثير كبير على مشاركة الشباب في السياسة من عدمها وهي:

أهم محددات الثقافة السياسية المساعدة على تحقيق مشاركة فعالة للشباب<sup>(2)</sup>:

- **الحرية والإكراه:** من بين أهم عوامل تفعيل المشاركة السياسية للشباب وتحقيق مشاركة ايجابية هي وجود ثقافة سياسية تؤكد على قيمة الحرية وتوفر طاعة للسلطة الحاكمة بناء على الاقتناع وليس الخوف، ومن هنا ينشأ لدى الشباب قناعة بالقدرة على التأثير في الحياة السياسية.
- **الشك والنقطة:** حيث أن اكتساب ثقة الشباب هي ليست بالأمر الهين، بناء على مميزات هذه الفئة من المجتمع، وهذا ما على الحكومة أن تعيه وذلك عن طريق كسب ثقة الشباب من أجل الاستفادة من قدراتهم، وذلك بتوفير المعلومات العالية الشفافية في الأمور المتعلقة مباشرة بالشباب، خاصة الأمور الاقتصادية والشفافية في العملية الانتخابية، إضافة للاستجابة لمطالبهم التي تعد مطالب الدولة، لأن مستقبل الشباب وتطلعاتهم، لا يمكن أن يكون بمعزل عن مستقبل الدولة ككل.
- **المساواة والتدرج:** فقد تؤكد الثقافة السياسية إما على المساواة ومراعاة العدالة بين الأفراد، أو التمييز والتفرقة بينهم وتزداد درجة المشاركة في المجتمع كلما زاد الإحساس بالمساواة بين أفرادهم، وكذلك الأمر ينعكس على الشباب فإتاحة الفرصة لهذه الشريحة بالمساواة مع شرائح المجتمع من الفئات العمرية الأخرى، خاصة في المناصب القرارية، تزيد من نسبة ثقة الشباب في العملية السياسية بكل قنواتها، خاصة الانتخابية منها، مما ينعكس ايجابيا على نسبة المشاركة السياسية.

(1) موريس دي فارجه، علم اجتماع السياسة. تر: سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1991، ص. 34-35.

(2) سليم بوسقيعة، "الثقافة السياسية ودور الإعلام في تمتيتها". مجلة الباحث الاجتماعي. (العدد 11، مارس 2015، جامعة قسنطينة)، ص. 114.

## 3. الوعي السياسي:

إنّ العصر الذي نعيش فيه، فرض نمط من الحياة لا يمكن لمن ليس لديه تصور عام لما يحصل على جميع الأصعدة أن يدرك مكانه ودوره الذي يجب أن يقوم به، لان مظاهر العصرية\*\* هي كل مترابط،<sup>3</sup> لا يجدر بنا الانتقائية فيما يخصها، كذلك هي الديمقراطية التي فرضت نقلة في القيم والمواقف والتوقعات، ونشر المعرفة هو أحد أهم أسباب الوعي السياسي.

ويؤثر كذلك الوضع الاقتصادي للشباب على وعيهم السياسي، فالنمو الاقتصادي لديه انعكاسات ايجابية في هيكله المجتمع ويجعله أكثر تنظيماً، مما يوفر الجو المناسب لنشر الوعي السياسي النابع من الاستقرار الاقتصادي وهذا ينعكس على حجم ومدى المشاركة السياسية،

فكلما توفرت المعلومات لدى الشباب، كانت لهم القدرة أكبر على مشاركة أكثر فعالية، وقدرة أكبر على الاختيار الأمثل والأفضل لممثليهم في المؤسسات الديمقراطية المختلفة. لأنه مع قلة الثقة لدى الشباب في الشق السياسي، إضافة إلى مشاكله المختلفة، تفرض ضرورة إشراك الشباب في الحياة السياسية، وهذا يقتضي درجة عالية من الشفافية في ضخ المعلومات للشباب في شتى وسائل الإعلام خاصة المفضلة لدى الشباب، في الوقت الحالي السالفة الذكر (الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي).

ولكن الوعي السياسي ليس مرتبط بالشباب أكثر منه لدى النخبة الحاكمة، وذلك بضرورة تفعيل دور أطراف جديدة وتقبل أنماط جديدة للمشاركة في الحياة السياسية، وتقبل سلوكا تهم ورؤيتهم للواقع طرق مشاركتهم، وذلك لتحقيق المصلحة المشتركة، وهذا لا ينفي تفعيل للقنوات التقليدية للمشاركة السياسية الأكثر فعالية، وهي الانتخابات والتي ترتبط بشكل مباشر بالوعي السياسي فكلما زادت درجة الوعي كانت المشاركة موسعة، وعززت بذلك مشاركة الشباب وسيطرة الشعب على الحكم.

## المبحث الثالث: آلية الانتخابات لتفعيل المشاركة السياسية.

تعد الانتخابات أهم آلية ديمقراطية لاختيار الحكام، ومن يقوم بصنع السياسة العامة واتخاذ القرار، وتم اختيار الانتخابات كمدخل لجعل المشاركة السياسية أكثر فعالية، على أساس أنها أحد مظاهر المشاركة السياسية وقناة مشروعة يقر بها كل من المواطنين والنظام السياسي، ولكن الإشكال هنا يتلخص في مدى

\* فمظاهر العصرية كالتمدن والتصنيع والعولمة وتطبيق الديمقراطية والتعليم ومشاركة وسائل الإعلام لا تظهر بأسلوب اتقائي وغير مترابط، لأنها مترابطة لدرجة التساؤل حول هاته العناصر ما إذا كانت مستقلة. المرجع:

صامويل هنتنغتون، نظام سياسي لمجتمعات مختلفة. تر:سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقى، 1993، ص. 45.



الثقة في هاته القناة وما هو النظام الانتخابي الأمثل الذي يضمن إشراك أكبر عدد ممكن من الشباب في الانتخابات؟

المطلب الأول: مفهوم الانتخابات.

### 1. تعريف الانتخابات:

يحدد الدكتور ماجد الحلو مفهوم الانتخاب: "هو اختيار الناخبين لبعض المرشحين لولاية أمرهم نيابة عنهم"<sup>(1)</sup>.

ويقول الكاتب حسن صعب:

"العملية الانتخابية هي قاعدة الديمقراطية التمثيلية فهي متجلي سيادة الشعب، عبر سيادة المواطن الناخب، واختياره الحكام اختيارا دوريا تناوبيا حرا، والعملية الانتخابية هي محور تطور المنتظم السياسي لديمقراطية مشاركة نيابية حقيقية -لأنها بتحولها من وقف الاقتراع على فئات ممتازة- إلى توسيعه لاقتراع عام لجميع المواطنين والمواطنيين، الذين بلغوا سن الرشد السياسي\* تصنع المواطن المشارك في نظامه السياسي، وتستدعي أن تكون هذه المشاركة داعية ومنظمة وفعالة، من قبل جميع الذين يخولهم القانون حق الانتخاب، إلى واجب ومسؤولية المشاركة النيابية الخلاقة في الحكم وفي صناعة القرارات السياسية"<sup>(2)</sup>

والانتخاب يبين في أرقى معانيه، الشعور بالمسؤولية اتجاه الذات والمجتمع، ويرتقي بثقافة الناخب السياسية وهذا ما نستشفه من رؤية ستيوارت هيل للتصويت، حيث يقول: "التصويت هو وسيلة لتتقيف الروح العامة والذكاء السياسي"<sup>(3)</sup>.

ويعتبر الانتخاب عند الكثير من المفكرين، خاصة القانونيين هو من السمات الأساسية للمواطنة ومعياري حقيقي لها، ولكنها تحمل معنى أوسع وأعمق من مجرد ربطها بالانتخابات، لكن تعتبر هذه الأخيرة مقياس لها وممارسة المواطنة بالفعل.

(1) ماجد الحلو، النظم السياسية الدولية في ميزان الشريعة. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1996، ص. 145.

\* يختلف سن الرشد السياسي من دولة لأخرى، ويختلف في الدولة الواحدة بين سن الانتخاب وسن الترشح للمؤسسات القرارية.

(2) سليمان الغويل، الانتخابات والديمقراطية: دراسة قانونية مقارنة. الجماهيرية العظمى: أكاديمية الدراسات العليا، 2003، ص. 26.

(3) فيليب برو، مرجع سابق، ص. 305.

## 2. أهمية الانتخابات:

يشير المفكر الأمريكي صموئيل هنتغتون Samuel Huntington إلى أهمية الانتخابات فيقول: "في الانتخابات تتجسد آلية عمل نظام الديمقراطية-النيابية-، والوسيلة التي يتم بها إضعاف الأنظمة الدكتاتورية والقضاء عليها، وهي أداة نشر الديمقراطية وهدفها أيضا... فالانتخابات، لا تعني حياة الديمقراطية فقط، وإنما أيضا موت الدكتاتورية " «...elections are not only the life of democracy ;they are also the death of dictatorship»<sup>(1)</sup>

لم يعد الانتخابات مجرد وسيلة لاختيار الحكام من طرف المحكومين، فهذا يمكن توصيفه على أنه المنظور التقليدي للانتخابات، فهي باتت المكنة الآنية التي من خلالها يتاح للمواطنين المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، وكذلك قبول أو رفض الخيارات السياسية المفروضة عليه وبذات الوقت يمكنه قبول أو رفض من عرضها<sup>(2)</sup> فيمكن اعتبارها أداة المتاحة لدى المواطنين للتعبير عن رفضهم، ومعاقبة من لم يخدم مصالحهم.

وتكمن أهمية الانتخابات كذلك أنها الوسيلة التي يتم من خلالها بناء قوة الدولة، لأن المؤسسات السياسية للدولة كلما كانت قوية، ونابعة من اختيار الشعب وتراعي الرأي العام، كلما كانت قادرة على تعبئة مصادر القوة واستخراجها من المجتمع الداخلي، سواء كانت مؤسسات مركزية أو غير مركزية.

ولكن بالرغم من التسليم بان الديمقراطية هي أساس الحكم، وأن الانتخاب هو أداة تكريسها، إلا أن من بين أكبر المشاكل التي تواجه هذه الفكرة في الوقت الحاضر، هي مشاركة الشعوب في تعيين حكامها<sup>(3)</sup> ومن ينوب عنها في صناعة واتخاذ القرار، خاصة الشباب الذين يشكلون نسبة كبيرة من المجتمع خاصة في الدول العربية، وموضوع الشباب يطرح إشكالا أكبر وأعمق، فالأمر متعلق بضرورة إشراك هذه الفئة في السياسة لضمان استمرارية والاستقرار للنظام السياسي، وتحسين الأداء في المستقبل نظرا للخبرة التي تتكون لدى المشاركين من الشباب في الحياة السياسية بكل قنواتها، وصعوبة الأمر تختزل في ضرورة وجود إرادة للنظام

(1) سليمان الغويل، مرجع سابق، ص. 26.

(2) عبدو سعد وآخرون، النظم الانتخابية: دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص. 84.

(3) عبد المؤمن عبد الوهاب، النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية مقارنة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري، (رسالة ماجستير)، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، قسم الحقوق، 2006-2007، ص. 2.

السياسي في إشراك الشباب في الحياة السياسية، والانتخاب كما تم الإشارة إليه سابقا هي من أهم قنوات إشراك الشباب في السياسة سواء كناخبين أو مترشحين.

### 3. معايير الانتخابات الديمقراطية<sup>(1)</sup> المحفزة على المشاركة السياسية:

يجب أن تتوفر مجموعة من المتطلبات\* والمعايير، من أجل قياس مدى ديمقراطية الانتخابات في أي بلد فكلما توفرت هذه المعايير، زادت نسبة المشاركة السياسية نظرا للثقة التي تترتب عن توفرها في تحفيز المجتمع للمشاركة، وهي ثلاث معايير أساسية:

#### ❖ معيار الفعالية:

يعني أن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق مقاصد أعلى منها\*\*، من أجل توسيع دائرة المشاركة السياسية للمواطنين والارتقاء بهم من مجرد ناخبين مصوتين إلى مناضلين<sup>(1)</sup> داخل أحزاب سياسية أو أحرار، لديهم قيم ومبادئ يدافعون عنها ويسعون للوصول إلى السلطة لتنفيذها في برامج سياسية، ومعيار الفعالية يعد من أهم المعايير التي تزيد من ثقة الشباب في المجال السياسي وفي الممارسات السياسية بصفة عامة.

\* توفر دستور ديمقراطي يرسي القواعد الرئيسية لنظام الحكم الديمقراطي التي هي:

- حكم القانون
  - تمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار
  - رابطة المواطنة وما يرتبط بها من إجراءات ومؤسسات وقواعد. المصدر: المرجع نفسه.
- \*\* عددها عبد الفتاح ماضي في سبعة مقاصد:
1. مبدأ أن الشعب هو مصدر للسلطة.
  2. لا سيادة لفرد أو قلة.
  3. انتخاب الحكام.
  4. تسوية الصراع على السلطة بطرق سلمية من خلال المناصب السياسية العليا.
  5. توفير الشرعية الشعبية للحكام.
  6. محاسبة الحكام.
  7. توعية المواطنين، وتجديد السياسيين والقادة.

(1) موريس دي فرجيه، الأحزاب السياسية. تر: علي مقلد وعبد المحسن سعد، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011،

## ❖ معيار الحرية:

يجب أن تستند الانتخابات إلى مبدأ حكم القانون، وأن تحترم حريات وحقوق المواطنين الرئيسية، لا سيما الحق في المعرفة وفي التعبير وفي الاجتماع وفي تشكيل الأحزاب السياسية، ولا تفرض قيود أمام الشباب ليرشحوا أنفسهم للمناصب القرارية، ويدخلوا في منافسة مع غيرهم من المرشحين من فئات عمرية أخرى، بمعنى وضع قانون يكفل لهم حق التنافس على المناصب السياسية، داخل كتل أو أحزاب سياسية أو حتى أحرار.

## ❖ معيار النزاهة:

يعتمد هذا المعيار على أن الانتخابات يجب تُجرى بشكل دوري، فالنزاهة الانتخابية، تقتضي تطبيق القوانين والقواعد المنظمة للانتخابات الدورية، كما تقتضي ضمان حق الاقتراع العام<sup>(1)</sup> الذي لا يميز بين فئة وفئة، أو بين جماعة وجماعة، والاستناد إلى نظام انتخابي فعال وعادل يعمل على تمثيل كل الفئات في المجتمع، وتحرّي معايير الشفافية و العدالة فيما يتصل بتسجيل الناخبين، وسرية التصويت وإدارة الانتخابات والإشراف عليها وغيرها<sup>(2)</sup>.

وحسب روبرت دال Robert Dahl قبل التكلم عن الانتخابات الحرة والنزيهة، يجب توفر مجموعة من الحقوق والحريات<sup>(3)</sup>:

- ✓ حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة.
- ✓ حرية التعبير وتوسيع مجالها بشكل فعال وحماتها.
- ✓ حرية تشكيل مؤسسات مستقلة نسبا.
- ✓ حرية الانتخاب والترشح لكل المواطنين البالغين.
- ✓ إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

(1) اصطلاح يستخدم للدلالة على تقرير حق الانتخاب لكل المواطنين، وعلى قدم المساواة دون تفرقة بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة أو المركز الاقتصادي أو الاجتماعي، وذلك وفقا للقواعد القانونية المنظمة لحق الانتخاب. المرجع: معجم القانون، مجمع اللغة العربية، (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1999)، القانون الدستوري (الباب الأول حرف أ)، ص. 5.

(2) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص. 136.

(3) Jean Baudrillard and others, The politics of human rights. London: Verso, 1999, p167.

بما يعني أن أنه هناك معايير تسبق الانتخابات، وأخرى أثنائها ومعايير بعد الانتخابات، المتعلقة بمدى فاعليتها، من هنا جاءت أهمية دراسة النظام الانتخابي وتأثيرها على المشاركة السياسية، فمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة، يرتكز بالأساس على النظام الانتخابي وهو ما سيتم دراسته في المطلب التالي.

### المطلب الثاني: النظام الانتخابي وتأثيره على المشاركة السياسية.

من بين أهم العوامل المؤثر على عملية المشاركة السياسية في أي بلد هو النظام الانتخابي، الذي عرف تطورا كبيرا في إطار عملية التطوير المؤسسي، خاصة في الفترة التي تلت الحرب الباردة، وما تبعها من موجات إصلاحات في كل من إفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وغيرها لنظمها السياسية والانتخابية. هذا ما دفعها للبحث عن النموذج الملائم لعملية الإصلاح تلك، نظرا للعلاقة المباشرة بين النظم الانتخابية والمؤسسات الديمقراطية خاصة أنها تعد ديمقراطيات ناشئة.

إضافة لذلك، فإن عملية اختيار النظام الانتخابي هي عملية سياسية وليست فنية، يجب أن تحظى بإجماع كافة الشركاء حولها نظرا لإسهامها الكبير في توسيع مجال المشاركة السياسية لأخذها بعين الاعتبار خصوصية التركيبة السياسية والاجتماعية والعرقية والإقليمية... للبلاد المعني، وفي وضع الأسس المتينة للديمقراطية المستدامة<sup>(1)</sup>.

فمسألة انتقاء النظام الانتخابي تعتبر من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي، ففي غالبية الأحيان يترتب على انتقاء نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني.

ولكن نجد أنه نادرا ما يجري اختيار النظام الانتخابي، وفقا لمدى توافقه مع الواقع المجتمعي والسياسي للدولة، بل تلعب مجموعة عوامل وظروف في اختياره\*، مما ينعكس بشكل مباشر على درجة المشاركة السياسية عامة ومشاركة الشباب خصوصا، لأن سيطرة السلطة على النظام الانتخابي وتلاعبها

(1) أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية. تر: أيمن أيوب، السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005، ص. 8.

\* تختلف العوامل والظروف من دولة لأخرى، ومن نظام سياسي لآخر، ولكن نظرا لأن الجزائر هي المجال التطبيقي للدراسة يمكن اعتماد العوامل التالية:

- تأمين نجاح تيار سياسي.
- الخروج من التقليد التاريخي أو ضغط وتأثير الدول الاستعمارية أو تقليدها.
- هيمنة الدول الكبرى المؤثرة في القرار السياسي.
- ضغط الدول المجاورة.

بقوانينه وتكييفه في كثير من الأحيان، حسب مصلحتها تجعل الشباب يفقد الثقة (باعتبارها أهم عوامل تفعيل مشاركة الشباب) في العملية الانتخابية<sup>(1)</sup>.

### 1. تعريف النظام الانتخابي:

هو الطريقة التي يتم بمقتضاها يتم احتساب الأصوات المدلى بها في انتخاب عام من أجل تبيان المرشحين الفائزين بالمقاعد المتنافس عليها، فسواء أكان النظام أكثرياً أو نسبياً فإنه يهدف لوضع الصيغة الرياضية المستعملة لحساب تخصيص المقعد<sup>(2)</sup>.

وكذلك يمكن تعريف النظام الانتخابي على أنه الطريقة التي تترجم بها الأصوات إلى مقاعد في البرلمان أو مجالات أخرى في الحكومة (على غرار الرئاسة)، وهناك أنواع مختلفة من الأنظمة الانتخابية المستخدمة في جميع أنحاء العالم، وقد تختلف حتى داخل البلد الواحد، ويمكن إيجاد أنظمة انتخابية مختلفة وبمستويات مختلفة من الحكومة (مثلاً انتخابات مجالس المدارس، ومجالس المدن، والمجالس التشريعية للولايات، المحافظات... الخ)<sup>(3)</sup>.

### 2. أشكال النظم الانتخابية:

في الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، اعتبرت الهندسة الانتخابية حاسمة لنجاح الهندسة السياسية، هذا إن لم يتم التلاعب بها، ولقد أفرزت لنا العديد من النظم الانتخابية (تصل إلى 12 نظاماً انتخابياً) ولكن هناك ثلاث نظم كبرى:

#### • نظم التعددية/ الاغلبية:

تقوم على مبدأ بسيط مفاده فوز المرشحين أو الأحزاب الحاصلين على أعلى عدد من أصوات الناخبين بعد فرزها وعدها (بالإضافة إلى بعض الشروط الأخرى التي قد تفرض أحياناً). إلا أنه يمكن الوصول إلى هذه النتيجة من الناحية العملية بطرق مختلفة وهي خمسة طرق وهي:<sup>(4)</sup>

(1) عبدو سعد وآخرون، مرجع سابق، ص. 18.

(2) المرجع السابق، ص. 27.

(3) Charles King, Electoral Systems.obtenu : [http://faculty.georgetown.edu/kingch/Electoral\\_Systems.htm](http://faculty.georgetown.edu/kingch/Electoral_Systems.htm)

.02/02/2017,15:30.

(4) أيس، شبكة المعرفة الانتخابية، متحصل عليه: <https://aceproject.org/ace-ar/topics/es> 2017/02/02

- **نظام الفائز الأول:** وهو أبسطها، فالفوز يكون لمن يحصل على أعلى نسبة من الاصوات حتى وان لم تكن هذه النسبة هي الاغلبية المطلقة للاصوات الصالحة، ويستخدم في الدوائر الانتخابية احادية التمثيل.
- **نظام الكتلة:** يستخدم في الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل ، وعدد الاصوات يساوي عدد المقاعد التي يتم انتخابها عن دوائريهم، بحيث يمكن للناخب الاقتراع لأي من المرشحين على ورقة الاقتراع بغض النظر عادة عن انتماءاتهم الحزبية.
- **نظام الكتلة الحزبية:** يقوم هذا النظام على وجود دائرة انتخابية متعددة التمثيل، حيث يملك الناخب صوتا واحدا يستخدمه لممارسة خياره بين قوائم حزبية من المرشحين بدلا من الاختيار بين المرشحين الافراد. ويفوز الحزب (أو القائمة) الحاصل على أعلى الاصوات بكافة مقاعد الدائرة الانتخابية.
- **نظام الصوت البديل:** تنظم الانتخابات في هذا النظام عادة على اساس الدوائر الانتخابية أحادية التمثيل، وتعطي للناخب خيارا واسع عكس نظام الفائز الأول، فبدلا من تحديد مرشحهم المفضل على ورقة الاقتراع، يقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب الأفضلية. (المرشح المفضل رقم 1 ثم المرشح الذي يليه في الأفضلية رقم 2.... الخ)
- **نظام الجولتين:** وهو النظام الذي يعتمد على جولتين انتخابيتين في الدوائر الانتخابية احادية التمثيل (ويمكن اعتمادها في الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل)، يفصل بين الجولتين مدة زمنية قصيرة، وغالبا ما تكون الجولة الثانية محصورة بين المرشحين الحاصلين على الاغلبية في الجولة الاولى.

إنّ السمة المشتركة لمنظومات الإقتراع بالأغلبية، هي أنّ هذه المنظومات لا تضمن إلا تمثيلا غير مباشر وتقريبيا للأقليات، وينتخب المرشح الذي يصل أولاً والبقية هم خاسرون، وبالتالي أصوات الناخبين الذين صوتوا للخاسرين لا تمثل في البرلمان<sup>(1)</sup>، وبالتالي يتم حرمان هاته الشريحة من ممثليهم وهذا النمط من النظم قد يزيد مع الوقت في تقليص نسب المشاركة، خاصة في حالات استحواذ جهة سياسية معينة أو حزب سياسي على الأغلبية في كل مرة.

#### • نظم التمثيل النسبي:

يستند المفهوم الأساسي لنظم التمثيل النسبي الى ترجمة حصة أي حزب سياسي مشارك في الانتخابات من اصوات الناخبين إلى حصة مماثلة أو متناسبة من المقاعد في الهيئة التشريعية المنتخبة، ويتطلب تنفيذ

(1) موريس دي فرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري. ص.94.

نظم التمثيل النسبي قيام دوائر انتخابية متعددة التمثيل تنتخب كل منها أكثر من ممثل واحد، وهناك نوعان رئيسيان من نظم التمثيل النسبي وهما:

- نظام القائمة النسبية.
- نظام الصوت الواحد المتحول<sup>(1)</sup>.

ويضمن التمثيل النسبي عكس سابقه تمثيل الأقليات، فهو يضمن مقاعد للأغلبية والأقلية في آن واحد (نظام القائمة) إلا أن هذا الشكل يعرف تعقيدات كبيرة في تطبيقه رغم بساطته (خاصة فيما يتعلق بتوزيع البقايا).

#### • نظم مختلطة:

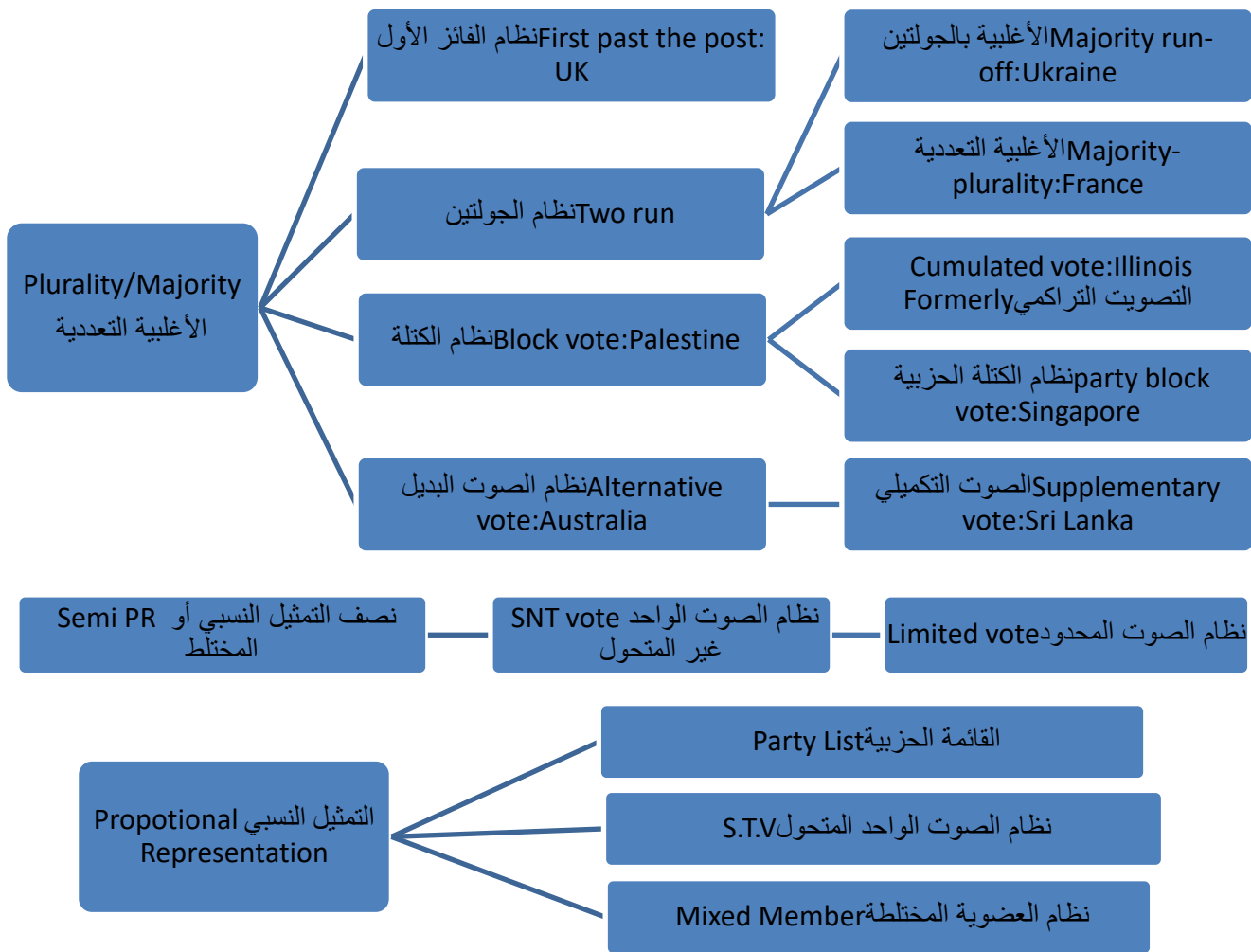
تقوم نظم الانتخاب المختلطة على أساس الاستفادة من ميزات كل من النظم السالفة الذكر، (والنظم الانتخابية الأخرى)، فالنظامين المتعدد والنسبي، مختلفين لكن يعملان بشكل متوازي في النظم المختلطة ويتم الاقتراع بموجب النظامين من قبل نفس الناخبين، حيث تجتمع نتائج النظامين لانتخاب الممثلين في الهيئة التي يتم انتخابها. ويستخدم في ظل النظام المختلط أحد نظم التعددية/الأغلبية (أو أحيانا إحدى النظم الأخرى) والذي عادة ما يستند إلى دوائر انتخابية أحادية التمثيل بالإضافة إلى نظام القائمة النسبية، وهناك شكلين للنظم الانتخابية المختلطة:

- نظام تناسب العضوية المختلطة: يستند توزيع المقاعد في ظل النظام النسبي على النظام الآخر، وذلك لتعويض ما قد ينتج من خلل في نسبة النتائج.
- نظام الانتخاب المتوازي: وهو الحالة التي ينفصل النظامين عن بعضهما البعض بشكل مستقل تماما، ولا يستند توزيع المقاعد في ظل أي منهما على ما يحدث في النظام الآخر<sup>(2)</sup>.

(1) اندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص. 83.

(2) للمزيد من التفصيل والتوضيح العودة للمرجع السابق، ولموقع ايس على الرابط: <https://aceproject.org/ace->



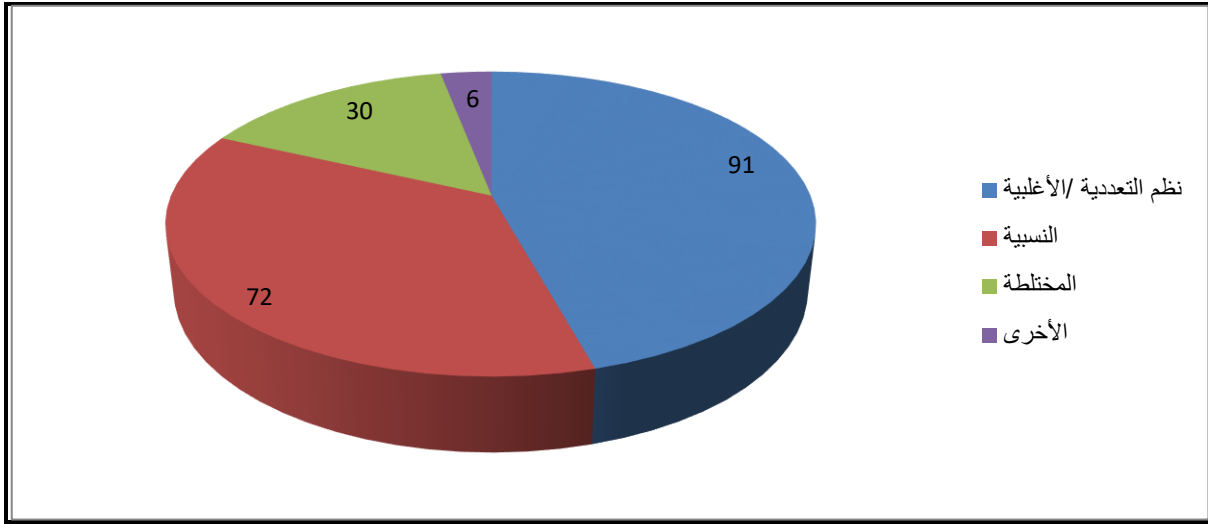


شكل رقم 05: أشكال النظم الانتخابية.

المصدر: Cheng Feng Shih, A brief introduction to electoral system. get it :

.2017/02/06.from <http://mail.tku.edu.tw/cfshih/seminar/20051204/20051204.htm>

قد لا يعكس الشكل أعلاه نفس التقسيم المعتمد لأشكال النظم الانتخابية السالفة الذكر، وهذا راجع لعدم وجود قاعدة محددة لتقسيم النظم الانتخابية، خاصة الدول التي تعتمد على نظم انتخابية متعددة، سعياً منها لتحقيق التوازن داخل المجتمع وتحقيق نسب مشاركة كبيرة، عن طريق فتح المجال للناخبين للتعبير عن رأيهم بالمرشحين بكل حرية وشفافية، وهذا ما يزيد من رفع مستوى الوعي السياسي، إضافة للخبرة في انتقاء المرشحين الأكفاء، وهذا وغيره كله من مميزات هندسة النظم الانتخابية بما يلائم التركيبة المجتمعية، ويحقق أكثر نسب مشاركة ويمثل كل شرائح المجتمع، إضافة إلى النظم التي يسهل ممارسة المساءلة والمحاسبة للمنتخبين فيها.



رسم بياني رقم 01: عدد البلدان والأقاليم التي تتبع كل عائلة من النظم الانتخابية.

المصدر: أندرو رينولدز، مرجع سابق، ص. 50.

يتضح لنا من خلال هذا الشكل على أنّ نظم الانتخابية التعددية/ الأغلبية هي الأكثر شعبية استناداً إلى عدد البلدان والأقاليم التي تعتمدها، تليها النظم الانتخابية النسبية المستخدمة في 72 دولة وإقليماً ثم النظم الانتخابية المختلطة 30 دولة وإقليماً، وفي الأخير نظم انتخابية أخرى. وتختلف كذلك نسب استخدام كل نوع من النظم الانتخابية داخل العائلة الواحدة، هذا إن دل على شيء فهو صعوبة دراسة النظم الانتخابية وكذلك تطبيقاتها، ولكن أهميتها الكبرى في تحسين المشاركة السياسية وكذلك فرض المساواة بين المواطنين وتحقيق الاستقرار داخل الدول جعلها تتربع في هرم الدراسات السياسية الحديثة وهو "هندسة النظم".

فلا توجد قاعدة موحدة لاختيار النظام الانتخابي، هذا ما أوجب على مصممي النظم الانتخابية لأي دولة مراعاة خصوصيتها، وتركيباتها السكانية والإقليمية وغيرها من المعطيات، التي تتدخل في اختيار نوعية النظام الانتخابي\* التي يهدف في الأول والأخير إلى محاولة إيجاد نظام يسمح بتمثيل أكبر ومصادقية أكبر وبالتالي ثقة أكبر، من أجل تطوير الوعي السياسي، وزيادة نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات.

### 3. علاقة النظام الانتخابي بالمشاركة السياسية في الانتخابات:

هناك علاقة مباشرة بين مستوى المشاركة في الانتخابات والنظام الانتخابي المعتمد. وترتبط نظم التمثيل النسبي بشكل عام بمستويات أعلى لمشاركة الناخبين أمّا في النظم التعددية /الأغلبية فعادة ما ترتفع نسبة

\* هذا إذا افترضنا عدم اختيار النظام السياسي للنظام الانتخابي الذي يضمن استمراره لخدمة مصالح فئة سياسية معينة، وهذا من بين أكبر التحديات التي يواجهها مصممي النظم الانتخابية لأن النظام السياسي أحد اطراف هندسة النظام الانتخابي لأنها عملية سياسية بالأساس.

المشاركة عندما يتوقع جمهور الناخبين نتائج متقاربة لمختلف الأحزاب أو المرشحين (هذا يستوجب درجة عالية من الشفافية والمصادقية في توفير المعلومات للناخبين بصفة خاصة والرأي العام بصفة عامة) على عكس ما يحصل عندما يكون واضحاً تفوق حزب ما منذ البداية.

والنظام الانتخابي إذا كان يراعي تمثيل الأقليات، وفئات المجتمع ككل، كالمراة والشباب وحتى ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم، وتكون هناك صيغ قانونية تكفل لهم حق الترشح وضمان تمثيله في المجالس المنتخبة، هذا يزيد من نسبة المشاركة السياسية، وبالتالي فعالية أكبر للنظام السياسي باعتبار أن المشاركة السياسية أهم مدخلات النظم السياسية حسب غابرييل ألموند.

ونظراً لوجود أزمة مشاركة سياسية، وسعيًا كذلك للارتقاء بشرعية العملية الانتخابية في العديد من البلدان، عمد العديد منها لمعالجة هذه المسألة من خلال فرض الاقتراع كواجب قانوني إلزامي على الناخب\* (في حين ترفض العديد من الدول تطبيقه من منطلق مبدئي)، وبينما يمكن اللجوء لهذا الإجراء في ظل أي من النظم الانتخابية يمكن كذلك تطبيقه بالتزامن مع أي من الإجراءات الأخرى الهادفة إلى رفع مستويات مشاركة الناخبين في العملية الانتخابية<sup>(1)</sup> ويمكن كذلك تحقيق رفع نسب المشاركة وذلك عن طريق إمكانية إعادة هندسة النظم الانتخابية بما يتجاوز هاته المشكلة وغيرها.

### المطلب الثالث: الشباب والمشاركة في الانتخابات.

يشكل الشباب من الفئة العمرية 15 إلى 25 عاماً خمس سكان العالم، إلا أنهم لا يحضون بتمثيل سياسي كبير داخل المؤسسات السياسية الرسمية خاصة البرلمان، وكذلك وجود انخفاض شديد في نسب المشاركة الانتخابية عند هذه الفئة من المجتمع، من هنا وجب توفير أطر قانونية واجتماعية مواتية لتحقيق مشاركة عالية وفعالة للشباب.

### 1) الإطار القانوني لمشاركة الشباب في الانتخابات:

إن توفر إطار قانوني ملائم للشباب يعد من بين أهم السبل للمشاركة السياسية للشباب، فهو الغطاء الذي يسمح لأي شاب أن يمارسه حقه سواء في التصويت أو الانتخاب بما يضمن له إبداء رأيه في اختيار من

\*تعتمد مثل هذا النظام العديد من الدول على غرار أستراليا وبلجيكا واليونان وعدد من دول أمريكا اللاتينية .

(1) للمزيد من المعلومات الاتصال بموقع The Electoral knowledge network على الرابط

التالي: <https://aceproject.org/ace-en/topics/es/onePage>. 2017/04/03.

ينوبه أو نصيبه في مقاعد العضوية في المؤسسات القرارية كمجلس النواب. ومن بين الإجراءات التي يجب على الحكومة والمجالس النيابية أن تنتظر فيها:

- توحيد السن الأدنى للتصويت مع سن الأهلية الأدنى للترشح.
- إقرار حصص مخصصة للشباب في قوانين الانتخابات على غرار نظام الكوتا للنساء.
- تحديد العوائق القانونية ضمن السياق المحدد أمام مشاركة الشباب ومعالجتها (كتيسير تسجيل المنظمات التي يقودها الشباب)<sup>(1)</sup>.

## (2) الجانب الاجتماعي للمشاركة السياسية للشباب:

وتتعلق بخصوصية الثقافة السياسية الجديدة للشباب التي لا تشجع على المشاركة السياسية النظامية (الأشكال التقليدية) عن طريق الانتخابات والأحزاب السياسية، وتفضل المشاركة بطرق مباشرة أكثر استقلالية وغير نظامية (الأشكال غير التقليدية كالأحتجاجات والتظاهرات واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي اما للسخرية أو للتفيس السياسي بالنقد الساخر).

غير أن بعض الدارسين من يرى أنه ليس هناك عدم تسييس أو لا مبالاة أو عزوف للأجيال الشابة عن السياسة بل هناك عملية تحول في اهتماماتهم من القضايا السياسية الرسمية، وتوجهوا نحو قضايا أخرى غير تقليدية كالبيئة وحقوق الإنسان والتميز العنصري أو ما أطلق عليه بالحركات الاجتماعية الحديثة.

وتقول الباحثة Anne Muxel ( وهي باحثة في العلوم السياسية، كتبت كثيرا عن المشاركة السياسية للشباب)، في هذه النقطة إن الشباب وان كان ظاهريا يبدو غير مسيس بسبب عدم اهتمامه السياسي، إلا أنه يمكن تفسير قلة اهتمامه هذا بالتغيرات التي أصابت البيئة السياسية، إذ أننا نجد تغيرات في التوازنات الجيوسياسية، كما أننا نشهد أزمات أصابت الإيديولوجيات السائدة، فالشباب دخل السياسة في ظروف مختلفة، ومن الطبيعي أن يتبنى مواقف وسلوكيات تختلف عن الجيل الذي سبقه<sup>(2)</sup>.

وبالتالي نخلص من هذه المقولة أن فكرة وجود أزمة مشاركة سياسية للشباب تتعلق بالعديد من الجوانب أولها تغير البيئة السياسية، وثانيا تغير الثقافة السياسية من جيل إلى جيل، وثالثا اللاتجانس داخل فئة الشباب سواء من الناحية العمرية أو درجة الاهتمام بالعملية السياسية، وهو ما يزيد من تعقيد دراسات الشباب إلا في حالة الرؤية الشمولية لهاته الفئة، وهو ماتم تبنيه في هذه الدراسة.

(1) الأمم المتحدة الإنمائي، تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية، ص. 04.

(2) يحي بن يمينة، السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر-شباب مدينة وهران نموذجاً-، (مذكرة ماجستير)، جامعة وهران

كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع السياسي، 2014، ص. 92-93.

## خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تقدم نسجلي بوضوح أهمية المشاركة السياسية للمواطنين في كل الدول من أجل تجسيد الديمقراطية الحقة والقضاء على كل مظاهر الغير الديمقراطية، وهو ما نستشفه من خلال مختلف القنوات المتاحة أمام المواطن من أجل المشاركة في صنع القرار السياسي وتحقيق التنمية، وهو كذلك ما أفرز لنا ترسانة من القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية، التي تؤكد على ضرورة إشراك الشباب منهم في الحياة السياسية، فهي الشريحة الأكبر.

و تختلف مؤشرات أزمة المشاركة السياسية من دولة لأخرى، نظرا لأنها تخضع لمعايير خاصة ترتبط بسلوك الأنظمة السياسية، وسلوك المواطنين، إضافة للثقافة السياسية لكلا الطرفين، التي تنعكس على المشاركة السياسية داخل الدولة.

وهناك عوامل كثيرة أثرت على المشاركة السياسية للمواطنين عموما والشباب خصوصا، التي كانت نتیجتها وجود أزمة مشاركة لهاته الشريحة بالذات، منها ما يرتبط بالشباب ومنها ما يرتبط بالنظام السياسي وأداء النخب الحاكمة ، وهذا يترجمه ما سنتناوله في الفصل الثاني.

## الفصل الثاني

أزمة المشاركة السياسية للشباب  
الجزائري في الانتخابات التشريعية

بعدما تطرقنا في الفصل الأول لأهم المدلولات المعرفية للمشاركة السياسية، والوضع الذي تتدرج فيه هذه الأخيرة في إطار الأزمة، سيتم التطرق في هذا الفصل لواقع المشاركة السياسية في الجزائر بصفة عامة مع التركيز على الشباب الذي يشكل المتغير الأساسي في اشكالتنا البحثية، وذلك من خلال:

أولا التطرق للإطار القانوني للمشاركة السياسية أحد أهم الضوابط المنهجية للموضوع محل البحث، وثانيا، ولأنه من النادر أن يتوافق الطابع القانوني مع الواقع العملي خاصة في دول العالم الثالث ومنها الجزائر، سواء كان التصير قانونيا أو تطبيقيا، حاولنا في هذا الفصل التطرق للمشاركة السياسية بين ما يوفره النظام السياسي من دعائم قانونية ودستورية، وبين ما هو موجود فعلا، والممارسة الواقعية هي التي تملك القدرة التفسيرية للظاهرة محل الدراسة.

كما أنه سيتم التطرق في هذا الفصل للظروف التي جرت فيها مختلف الانتخابات التشريعية، وانعكاس هذا الواقع على المشاركة السياسية، دون إغفال الوضع العام للشباب خاصة في الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية 2012 ومتطلبات إشراك هاته الفئة في الحياة السياسية.

فوجب التطرق لهاته النقاط وغيرها للإجابة على:

**ماهي الظروف التي دفعت الشباب الجزائري لعدم المشاركة السياسية؟**

وهذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار القانوني المنظم للمشاركة السياسية والانتخابات التشريعية في الجزائر.
- المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية.
- المبحث الثاني: واقع أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري في الانتخابات التشريعية.

## المبحث الأول: الإطار القانوني المنظم للمشاركة السياسية والانتخابات التشريعية في الجزائر.

ترتبط المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية بوجود إطار قانوني يوفر للمواطنين طابعا شرعيا للتأثير والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات، وقد حاول المشرع الجزائري حذو هذه النظم عبر تطويره للمنظومة الدستورية والقانونية منذ أن تبنت الجزائر التعددية السياسية سنة 1989 في مسعى قانوني لتحقيق نظام ديمقراطي يحقق أكبر قدر من المشاركة السياسية، وبما أنه لا يوجد إطار خاص بالمشاركة السياسية للشباب سيتم التطرق في هذا المبحث للمشاركة السياسية عموما في الجزائر وعرض لأهم الأسس الدستورية والقانونية للمشاركة السياسية، حيث سيتناول المطلب الأول النصوص المنظمة للمشاركة السياسية في الدستور الجزائري 2008، وقانون الانتخابات، والأحزاب السياسية، والجمعيات في كل من المطلبين الثاني والثالث على التوالي للإجابة على تساؤل مفاده، هل توفر الترسانة الدستورية والقانونية الجزائرية بيئة تسمح للمواطن الجزائري بالمشاركة السياسية؟

### المطلب الأول: المشاركة السياسية في الدستور الجزائري.\*

بالرغم من أنّ الدستور بالجزائر المستقلة أعطى أهمية كبيرة للمشاركة السياسية وجعل الشعب هو أساس الحكم، إلا أن الخيارات الانتخابية وقنوات المشاركة السياسية كانت محدودة وموجهة\*. ولكن تم تجاوز هذه النقائص بدستور يقر بالتعددية السياسية وبقيم الديمقراطية. وسيتم في هذا المطلب تبيان أهم المواد التي جاءت في دستور 2008 المتعلقة بفتح مجال المشاركة السياسية (باعتباره الدستور الذي يسبق الانتخابات 2012 التشريعية محل الدراسة).

#### 1. التأسيس الدستوري للمشاركة السياسية:

أولى الدستور الجزائري قيمة كبيرة للمشاركة السياسية للشعب، وهذا ما ورد في ديباجة الدستور<sup>(1)</sup>:

\* الحديث هنا عن دستوري 1963 ودستور 1976

(1) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 76 المؤرخ في 8 ديسمبر 1996، المعدل بـ: "القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002"، الجريدة الرسمية العدد 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، و "القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008"، الجريدة الرسمية العدد 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008، ص 1.



"إنّ الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية و الديمقراطية، ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية، أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، وضمان الحرية لكل فرد".

كما أقرّ الدستور الجزائري بسيادة الشعب، وأنه مصدر كل السلطات، كما ورد في **المادة 06**: " الشعب مصدر لكل سلطة ، والسيادة الوطنية ملك للشعب وحده".

وتم في المادتين 07 والمادة 08 ، التأكيد على أنّ الشعب هو مصدر السلطة التأسيسية ، ويمارس سيادته عن طريق المؤسسات الدستورية التي يختارها، وحدد الاستفتاء كوسيلة لممارسة الشعب لسيادته التأسيسية أو اللجوء للمنتخبين الذين اختارهم الشعب ليقرروا نيابة عنه.

إضافة لذلك نص الدستور الجزائري على أحقية المواطنين في تسيير الدولة ويتم ذلك عن طريق المشاركة في مختلف المجالس المنتخبة، وهذا ما أورده **المادة 16**.

## 2. ضمان الحقوق والحريات :

يضمن الدستور الجزائري في الفصل الرابع الوارد تحت عنوان "الحقوق والحريات"، المساواة بين كل المواطنين الجزائريين، وهذا ما جاءت به المواد التالية:

– **المادة 29**: كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يُتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي.

– **المادة 31**: تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

– **المادة 36**: لا مساس بحرمة حرية المعتقد، وحرمة حرية الرأي.<sup>(1)</sup>

كما أنّ الدستور الجزائري هو الدستور الرائد في مجال المساواة بين الرجل والمرأة ، إذ يدعو المؤسسات المعنية إلى إزالة العوائق القائمة بين الجنسين<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup>المواد 06، 07، 08، 16، 29، 31، 36، الدستور الجزائري 2008، ص ص(3-5).

<sup>(2)</sup>منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص. 164-165.

ومن بين المواد التي تدعم المساواة بين الجنسين في المشاركة في الحياة السياسية:

– المادة 31 مكرر: تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة.

3. إقرار التعددية الحزبية وحرية الممارسة المدنية والسياسية.

كما تضمن الدستور الجزائري، مجموعة من الحقوق والحريات المدنية والسياسية التي أخذت الدولة على عاتقها حمايتها والحفاظ عليها عن طريق مؤسساتها المختلفة. بشرط لا تمس هاته الممارسات قيم ومكونات وثوابت الدولة ، وهو ما نلمسه في نص المواد:

– المادة 41: حريات التعبير وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن.

– المادة 42 : حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون.

– المادة 43 : حق إنشاء الجمعيات مضمون.(1)

وفي سبيل تحقيق الوحدة الوطنية وسعيها منها لإنشاء تعددية حزبية مبنية على البرامج والأهداف ، منع الدستور الجزائري تكوين مؤسسات سياسية، على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي (2).

المطلب الثاني: قانون الأحزاب السياسية والجمعيات .

سيتم التطرق في هذا المطلب لبعض القوانين التي لها علاقة بالجانب التنظيمي والعملي للأحزاب السياسية والجمعيات ، التي تنعكس على المشاركة السياسية بشكل مباشر، وقد تم إدراج القانون المتعلق بالأحزاب السياسية نظرا للدور الكبير التي تلعبه الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية وهيكله وتنظيم المجتمع لإيديولوجيات سياسية مختلفة، تسعى على إثرها الوصول إلى السلطة لتحقيق برنامجها السياسي، وإدراج قانون الجمعيات جاء في سياق إبراز إمكانية تنظيم المجتمع المدني وترسيخ ثقافة المشاركة المدنية، باعتبارها الإطار الأوسع والمشاركة السياسية هي أحد فروعها.

1. قانون الأحزاب السياسية:

(1) المواد 31 مكرر، 41، 42، 43، دستور 2008، مرجع سابق، ص. 5- 6.

(2) منير مباركية، مرجع سابق، ص. 165.

في ظل دستور 1989 كانت الأحزاب السياسية توصف بأنها "جمعيات ذات طابع سياسي" وهو ماتضمنته المادة 40: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به" أما دستور 1996، فقد استعمل عبارة الأحزاب السياسية، وهو ما جاء في المادة 42: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون"<sup>(1)</sup> فعن طريق هذا القانون تم وضع أسس ومعايير لتنظيم الحياة الحزبية في الجزائر، كما شكل مع تعديلاته اللاحقة مساحة قانونية كفيلة ببناء تنظيمات سياسية تسمح للمواطن بالمشاركة السياسية من خلالها<sup>(2)</sup>.

أما قانون الأحزاب السياسية الصادر سنة 2012، فقد شمل على العديد من المواد المتعلقة بتشكيل وعمل الأحزاب السياسية، هذه الأخيرة التي تعد أحد القنوات الديمقراطية للوصول إلى مؤسسات السلطة، هذا ما نجده مثلا في نص المادة الثالثة منه:

– **المادة 3:** الحزب السياسي هو تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية<sup>(3)</sup>.

كما منح الحق لكل المواطنين في الانتماء لحزب سياسي ما إن يبلغوا سن الرشد القانوني، وهو ما نصت عليه **المادة 10** من نفس القانون، كما يؤكد في الفصل الثاني على أهمية الأحزاب السياسية في نشر الثقافة السياسية والوعي السياسي وتكوين رأي عام واعي ومسؤول، وركز على دور الأحزاب في تنشئة النخب السياسية التي ستحمل المسؤولية وتتنافس على السلطة، وكذلك مهمتها في تكريس الفعل الديمقراطي وترقية الحقوق السياسية للمرأة، وهي ما نصت عليه **المادة 11** من القانون السالف الذكر.

وفي إطار تنمية الحياة السياسية وجعلها أكثر تنافسية تم منح أهمية كبيرة لبرامج الأحزاب السياسية وجعلها هي بطاقة التعريف الوحيدة للحزب في كل مؤسسات الدولة، بعيدا عن أي توجهات أخرى قد تكون لها علاقة بالدين أو بالعرق أو الجهوية وغيرها من القيم المتعارضة مع قيم الوحدة الوطنية التي نص عليها الدستور.

(1) بليل زينب، موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية دراسة حالة الجزائر 1989-2012، (رسالة ماجستير)، جامعة الطاهر مولاي السعيدة، 2012، ص. 86.

(2) يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، "دور البرلمان في تحقيق التنمية السياسية"، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 38، (جوان 2014)، ص. 280.

(3) يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، "دور البرلمان في تحقيق التنمية السياسية"، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 38، (جوان 2014)، ص. 280.

ومن بين الشروط التي يجب توفرها من أجل تأسيس حزب سياسي هو أن يكون سن مؤسسه 25 سنة على الأقل، وأن تكون ضمن الأعضاء المؤسسين نسبة ممثلة من النساء المادة 17<sup>(1)</sup>.

ويخضع تأسيس حزب سياسي لسلسلة من الشروط ، والإجراءات وهي حسب القانون العضوي للأحزاب 2012:

- عقد الجمعية العامة التأسيسية
  - إعداد مشروع قانون أساسي ومشروع برنامج سياسي
  - إيداع ملف التصريح بالتأسيس لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية
- كما يجب أن يتضمن القانون الأساسي للحزب، أسس الحزب وأهدافه، التي لا يجب أن تتعارض مع الدستور وأحكام القانون العضوي، والتشريع الساري المفعول.
- أما الحقوق والالتزامات فحددت بـ:

- لا يمكن أن يكون للحزب السياسي ارتباط عضوي أو تبعية أو رقابي مع نقابة أو جمعية أو أي منظمة أخرى ليس لها طابع سياسي .
- يمكن للحزب السياسي أن يربط علاقات مع أحزاب سياسية أجنبية، غير أنه لا يمكنه ربط علاقات تعاون أو علاقات مع حزب سياسي أجنبي، على أسس تتعارض وأحكام الدستور و/أو القوانين المعمول بها.
- لا يمكن للحزب السياسي القيام بأعمال في الخارج لغرض المساس بالدولة و رموزها و مؤسساتها ومصالحها الاقتصادية و الدبلوماسية، أو القيام بأي ارتباطات أو أي علاقات من شأنها أن تعطيه شكل فرع أو جمعية أو تجمع سياسي أجنبي.
- يمكن الحزب السياسي في إطار احترام القانون العضوي والتشريع المعمول به، إصدار نشرات إعلامية أو مجلات.
- يمكن الحزب السياسي أن يتلقى الهبات و الوصايا و التبرعات من مصدر وطني.
- يمنع على الحزب السياسي أن يتلقى بصفة مباشرة أو غير مباشرة، دعما ماليا أو ماديا من أي جهة أجنبية، بأي صفة كانت و بأي شكل كان.

(1) المادة 17، 11، القانون العضوي للأحزاب السياسية 2012، مرجع سابق ، ص. 11، 12.

- يمنع على الحزب السياسي ممارسة أي نشاط تجاري.
- يمكن الحزب السياسي المعتمد أن يستفيد من إعانة مالية من الدولة حسب عدد المقاعد المحصل عليها في البرلمان وعدد منتخبيه في المجالس.
- يجب على كل حزب سياسي أن يمسك محاسبة بالقيود المزدوج، و جردا لأملاكه المنقولة و العقارية. كما يجب عليه أن يقدم حساباته السنوية إلى الإدارة المختصة
- يجب على الحزب السياسي أن يكون له حساب مفتوح لدى مؤسسة مصرفية أو مالية وطنية، في مقرها أو لدى فروعها المتواجدة عبر التراب الوطني.<sup>1</sup> ويمكن للدولة بذلك مراقبة مداخل هاته الأحزاب وقيمتها .

أما فيما يتعلق بالأمور المالية الخاصة بتمويل الأحزاب السياسية، فبالإضافة إلى اشتراكات أعضاء الحزب السياسي، والهبات والوصايا والتبرعات و المداخل المتعلقة بنشاطات الحزب الناتجة عن الاستثمارات غير التجارية، هناك إعانات ممنوحة من طرف الدولة للحزب السياسي، هذه النقطة الأخيرة التي توضع محل جدل كبير في مدى استقلالية الأحزاب السياسية عن الدولة مثلها مثل الجمعيات في عملها و أهدافها بعيدا عن مصالح النظام و سيطرته.

وفي إطار تطبيق برامجها، للأحزاب السياسية الحق في استعمال وسائل الإعلام العمومية على قدم المساواة في إطار عملها والتعريف ببرامجها وحملاتها الانتخابية في مختلف الاستحقاقات بشكل متساو.

أما بالنسبة لنشاطات الحزب المعتمدة للتجمعات والمظاهرات، فهي تخضع لأحكام قانون رقم 91-19 المؤرخ في 02 ديسمبر 1991 المعدل والمتمم للقانون 89-28 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 المتعلق بالاجتماعات والمظاهرات العمومية<sup>(2)</sup>، التي تضع العديد من العوائق البيروقراطية، من تصريحات وإجراءات إدارية وتراخيص، تعرقل الناشطين في الحزب للقيام بدورهم بكل حرية ، دون فرض قيود أو شروط حتى لو كانت في ظاهرها تنظيمية ، ولكن تعد إحدى سبل الضغط والمراقبة من طرف السلطات ، التي انعكست سلبا على حركية عمل الأحزاب وتحقيق الأهداف التي سطرها القانون، إضافة لإمكانية تراجع نسب الانتماء للأحزاب من طرف المواطنين وخصوصا الشباب نظرا لبعدها عن الممارسة الميدانية الحرة التي تكفل التعريف بنشاط الحزب وتوجهاته الإيديولوجية والسياسية من أجل احتكاك أفضل بالمواطن.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الحياة الجمعوية والسياسية، متحصل عليه: <http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar> ، تاريخ الدخول 2017/05/09، 12:05.

(2) وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المرجع نفسه.

## 2. قانون الجمعيات.

هو قانون سنه المشرع الجزائري من أجل تنظيم نشاط الجمعيات ذات الطابع الغير ربحي، بحيث قام بوضع مجموعة من المواد القانونية لكيفية إنشاء الجمعيات وتسييرها، وتحديد الطابع العام لعملها لأن الجمعيات تعد إحدى أسس المجتمع المدني الديمقراطي.

يمكن لكل مواطن من جنسية جزائرية بلغ من العمر 18 سنة ، متمتع بحقوقه المدنية والسياسية أن يؤسس جمعية وهذا ما ورد في المادة 04.

وتتميز الجمعيات عن الأحزاب السياسية في طبيعة العمل وفي الأهداف، وفصل المشرع الجزائري بين الأحزاب السياسية والجمعيات، ولا يجوز أن تربطها علاقة بأي شكل من الأشكال لا تنظيمية ولا هيكلية ولا تمويلية وهو ما نصت عليها لمادة 13<sup>(1)</sup>، ومن هنا تبرز أهمية التركيز على الأحزاب السياسية في دراسة المشاركة السياسية في الجزائر فالتطرق للجمعيات يساعد أكثر الدراسة التي تتعلق بالمشاركة المدنية للشباب، وتطرقنا إليها من باب مساهمتها في تنظيم نشاط المواطن وترسيخ ثقافة العمل المهيكل والمنظم.

تضمن الفصل الثاني من قانون الجمعيات الجزائري حقوق الجمعيات وواجباتها، إضافة إلى موارد الجمعيات الذي يحدد من بينها الإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية لهاته الجمعيات، وبالتالي تعدد الموارد يوفر فرص أكبر للمواطن لممارسة النشاط الجمعي والمساهمة في ترقية وهيكل المجتمع الجزائري إلا أن سوء الاستغلال وتحريف الهدف\* ، لم يسمح بتطور المجتمع المدني الجزائري نظرا لسيادة ثقافة اللامبالاة وطغيان الأنا لدى الفرد الجزائري في ممارساته اليومية عن الضمير الجمعي الذي يجعل الفرد يعمل لصالح الجماعة .

الأحزاب السياسية والجمعيات وغيرها من الهياكل المشكلة للمجتمع المدني لا يمكنها أن تقوم بدور إيجابي داخل الدولة، إلا إذا توفرت الديمقراطية وهي أحد الشروط التي وضعها ماكس فيبر Max Wieber

(1) المادة 04، 13، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية العدد 02 الصادر بتاريخ 21 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ 15 يناير سنة 2012، المتضمن قانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012 والمتعلق بالجمعيات، ص ص(34-35).

\* نجد أن معظم الجمعيات في الجزائر تعتمد في تمويلها على ايعانات الدولة وتحاول على مدار السنة ممارسة نشاطات أقل ما يقال عنها أنها صورية من أجل التقارير الملزم عليها تقديمها عن نشاطات الجمعية للجهات المسؤولة، وهذا ما يفرغ الجمعيات من محتواها وهدفها الحقيقي في تنمية المجتمع المدني والمساهمة في تنظيم وهيكل وترقية المواطن الجزائري.

لقيام المجتمع المدني، فلا وجود لمجتمع مدني في غياب الديمقراطية<sup>(1)</sup> بكل مقوماتها وأسسها من حرية ومساواة وعدالة وشفافية وغيرها.

### المطلب الثالث: قانون الانتخابات.

صدر أول قانون انتخابات تعددي في الجزائر في 07 أوت 1989 ، وهو القانون رقم 89-13 ، الذي حافظ على نظام الاقتراع العام والمباشر والسري ، وفق نظام الاقتراع النسبي على القائمة . وقد تم تعديل قانون الانتخابات ليكون أكثر تمثيلية وصرامة ، وأكثر تكريسا للمشاركة السياسية وهو ما تضمنه القانون العضوي رقم 12-01<sup>(2)</sup>، وفقا لما جاء به الدستور 2008، حيث تم وضع عدة إجراءات منظمة لمسار العملية الانتخابية .

وفي إطار تنظيم الحياة السياسية والعملية الانتخابية، تضمن هذا القانون\* مجموعة من القواعد المتعلقة بنظام الانتخابات ومن أبرز القواعد والمضامين القانونية التي لها علاقة بالمشاركة السياسية :

- حدد هذا القانون مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في المنتخبين، إضافة لمجموعة من الحقوق والواجبات التي لها علاقة بالناخبين، فنجد أنه حدد في المادة 90 أن يكون المرشح للانتخابات التشريعية بالغا من العمر 25 سنة على الأقل يوم الاقتراع، وهو بذلك يفسح المجال أمام أكبر قدر ممكن من الشباب للمشاركة في المؤسسات السياسية.
- كما يضمن هذا القانون حق كل مواطن جزائري بلغ من العمر 18 سنة حقه السياسي والمدني في الإدلاء بصوته، كما أبرز واجب المواطن في التسجيل في القوائم الانتخابية (الفصل الثاني القسم الأول).

(1) عند ماكس فيبر (1864-1920) الديمقراطية والرأسمالية شرطان لقيام المجتمع المدني. انظر: هيثم مناع، المقاومة المدنية

في عناصر المناعة الذاتية للمجتمعات . ط 1 2008، الأهالي واللجنة العربية لحقوق الإنسان والمؤسسة العربية الأوروبية للنشر، المعهد الاسكندرياني لحقوق الإنسان: سويسرا، 2015، ص.20.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد الأول في السنة 49، الصادرة السبت 20 صفر عام 1433هـ، الموافق لـ 14 يناير 2012، المتضمن القانون العضوي رقم 12-01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 المتعلق بنظام الانتخابات.

\* يحتوي قانون الانتخابات على 238 مادة مقسمة على ثمانية أبواب، وهو القانون الذي جاء ضمن سياق الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية كردة فعل على موجة الحراك التي شهدتها العديد من الدول العربية إلى جانب قانون الإعلام والجمعيات وترقية المشاركة السياسية للمرأة، وحالات التنافي مع العهودات البرلمانية .

- لكل ناخب الحق في الاطلاع على القائمة الانتخابية التي تعنيه، وكذلك يضمن هذا الحق للممثلين المعتمدين قانونيا للأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات وكذلك المترشحين الأحرار، وقدم للجالية بالخارج حق المشاركة في الانتخابات، تصويتا وترشحا وضبط ذلك قانونيا.
- كما حدد هذا القانون عمليات التحضير للاقتراع، وكذلك عملية التصويت، بمعنى أنه تم اعتماد قواعد تنظيمية ورقابية على مسار العملية الانتخابية، قبل أثناء وبعد العملية، وهذا ضمانا للسير الحسن للعملية الانتخابية وكذلك ضمان أكبر قدر من النزاهة والشفافية.
- و لضمان السير الحسن للعملية الانتخابية وجعلها أكثر شفافية\*\*، نص القانون على دور اللجان الوطنية للانتخابات و حدد مهامها من أجل ضمان انتخابات حرة ونزيهة بعيدة عن كل الممارسات غير الديمقراطية وفق ما نص عليه الدستور الجزائري والقانون العضوي للانتخابات. وأهم نقطة هي إشراك القضاة في عملية الإشراف على الانتخابات لإضفاء شفافية أكبر على العملية الانتخابية، وتتكون اللجنة من 362 قاضيا من المحكمة العليا ومجلس الدولة والجهات القضائية الأخرى الذين يعينهم رئيس الجمهورية وهذا ما نصت عليه المادة 168 من القانون (1).

**المادة 170:** تضطلع اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات بما يأتي:

- النظر في كل تجاوز يمس مصداقية وشفافية العملية الانتخابية(2)
- النظر في كل خرق لأحكام القانون العضوي
- النظر في القضايا التي تحيلها عليها اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات.
- إضافة إلى إمكانية رفع شكاوى للتجاوزات الممكنة ، لتوفير المصداقية وتقييم النقائص في العملية الانتخابية ومحاسبة المتجاوزين بعقوبات مختلفة.
- كما ضمن هذا القانون الحق والحرية الكاملة لجميع شرائح المجتمع بالتصويت الشخصي والسري وهو بذلك يضمن للمرأة خاصة حرية التعبير عن رأيها وتوجهها، وليس بالوكالة وتم تحديد الحالات التي يسمح فيها بالتصويت بالوكالة للحفاظ على حقهم بالإدلاء برأيهم واختيار مرشحهم في محاولة لإسقاط أي عذر يمكن أن يحول بين المواطن ومشاركته في الانتخابات(3).

\*\* وهذا ماتضمنه كل من الباب الرابع والخامس والسادس من قانون الانتخابات 2012، المتعلق بدور اللجان الانتخابية ومراقبة عملية التصويت، وآليات الإشراف والمراقبة.

(1) المادة 162، قانون الانتخابات 2012، مرجع سابق، ص. 30.

(2) المادة 90، 170، قانون الانتخابات 2012، مرجع سابق، ص ص (21-31).

(3) المرجع نفسه، ص. 31.



وعلى الرغم من كل هاته التسهيلات والإجراءات القانونية، مازال هناك خروقات قانونية عديدة، والكثير من التحفظات خاصة على المواد التي تركت شروحها للتقدير. بالإضافة لبعض المواد القانونية التي لا تتصف الشباب ( المادة 126 التي تعطي الأولوية للأكبر سنا الفوز في حالة تساوي الأصوات)<sup>(1)</sup>. بالإضافة لاحتكار السلطة خاصة شخص رئيس الدولة في تعيين أهم أعضاء مراقبة الانتخابات وهم القضاة هذه الجزئية التي تفتح مجال للتساؤل حول مدى حياد ومصادقية القضاة في دولة تعرف العديد من التجاوزات القضائية زيادة عن التشكيك في مدى استقلالية هذا الجهاز وأعضائه.

من خلال ما تم عرضه في هذا المبحث، يمكن القول أنه دستوريا وقانونيا ، توفر الجزائر البيئة التي تسمح للمواطنين بكل فئاتهم ومنهم الشباب بالمشاركة في اتخاذ القرار أو اختيار من يمثلهم عن طريق الانتخابات، وبالرغم كل النقائص التي تكتنفها خاصة فيما يتعلق بلجان المراقبة والإشراف على العملية الانتخابية، في مدى فاعليتها ميدانيا لضمان الانتخابات الحرة والنزيهة التي تجعل صوت الناخب هو وحده الفاصل بين المتنافسين، تبقى الأرضية الدستورية والقانونية الجزائرية، من أكثر الأنظمة ديمقراطية بالمقارنة مع الأنظمة العربية الأخرى بإقرار العديد من القانونيين، من هنا لا يمكن إيعاز أزمة المشاركة السياسية للشباب، للجانب القانوني وحده. ولكن الممارسة السياسية للنظام السياسي والتجربة الانتخابية في الجزائر كان لها الأثر الكبير في خلق هاته الأزمة وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث الموالي.

### المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية

يعد البحث في موضوع انتخاب المؤسسات السياسية الجزائرية من الصعوبة بما كان نظرا لشاعته وتعقيداته الكبيرة، وبالتالي يتعذر في هذا المقام تناول كل الجوانب المتعلقة به لارتباطها بالعديد من العوامل السياسية والتاريخية والاجتماعية والثقافية والأمنية... الخ، ارتأينا التطرق في هذه الدراسة لبعض الجوانب المؤثرة على المشاركة السياسية في الهيئة التشريعية في الجزائر التي يتولاها مجلسان هما المجلس الشعبي الوطني الذي تشكل عام 1963 (وهو موضوع الدراسة)، ومجلس الأمة\* الذي أسس عام 1996<sup>(1)</sup>، التي أفرزت لنا أزمة مشاركة سياسية للمواطن الجزائري عموما والشباب خصوصا.

(1) المادة 126، قانون الانتخابات 2012، مرجع سابق، ص. 24.

\* تأسس مجلس الأمة بموجب أحكام دستور المعدل بتاريخ 28 نوفمبر 1996 وهو مجلس يتألف من 144 عضوا من بينهم 96 عضوا (2/3) يتم انتخابهم لعضوية المجلس، بينما يتم تعيين بقية الأعضاء البالغ عددهم 48 عضوا (1/3)، لمدة 6 سنوات، والعضوية فيه تكون على أساس المكانة الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري، وهو المجلس الذي لا يمنح الفرصة للشباب الواعد في تولي منصب في هذا المجلس لأنه يشترط سن 40 لأعضائه. مجلس الأمة في الجمهورية الجزائرية-

المطلب الأول: السياق التاريخي للانتخابات التشريعية في الجزائر وانعكاسات مجرياتها على المشاركة السياسية.

تعتبر الانتخابات هي أداة تجسيد الديمقراطية النيابية، فلولاها لبقيت هذه الأخيرة مجرد نظرية<sup>(2)</sup>، ولكنها عرفت من ناحية الممارسة العديد من التجاوزات مما أفقدها معناها الحقيقي والغاية منها، وهذا ما عكسته التجربة الجزائرية، التي لم تستطع وعلى مدار خمسة انتخابات تشريعية أن تحقق نسب مشاركة كفيلة بتوصيف البرلمان الجزائري مؤسسة ديمقراطية فعلية ممثلة للشعب، وهذا ما سيتم تأكيده في هذا المطلب.

### 1) الانتخابات التشريعية في مرحلة الأحادية الحزبية .

يعد انتخاب المجلس التأسيسي في الجزائر، أول انتخابات تشريعية عرفت الجزائر، والتي تعد أحد المطالب الأساسية للتشكيلات السياسية الجزائرية قبل 1954، من أجل بناء مؤسسات الدولة الجزائرية ديمقراطياً.

ولكن انتخاب هذا المجلس جرى في ظروف استثنائية، فكان من المحدد أن تجري بعد ثلاثة أسابيع من استفتاء الاستقلال الذي كان في 3 جويلية 1962، بمعنى أن الانتخابات كان من المفروض أن تجري في 12 أوت، إلا أن الأزمة التي انفجرت بين المكتب السياسي وقيادة الولاية الرابعة أدت إلى تأجيلها. هذا الوضع لم يثن رئيس الهيئة التنفيذية آنذاك (عبد الرحمان فارس) من مواصلة عملية التحضير للانتخابات وصياغة قوانينها التنظيمية\*، إلا أن عملية التأجيل (حدد تاريخ 20 سبتمبر كموعدها النهائي لإجراء الانتخابات) تلك وخضوعها لنتائج الصراع أفقد الغاية الأولية والحقيقية من انتخاب المجلس التأسيسي، وهي بناء أول لجنة لدولة الجزائر الديمقراطية، التي يكون في المواطن هو من يختار إطاراتها، ولكنها لم تلق اتفاق

متحصل عليه: <http://www.majliselouma.dz/presentation/presentation.php?page=historique>، 2017/05/19، 15:04.

(1) عبدو سعد وآخرون، مرجع سابق، ص. 313.

(2) سليمان العويل، مرجع سابق، ص. 27.

\* و شملت هذه القوانين:

- تحديد صلاحيات المجلس ومدته
- خضوع الانتخابات لمبدأ الأغلبية، الذي يقتضي وجود العديد من القوائم الانتخابية
- انتخاب 126 نائبا من بينهم 16 نائبا فرنسيا

فقد تمت تعديلات عديدة قبل العملية الانتخابية\* التي دلت على وجود رؤى مختلفة حول مستقبل النظام السياسي الجزائري<sup>(1)</sup>.

وأمام العديد من الاختلافات التي تلت الاستقلال بين مختلف القادة والتيارات السياسية، انحرفت الممارسة السياسية عن الديمقراطية الحقيقية ولم تعد فكرة القيادة الجماعية ومسألة الالتزام برأي الأغلبية سوى عملية خرق لأهداف الثورة حسب السلطة الحاكمة آنذاك، وعملية زعزعة لمبدأ الشرعية الدستورية<sup>(2)</sup> وهو ما أسس لمرحلة موجهة سياسيا لخدمة الحزب الحاكم.

وفي 20 سبتمبر 1964 انتخبت الجزائر أول مجلس نيابي "المجلس الوطني" لمدة 04 سنوات و كانت المشاركة في الانتخابات (الترشح) مشروطة بالانتماء إلى حزب جبهة التحرير الوطني، ومن قائمة وحيدة مقدمة منه أيضا عرضت على الشعب للتصويت عليها.

وعرفت الجزائر في ظل دستور سنة 1976 ثلاث انتخابات تشريعية أفرزت عن ثلاث برلمانات وهي:

❖ البرلمان الأول: من 25 فيفري 1977 إلى 25 جانفي 1982 الذي ضم 261 عضو منهم 10 نساء .

❖ البرلمان الثاني: امتد من 08 فيفري 1982 إلى 11 فيفري 1987، ضم 280 عضو منهم 4 نساء .

❖ البرلمان الثالث: امتد من 27 فيفري 1987 إلى شهر ديسمبر 1991 ضم 295 عضوا منهم 4 نساء .

وما يميّز المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية في المرحلة الأحادية، أنها لم تحظى باهتمام كل الفئات الاجتماعية والنخب، بل كانت مقتصرة على النخب والمنظمات الجماهيرية التابعة لحزب

\* وشملت هذه التعديلات :

- تغيير عدد النواب من 126 إلى 196 نائبا.
- تعيين قائمة انتخابية واحدة ، وحذف العديد من الأسماء السياسية .
- احتواء القائمة على 72 مرشحا من الجيش.

(1) ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة. الجزائر: دار هومة، 2007، ص (55-57).

(2) عبد النور ناجي ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية . قالمة: مديرية النشر لجامعة قالمة 8 ماي 1945، 2006، ص. 85.

جبهة التحرير، التي عملت على تأطيرهم خاصة في فترة الثمانينيات (كاتحاد الفلاحين والعمال والنساء والشباب وحتى الفنانين والصحافيين والكتاب...) (1)، من حيث الترشح والتزكية والمشاركة، مع تمثيل ضئيل جدا للقوى الممثلة لجزء من العائلات السياسية التقليدية\*، من هنا نجد أن هدف النظام السياسي من خلال الانتخابات التشريعية ليس تحقيق برلمان ديمقراطي يمثل إرادة الشعب بل كان هدفه :

- إضفاء نوع من التوازن الجهوي، من أجل الحفاظ على وحدة التراب الوطني.
- تحقيق شرعية أكبر للنظام السياسي .
- ضمان استمرار النظام السياسي القائم ، وذلك عن طريق إفراز نخب سياسية تحتل مواقع مهمة ضمن النظام السياسي (2).

يمكن القول أنّ الانتخابات التشريعية في هاته المرحلة لم تمنح الفرصة للمواطن الجزائري في المشاركة في عملية اتخاذ القرار، وأهم ما تميزت به :

- العملية الانتخابية كانت من إعداد وتنظيم إدارة الحزب الحاكم، ومما يميزها كذلك نسب المشاركة العالية المعلن عنها في كل مرة، وهو المتعارف في الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث، بالطبع دون أدنى إمكانية للتحقق من صدق الأرقام المعلن عنها ونسب المشاركة الحقيقية .
- سيطرت كل من حزب جبهة التحرير كغطاء سياسي والإدارة (الولاية) كمسير إداري، ورقابة صارمة للأجهزة الأمنية ومخابرات الجيش على العملية الانتخابية.
- وجود نخب ضعيفة داخل المجتمع الجزائري، منقسمة على أساس لغوي (المعربين و المفرنسين) وقيمي ساهمت في تأجيج الانقسام المجتمعي الذي أسس له الاستعمار الفرنسي، تتنافس في الانتخابات وهي تملك نفس المواصفات والبرامج والخصائص.
- قلة اهتمام المواطنين بالاقتراع، لأنه لا يوجد رهانات سياسية فعلية تستدعي المشاركة، هذا الذي أثر مع الوقت في تقليل اهتمام المواطنين بالانتخابات باستثناء المناوشات ذات الطابع الشخصي أو العائلي فتزيد نسبة الانتخاب في هاته المناطق لهذا السبب (3).

(1) أحمد الدين وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص. 72.

\* تشمل جمعية العلماء المسلمين، مناضلين للحزب الشيوعي القدامى والجانب التقليدي للمجتمع أبناء الزوايا.  
(2) عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص. 179، 180.

(3) أحمد الدين وآخرون، مرجع سابق، ص. 72، 73.

• أزمة المشاركة في هذه الفترة الزمنية بالتحديد من بين أهم أسبابها، عدم وجود قنوات اتصال للجماعات الجديدة الراغبة في الإسهام في العملية السياسية<sup>(1)</sup>، فعطلت بذلك تنمية الثقافة السياسية للمواطن الجزائري.

ويمكن القول هنا، أن المواطن في الجزائر لم يكن طرفا لا في الصراعات السياسية ولا في الحل، (بغض النظر عن مجرياتها ومختلف الرؤى والتفسيرات حولها وهو لا يهمننا في البحث، ما يهمننا هو السياق العام الذي جرت فيه الانتخابات التشريعية في الجزائر )، بحيث يتم تقديم قائمة انتخابية واحدة للشعب ليقوم ليس بالانتخاب بل بالمصادقة عليها، وهذه العملية تتنافى مع مبدأ الانتخاب بالأغلبية الذي يشترط وجود قوائم عديدة متنافسة، و التصويت الشعبي هو الفيصل فيها وكذلك تتنافى مع حرية التعبير للمواطنين وحرية اختياره لممثليه،وهي بداية لتوجيه الشعب الجزائري بمعنى سياسة الوصاية، إما العسكريين أو السياسيين معينين من حزب معين.

وبالتالي تم غلق القنوات أمام العديد من الشخصيات والقوى السياسية، التي كان من الممكن أن تطور الثقافة السياسية للشعب الجزائري، وتخلق قنوات واتجاهات سياسية للمواطنين وتوصل لوجود معارضة حقيقية ( نابعة من التفكير المستقل لأعضائها وقيمها غير قابلة للمساومة)، والتي بإمكانها أن تؤسس لثقافة مشاركة نابعة من الخبرة الذاتية للفرد.

انتهت مرحلة الأحادية الحزبية بعد دخول الجزائر في مرحلة جديدة، وهي مرحلة التعددية السياسية، ولكن دون وجود أدنى ثقافة أو تقليد أو حتى موروث سياسي يفصح عن مشاركة سياسية بمفهومها الحقيقي، ولا عن مؤسسات دولة تستمد قوتها من اختيار الشعب ، والمشاركة السياسية ماهي سوى محاولات تعبئة في فترات انتخابية محددة وليست مشاركة فعلية، تسعى من خلالها النخب الحاكمة ضمان شرعية ومشروعية النظام السياسي.

## 2) الانتخابات التشريعية في مرحلة التعددية.

بعد إقرار التعددية السياسية في دستور 1989، زال احتكار الحزب للسلطة (على الأقل من الناحية الدستورية)، وفسح المجال لتشكيل وظهور الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة، وتأثر البرلمان بالبيئة السياسية والإصلاحات السياسية والانتماءات الحزبية<sup>(2)</sup>.

(1) عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص. 34.

(2) عبد النور ناجي، المرجع نفسه، ص. 180.

وتعد الانتخابات التشريعية الأولى التي جرت في الجزائر بعد إعلان التعددية وفتح المجال أمام تكوين الأحزاب السياسية\* بتاريخ 26 ديسمبر 1991، أول امتحان حقيقي لمدى تقبل النظام للخيار الديمقراطي، وفكرة إشراك المجتمع في الخروج من الأزمة السياسية التي كانت نتاج لممارسات السلطة واحتكار نخب سياسية -عسكرية لها، التي حركت المجتمع الجزائري وأخرجته للشارع في 5 أكتوبر 1988، حيث ربط الشعب كل الظواهر السلبية والوضع المزري والآفات والسلبيات بالنظام السياسي<sup>(1)</sup> (بلغت نسبة البطالة في الجزائر حسب موقع الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1987 ما يقارب 21.4%)<sup>(2)</sup> وجاء دستور سنة 23 فيفري 1989 كانعكاس لإصلاحات سياسية هيكلية للنظام السياسي الجزائري، ونقطة تحول في الحياة السياسية الجزائرية.

وبالعودة للانتخابات التشريعية الأولى، شارك 49 حزبا سياسيا في المنافسة الانتخابية، إضافة للمرشحين الأحرار، وبلغ عددهم 7512 مرشحا منهم 4691 في إطار الأحزاب والباقي مرشحون أحرار يتنافسون جميعا على 430 مقعدا، وأهم ما يلاحظ على هذه الانتخابات أن 79.5% من المرشحين لا يتجاوز سنهم 45 سنة أما من المستوى التعليمي: 61% جامعيين، 34% المستوى الثانوي، و 15% مستوى ابتدائي<sup>(3)</sup>.

وجاءت نتيجة الانتخابات لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تلك النتيجة التي لم تكن متوقعة من طرف النظام السياسي، فتم إلغاء نتيجة الانتخابات، التي تعد التجربة الأولى خارج حزب السلطة، فاختر الشعب مكونا سياسيا آخر، غير جبهة التحرير الوطني الذي حلت في المرتبة الثالثة، بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية في المرتبة الثانية .

\* حسب عبد النور ناجي نشأة الأحزاب السياسية في الأنظمة المختلفة مرتبط بأميرين:

- وجود أزمة مر بها المجتمع وتتطلب تنظيم الأفراد سياسيا لمواجهة تلك الأزمة.
- الإحساس بأن الأزمة يمكن التصدي لها وحلها عن طريق العمل الجماعي.

(1) من أسباب هذه المظاهرات:

- انخفاض العائدات النفطية وتراجع المؤسسات الإنتاجية.
- ارتفاع نسبة البطالة.
- تصاعد مطالب التغيير وضرورة فتح المجال لمساهمات المجتمع المدني و للمؤسسات المستقلة عن الحزب الواحد.
- فتح الآفاق أمام الرأي والرأي الآخر في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. انظر: حسين قادري، "المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم الربيعي-الجزائر نموذجا"، مجلة المفكر، العدد الرابع، (أفريل 2009)، ص 55.

(2) الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات: <http://www.ons.dz>، 2017/04/08، 12:03.

(3) عبد النور ناجي ، مرجع سابق، ص 181.

ما ميّز هذه الانتخابات ونتائجها:

- أول انتخابات تشريعية بعد إقرار التعددية الحزبية.
- انخفاض نسبة المشاركة مقارنة بالانتخابات المحلية 1990 التي سبقت التشريعات وفازت بها الجبهة الإسلامية.
- انقسام المجتمع إلى ثلاث مجموعات: الغالبية الراضية للتعددية الحزبية والالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية 41%، والمجموعة الثانية التي تمثل أولئك الذين يسعون إلى تحقيق التداول على الحكم بطريقة ديمقراطية وتقدر بنسبة 30.5 % من الناخبين المشتتة بين مختلف الأحزاب، أما ما يخص المجموعة الثالثة ، فتتكون من 28.5 % من الناخبين الذين يعتبرون النظام السياسي السائد سبب كل المآسي والآفات، ويجب استبداله بدولة دينية<sup>(1)</sup>، وبغض النظر هنا عن النسب، ما يهمنا هو أن المجتمع الجزائري لم يكن موحد في الخيار الديمقراطي، بل مقسم وهذا التشتت هو ما منع من تكون ثقافة سياسية ديمقراطية تلاقي إجماعا جماهيريا يمكنه أن يشكل جبهة موحدة وأن يقود التغيير في حالة عدم التوافق مع الثقافة السياسية للنظام السياسي.
- قلة التنظيم والتأطير وتحديد الأهداف بين مختلف الأحزاب السياسية ، هذا نابع من قلة الخبرة والخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري ونخبه المقسمة<sup>(2)</sup>.
- إلغاء الانتخابات التشريعية 1992، هذا ما دفع العديد من المحللين السياسيين يقولون أنّ النظام لم يمنح الفرصة للشعب لاختبار هذا التيار السياسي الذي اختاره بكل حرية، ومدى نجاعة برامجه، فهي الطريقة التي كانت ستجنب البلاد ويلات صراع داخلي راح ضحيته حوالي ربع مليون مواطن جزائري<sup>(3)</sup>، وانعكست سلبا على رؤية المواطن الجزائري للمشاركة السياسية ومدى فاعلية العملية الانتخابية فيما بعد، وأسست لأزمة مشاركة سياسية حقيقية في الجزائر، وترسيخ ثقافة سلبية لدى المواطنين ولدى الشباب منهم عن المشاركة السياسية.

#### ❖ الانتخابات التشريعية لسنة 1997:

(1) ميسوم الياس، مرجع سابق، ص. 128، 129.

(2) أحمد الدين وآخرون، مرجع سابق، ص. 78.

(3) متحصل عليه من موقع: <http://www.djazairress.com/ennahar/61155>، 2017، 21:25/04/10.

جرت الانتخابات التشريعية الثانية بتاريخ 5 جوان 1995، بعد الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى (أفريل 1995)<sup>(1)</sup>، في ساحة سياسية تعددية هشة، حيث قام أصحاب القرار بتغييرات جوهرية على الخريطة السياسية وإعادة تأطيرها من جديد دون المس بالمبدأ التعددي شكليا<sup>(2)</sup>.

وما ميز هذه الانتخابات، ارتفاع نسبة المشاركة السياسية 65.6 بالمائة، تحصل بموجبها الحزب الجديد التجمع الوطني الديمقراطي على أغلبية مقدر ب 155 مقعدا من جملة 380 مقعد، كما أفرزت هذه الانتخابات عن تشكيل 10 أحزاب سياسية داخل البرلمان، وتنوعت بذلك الخريطة السياسية البرلمانية<sup>(3)</sup>.

أهم ما يؤخذ على هذه الانتخابات هو فوز الحزب الجديد، الذي لم يمر على تشكيله سوى عدة شهور بأغلبية المقاعد، والتساؤل المطروح متى استطاع هذا الحزب أن يشكل قاعدة شعبية كبيرة تمنحه الأغلبية في البرلمان؟ ومن هنا ساد التزوير كعنصر حسم في المنافسة الانتخابية في الجزائر (ولكن لا ننفي وجوده من قبل في مختلف الاستحقاقات الانتخابية) وأسس لمرحلة سياسية سقط فيها معيار النزاهة كأهم معيار للانتخابات الديمقراطية.

#### ❖ الانتخابات التشريعية لسنة 2002:

جرت هذه الانتخابات في 30 ماي 2002 في ظل تطورات عديدة يمكن تلخيصها في:

- تحسن محسوس في الأوضاع الأمنية، التي شهدت تدهورا كبيرا في هاته الفترة وما سبقها.
- صعود جبهة التحرير للواجهة السياسية من جديد بعدما سلم المشعل لفترة لحزب التجمع الديمقراطي، كمرادغة سياسية من قبل نخبه للتحضير للعودة في مرحلة لاحقة.
- تطورات خطيرة في منطقة القبائل ابتداء من سنة 2001 و مشادات متواصلة بين الشباب والأجهزة الأمنية مما خلق وضعاً أمنياً غير مستقر.

(1) عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص. 182.

(2) أحمد الدين وآخرون، مرجع سابق، ص. 70.

(3) سعاد بن قفة، مرجع سابق، ص. 150.



– تعديل القانون الانتخابي، الذي تضمن الحياد للإدارة والزيادة من فعالية الرقابة السياسية (1).

ما ميّز هذه الانتخابات هو انخفاض نسبة المشاركة الذي يمكن تحديد أسبابها:

– انخفاض المستوى الثقافي للجزائريين، بعد العشرية التي ساد فيها الانفلات الأمني مما منع العديد من

المواطنين الالتحاق بمقاعد الدراسة، أو الاطلاع على ما يحدث داخليا وخارجيا.

– فشل النظام الحزبي بكل توجهاته، في استمالة الناخبين لخطابهم السياسي، فقد ساد الشك واللاتقة

لدى المواطنين في الأحزاب السياسية وكذلك في العملية الانتخابية برمتها.

– الحملات الانتخابية وحملات التعبئة كانت حبيسة المهرجانات و القاعات المغلقة نظرا للهاجس الأمني

وحالة الطوارئ.

– عجز جهاز الدولة على تعبئة الناخبين للمشاركة في الانتخابات (2) نظرا لعدم قناعة المواطن الجزائري

بأهمية مشاركته في العملية السياسية، التي تفرز كل مرة نخباً موالية للسلطة الحاكمة إضافة لعدم

شفافية العملية الانتخابية التي غيبت المواطن عن مجرياتها الحقيقية وقلة المعلومات، إضافة لعدم

المساواة والتهميش الذي كان من نصيب الغالبية من الشباب، كلها ظروف خلقت قناعة راسخة بعدم

جدوى المشاركة السياسية .

– تخوف المواطنين من سيناريو الانتخابات التشريعية 1991 مما دفعهم لعدم المشاركة " الهاجس

الأمني".

بالرغم من كل هاته الأحداث وغيرها، وبالنظر لنتيجة الانتخابات التشريعية التي أفرزت الفوز

الساحق لحزب جبهة التحرير الوطني، 199 مقعد من أصل 389 بمعنى أكثر من نصف المقاعد (3)، يمكن

القول أنّ النظام السياسي لم يهتم بكثافة المشاركة السياسية بل بنتائجها التي كانت في صالحه في نهاية

المطاف بفوز حزب جبهة التحرير الوطني والأحزاب التي يراها بأغلبية التمثيل السياسي في

البرلمان، وبالتالي المرحلة الجديدة أو التعددية تختلف عن سابقتها في العملية الانتخابية فحسب أمّا

(1) نوال مغزيلي، "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخب"، المركز

الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، متحصل عليه: <http://democraticac.de/?p=45683>

.2017/04/18.

(2) عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص. 185.

(3) المرجع نفسه.

المضمون السياسي فهو واحد<sup>(1)</sup> فلم يسعى النظام السياسي لكسب ثقة الشباب والمواطنين عموماً عن طريق إقناعهم بضرورة المشاركة السياسية من أجل السعي لترسيخ الديمقراطية ، بل كان طابع التخويف خصوصاً الجانب الأمني هو الأسلوب الذي اتبعه من أجل التعبئة الانتخابية.

### ❖ الانتخابات التشريعية 2007 .

هي الانتخابات الثالثة بعد توقيف المسار الانتخابي، وهي الانتخابات التي جاءت بعد التعديلات القانونية التي أدخلت على قانون الانتخابات، باقتراح من المجموعة البرلمانية لحركة الإصلاح الوطني التي دخلت هذه المنافسة الانتخابية، وشهدت هذه الانتخابات العديد من الصراعات أثرت على نتائج الحركة الانتخابية التي أفرزت نتائج أثبتت هشاشة الظاهرة الحزبية في الجزائر حتى بعد عقدين من إعلان التعددية.

– شهدت مقاطعة انتخابية، أعلن عليها رسمياً بنسبة 64 %.

– تم إلغاء ما يزيد عن 900 ألف ورقة تصويت.

– إلغاء ما يقارب 800 ألف ورقة، وقعت تحت نسبة 5 % ولم تشارك في تقسيم المقاعد<sup>(2)</sup>.

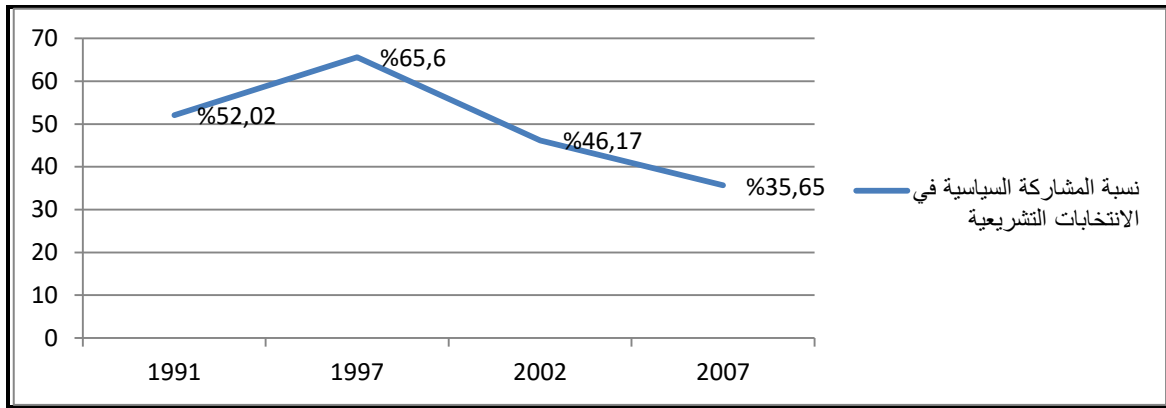
وما تجدر الإشارة إليه في هذه الانتخابات هو تقشي ظواهر سلبية كالتروير الذي والمال السياسي، كفاعلين رئيسيين في حسم المنافسة الانتخابية وهذا الذي ساهم بشكل مباشر في غرس اللاتقنة لدى المواطن الجزائري في العملية الانتخابية ، وأصبح يعلق على تروير الانتخابات مسبقاً، وفكرة أنّ صوته ليس هو ما يخلق الفارق ويحسم المنافسة الانتخابية ، وهذا ما أفقد هيئة مؤسسات الدولة لدى المواطن وعدم فعاليتها في دعم القرارات لصالح الشعب، وساهم في انتشار ثقافة مقاطعة الانتخابات، لأنّها الثقافة السياسية الانتخابية الوحيدة التي اكتسبها المواطن الجزائري من خلال تجاربه وخبرته مع الانتخابات في بلاده.

كما كان " للحرب الأهلية " التي هزّت الجزائر في هذه الفترة الأثر السلبي على المواطن الجزائري الذي فقد الثقة في الانتخابات كأداة سلمية للتداول على السلطة وأصبح لا يقبل فتح باب المغامرة السياسية وابتعد قدر المستطاع عن الحراك السياسي بمجرد التفكير في عواقبه، وهو ما جعل المواطن الجزائري وخصوصاً الشباب من أقل الشعوب العربية في المشاركة السياسية ، وهذا حسب العديد من الدراسات في مجال المشاركة السياسية .

<sup>(1)</sup> Hugh Robert, "Algeria's contested Election ".The Middle East Research and Information Project.from sit :

<http://www.merip.org/mer/mer209/algerias-contested-elections>,32:05 2017/04/18.

<sup>(2)</sup> فاروق أبو سراج الذهب طيفور، "لماذا يقاطع الجزائريون الانتخابات؟ ثقافة مجتمع أم أزمة نظام سياسي"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد الرابع، (جويلية 2007)، ص. 5.



رسم بياني رقم 02: نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية

المصدر: بتصريف الباحث

يتضح جليا من خلال المنحنى البياني الخاص بنسب المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية من 1991، 1997، 2002، 2007 تراجع نسب المشاركة الانتخابية، ما عدا تطور نسبة المشاركة الانتخابية في العملية الانتخابية الثانية فحسب، فقد كانت المشاركة في أول انتخابات تشريعية كثيفة نسبيا (52.02%) سنة 1991، لكنها تزايدت في ثاني استحقاق تشريعي سنة 1997، بنسبة ما يقارب 10% (65.6%)، ثم تعود وتنخفض في تشريعات 2002، لتصل إلى (46.17%)، وتصل لأدنى مستوى في 2007 بنسبة مصرح بها رسميا وأقل مما كان متوقعا أن تصل إليه في أسوأ الحالات إلى (35.65%).

فبالرغم من تزايد عدد المسجلين (الهيئة الناخبة) في الانتخابات، إلا أن نسب المشاركة الانتخابية في تناقص مستمر، وهذا دليل على شكلية الانتخابات خلال كل تلك الفترة الزمنية وكذلك شكلية الإصلاحات، التي لم يستطعن خلالها النظام السياسي إقناع المواطن الجزائري بضرورة المشاركة السياسية، ولم تنتج لنا التعددية السياسية سوى أعداد كبيرة من الأحزاب السياسية لا تتقن سوى الكلام والتعبئة الشعبية في الفترات الانتخابية، إضافة لعدم وصول المعارضة السياسية للسلطة مطلقا، وما إن أتاحت الفرصة لها تم توقيف المسار الانتخابي (الحديث هنا عن الانتخابات التشريعية لسنة 1991).

وبالتالي لا ترتبط أزمة المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية في الجزائر بعنصر المفاجأة، بل الأمر واضح و كل المعايير والمؤشرات التي لها علاقة بالمشاركة السياسية في الجزائر تؤكد ذلك.

المطلب الثاني: النظام الانتخابي في الجزائر وتأثيره على المشاركة السياسية:

تعد الجزائر من بين الدول التي عملت على تجسيد الممارسة الديمقراطية، وذلك عن طريق فتح التعددية الحزبية من أجل توسيع دائرة المشاركة في صنع القرار وتنفيذه، وهذا أدى بالضرورة إلى اختيار نظام انتخابي يتلاءم مع النظام الحزبي التعددي<sup>(1)</sup>.

ويشير هذا النظام في الجزائر العديد من التساؤلات خاصة في ظل سيطرة تيار سياسي واحد في الجزائر على العملية السياسية ولم يسبق أن وصلت المعارضة إلى الأغلبية البرلمانية ولو لمرة، وهذا دليل على أن النظام الانتخابي المتبع في الجزائر هدفه هو المحافظة على أركان النظام المسيطرة وضمان بقاءها في السلطة، فما الغاية من الانتخابات إذا لم تفرز لنا تداول سلميا على السلطة. وسنقوم في هذا المطلب الإشارة لبعض العناصر التي يتضمنها النظام الانتخابي الجزائري التي تؤثر على المشاركة السياسية.

اعتمدت الجزائر منذ 1997 نظام التصويت النسبي بالقائمة مع تطبيق قاعدة "الباقى الأقوى" في توزيع المقاعد على القوائم المترشحة (ويشرح القانون الانتخابي تفاصيل تطبيق هذا النظام والعمليات الحسابية والفنية لتوزيع المقاعد سواء قانون الانتخابات 2012 أو حتى قانون الانتخاب الجديد 2016).

ومن بين ما يؤخذ على النظام الانتخابي في الجزائر هو تلك الإصلاحات التي لم تأت بالجديد إلا في إطار ضيق، هذا بالعودة لنسب المشاركة في الانتخابات على مدار أربعة انتخابات تشريعية، ومن بين ما يؤخذ على النظام الانتخابي الجزائري المتعلق بالمشاركة السياسية نجد:

#### ❖ نصاب الإبعاد:

في الجزائر حدد نصاب الإبعاد في القانون الانتخابي ب 5%<sup>(2)</sup> وهي الحد الأدنى من الأصوات التي تحتاجها أي لائحة انتخابية من أجل أن تضمن حق المشاركة في عملية توزيع المقاعد، ويختلف تحديد نصاب الإبعاد من دولة لأخرى حسب الهدف المسطر من ورائها، فأغلبية النظم السياسية تحدد هذا النصاب من أجل غلق الطريق أمام الأقليات المتطرفة في المشاركة السياسية<sup>(3)</sup>، ولكن في ذات السياق نجد أن هذا

(1) أفو جيل نبيلة، حبة عفاف، " القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف"، مخبر الاجتهاد القضائي في حركة التشريع، العدد الرابع (ب ت ن)، ص. 368.

(2) قانون الانتخابات 2012 .

(3) عبدو سعد وآخرون، مرجع سابق، ص. 234.

المبدأ يحرم العديد من الأقليات من حقها في التمثيل السياسي، وهذا يخفض من نسبة المشاركة الانتخابية خاصة في الدول التي تتميز بالتنوع المجتمعي.

#### ❖ القوائم الانتخابية المغلقة:

تعد القوائم المغلقة من بين أنواع النظام الانتخابي النسبي، وهو النظام المعتمد في النظام الانتخابي الجزائري، من ناحية هي ايجابية لتقليص فرص التلاعب بالأسماء وضمان شفافية أكبر للنتائج، ولكن نجد أن لها عدة عيوب من بينها أنها تفرض بعض الأشخاص الغير مرغوب فيهم داخل بعض القوائم فلا يجد الناخب فرصة لإبداء رأيه في الشخص، والحجة في ذلك هو أن الناخب يقوم بالتصويت لبرنامج وأفكار يتبناها كل أعضاء اللائحة الانتخابية وليس لأشخاص.

#### ❖ القوائم الحرة:

وهي القوائم التي تسمح بترشح المواطنين للانتخابات دون أن يكون لهم أي انتماء حزبي، وعادة ما تكون مرتبطة بالشخص المتصدر في القائمة الذي يقوم بالحملة الانتخابية، والذي لا يسمع عنه المواطنين ولا يرونه إلا في الصور والمنشورات، وفي الفترة الزمنية الممتدة 21 يوما للحملة الانتخابية.

ما يؤخذ على القوائم الحرة هو ليس في المشاركة ولكن في حالة الفوز، فالنائب المنفرد لا يمكن أن يساهم في خلق قاعدة سياسية وبرنامج سياسي يتسم بالاستمرار ولا ينتهي بانتهاء عهده البرلمانية، وبالمقارنة مع الأحزاب السياسية، نجد أن هذه الأخيرة أكثر تعبيرا عن الطبقات الاجتماعية من النائب المنفرد، الذي يكون له فقط مناصرين شخصيين ومؤيدين ظرفيين، فالأحزاب تمثل مختلف توجهات الشعب وطبقاته<sup>(1)</sup>، وتساهم في حالة قيامها بدورها الحقيقي في تنشئة المجتمع سياسيا وخلق تنوع برامجي وكذلك إيديولوجي يوفر بيئة سياسية تنافسية هدفها الوصول إلى السلطة من أجل تطبيق رؤيتها للتنمية الشاملة للبلاد، وقادرة على استقطاب المواطنين من أجل دعمها أو الانتماء السياسي لها. عكس القوائم الحرة التي تعتمد على المال عادة أو العشائرية في كثير من الأحيان وهذا ما أثبتته الواقع.

حاولنا في هذا المطب التتبع لبعض عيوب النظام الانتخابي في الجزائر، التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية، ولكن هناك العديد من النقاط الممكن التتبع إليها في النظام الانتخابي الجزائري، من أجل تحقيق مشاركة سياسية للشباب، عن طريق توفير نظام

(1) عبدو سعد وآخرون، مرجع سابق، ص 266.

انتخابي يقوم بإشراك الشباب في العملية السياسية على غرار نظام الكوتا للنساء، الذي ضمن حق المرأة في التمثيل في المجلس التشريعي.

فعدم وجود مثل هذا الإجراء ساهم في عدم مشاركة الشباب في الانتخابات التشريعية، لأنه لا يوجد ضامن قانوني يحافظ على فرصة الشباب في خوض غمار المنافسة الانتخابية والفوز فيها.

### المطلب الثالث: مظاهر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر في الانتخابات التشريعية

ويمثل هذا المطلب حوصلة لما تم ذكره سابقا، حيث أنه رغم تنظيم العديد من الانتخابات التشريعية في الجزائر وبالرغم من الترسانة القانونية التي تكفل حقوق وحرية المواطنين في المشاركة فيها، إلا أن الممارسة الواقعية للنظام السياسي وفي مختلف المراحل كان يجري الانتخابات للأسباب التالية:

#### 1. المظاهر التي لها علاقة بالنظام السياسي:

- محاولة إقناع النظام السياسي المواطن بنوع من المشاركة السياسية المؤطرة و المناسبة، وهو ما يمكن استنتاجه بتتبع مسار العملية الانتخابية التشريعية في الجزائر.
- محاولة إضفاء مسحة من الشرعية الوطنية في الداخل، والشرعية الدولية على المؤسسات السياسية الرسمية.
- إبعاد النخب الحقيقية عن مراكز القرار الفعلي، بمشاركتها في الانتخابات التشريعية حتى لا يتطور تهميشها الى نوع من المعارضة<sup>(1)</sup>.
- قناعة النظام السياسي أنه وفر كل حقوق المواطنين، وهذا الأخير هو المقصر في أداء واجباته.
- حصر النظام السياسي الجزائري واجبات الأفراد السياسية في المشاركة في الاستحقاقات الاجتماعية والانتخابات، ولا يركز على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية.
- سياسات النظام المختلفة خاصة تلك التي اعتمدت في فترة الاشتراكية في الجزائر ساهمت في تقشي المفهوم السلبي للمواطنة الذي رسخ لمفهوم المواطن المطالب للحقوق والممتنع عن أداء الواجبات<sup>(2)</sup>.
- زيادة تعمق وتراكم المشاكل في الجزائر الناتجة عن أداء النظام السياسي اتجاه العديد من المشكلات، وعدم التسليط الضوء عن مسبباتها التي يمكن من خلالها إيجاد الحل، كذلك الوضع مع المشاركة السياسية التي يكتفي بالحديث عن أعراض الناتجة عن عدم مشاركة المواطنين فيها دون الحديث والبحث في الأسباب الحقيقية وراء هذه الأزمة .

(1) أحمد الدين وآخرون، مرجع سابق، ص. 71.

(2) مباركية منير، مرجع سابق، ص. 26، 27.

• تفشي ظاهرة التزوير في الانتخابات، وما ترتب عنها من تفشي الانتهازية السياسية في المجتمع، وإضعاف لمؤسسات الدولة وتكريس اللاتقنة بين المواطن ومؤسسات الدولة المنتخبة، هذه الأخيرة التي عجزت عن تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق تطلعاتهم<sup>(1)</sup>.

## 2. المظاهر التي لها علاقة بالمواطن الجزائري:

يعتبر سلوك المواطن الجزائري بكل شرائحه اتجاه العملية السياسية ردة فعل عن ممارسات النظام السياسي والسلطة السياسية الحاكمة ، ولكن هذا لا ينفي تسليط الضوء على بعض الممارسات والسلوكيات التي تحمله مسؤولية تردى الوضع السياسي في الجزائر

• عزل المواطن الجزائري نفسه عن المشاركة في الحياة السياسية بشكل إرادي وعن وعي، خاصة في الانتخابات التشريعية 2002 و 2007، نظرا للحملات الكبيرة للتوعية بضرورة المشاركة التي قام بها النظام السياسي ومختلف الأحزاب لدفع المواطن نحو المشاركة.

• عدم استغلال القنوات القانونية والسياسية المتاحة استغلالا يفيد في عملية التغيير السلمي ، وتفشي الاستغلال السلبي وسوء التنظيم والتسيير خاصة فيما يخص الجمعيات والأحزاب السياسية.

• بالرغم من أنّ المجتمع المدني في الجزائر يسبق في الظهور الدولة الجزائرية بالمفهوم المعاصر، إلا أنّ المجتمع المدني ما بعد الاستقلال ميّزته الفوضى وقلة التنظيم ، مما جعله يخسر مكتسباته الايجابية التي ترسخ لثقافة مدنية كان من الممكن أن يكون لها دور فعال في الحياة الاجتماعية والسياسية بالضرورة، وترسخ لمفهوم المواطن الفعّال ، الذي يعرف متى يطالب بحقوقه ، ويؤدي ما عليه من واجبات.

• انتشار السلبية واللامبالاة مما أثر على تطور المجتمع وتنمية قدراته.

• تراجع ثقافة الحوار داخل المجتمع الجزائري<sup>(2)</sup> وتغلب الطابع الفردي الحياة اليومية على العمل الجماعي.

• عدم فعالية المؤسسة التشريعية، وعدم استجابتها لتطلعات الهيئة الناخبة، إضافة لغياب النزاهة في العملية الانتخابية والشك في النتائج، كلها دفعت المواطن لعدم المشاركة السياسية.

(1) سراج أبو الذهب طيفور، مرجع سابق، ص.11،10.

(2) محمد نور البصراي، "دور التمكين السياسي للشباب في فاعلية التنمية السياسية في مصر"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد الخامس، (مارس 2016)، ص. 30.

وهذه المظاهر يمكن تعميمها على جميع الانتخابات التشريعية دون استثناء، ماعدا اختلاف الظروف أو طبيعة الأزمة التي تجري الانتخابات من أجل تجاوزها، فالخبرة الانتخابية في الجزائر لم تخلق لنا ثقافة انتخابية جديدة لا على المستوى الرسمي ولا على المستوى الشعبي.

تطرقنا في المبحث للمشاركة السياسية في الجزائر ولم يكن الحديث مخصصا للشباب إلا أنه لا يمكن عزل دراسة مشاركة الشباب عن المشاركة العامة لأنه يشكل أغلبية المجتمع الجزائري، ولكن سيتم في المبحث الموالي التخصيص لبعض الجزئيات التي من الممكن أن تميز مشاركة الشباب السياسية عن المشاركة العامة وتبيان واقع أزمة مشاركتهم السياسية .

### المبحث الثالث: واقع أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري في الانتخابات التشريعية.

ذكرنا سابقا أن الدراسات السياسية الحديثة، تولي أهمية كبيرة لدراسات الشباب، هذه الفئة المهمة من المجتمع التي وجب من أجل تفسير أزمة مشاركتها السياسية، التطرق لواقعها في العديد من الجوانب، لأن الأمر لا يمكن دراسته فقط من الناحية القانونية أو السياسية، بل يتجاوز ذلك للتطرق للواقع الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي وغيرها، ولكن الحصول على المعلومات الدقيقة والإحصائيات السليمة عن الشباب في الجزائر أمر صعب ، خاصة في ظل عدم وجود مراكز إحصائية بعيدة عن الدولة، وهذا ما جعلنا نعتمد على المصادر الحكومية من أجل توفير المعطيات اللازمة لدراسة أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري .

### المطلب الأول: رؤية عامة حول الشباب الجزائري

تتميز التركيبة الديمغرافية للجزائر بأنها تركيبة شابة وحيوية ، يمثل الشباب فيها ما نسبته 75 % . تعتمد السلطات الجزائرية تعريفات مختلفة للشباب وتصب كلّها على الأساس البيولوجي ، فنجد أنّ وزارة الشباب والرياضة تعتمد بتعريفها للشباب الفترة العمرية التي تتراوح ما بين 18-30 سنة، في حين أنّ وزارة التشغيل ترفع السن إلى 35 سنة، أما من الناحية السياسية فهو يحمل معنى أوسع أنهم كل الفئة التي تحمل لواء الكفاح من أجل التنمية، وأنهم هم ذخيرة الأمة وحماة قيمها<sup>(1)</sup>.

(1) جاءت في ديباجة الدستور المعدل 2016 في الفقرة 14 تركيز على أهمية الشباب بالنسبة للمشرع الجزائري "إنّ الشباب في صلب الالتزام الوطني برفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويظل إلى جانب الأجيال القادمة المستفيد الأساسي من هذا الالتزام" كما جاء في المادة 37 من الفصل الرابع الموسوم بالحقوق والحريات: "الشباب قوة حية في بناء الوطن، تسهر...



وبحكم العديد من الدراسات السوسولوجية والسيكولوجية، لا تختلف خصائص الشباب الجزائري عن غيره من الشباب، ومنه يمكن أن نحددها بصفة عامة في النقاط التالية:

### 1. خصائص الشباب الجزائري:

تختلف هاته الخصائص من مجتمع لآخر من الجانب الممارساتي وكذلك التعامل معها وما يميز الشباب هو :

- الاندفاع والانفعال.
- النزعة الاستقلالية والتمرد.
- تميزه بخاصية التجديد والرغبة في التغيير.
- غلبة الطابع المثالي في التفكير، وهذا ما يفتح أفق مستقبلية أمام أفكار الشباب التي إن وجدت المناخ المناسب يمكن أن تحول إلى خطط وبرامج تساهم في عملية التنمية الشاملة.
- النزعة الإصلاحية وهي امتداد للصفة السابقة، وهو ما أثبتته الثورة في كل من تونس ومصر التي قادها الشباب وحملوا لواء التغيير بعد سنوات من الاستبداد<sup>(1)</sup>.

ونجد أنّ الشباب في الجزائر لا يخضع للتجانس (كباقي الشباب في العالم) ، فهو يخضع للعديد من التقسيمات الفرعية كالجنس والطبقة الاجتماعية والأصل العرقي أو الجغرافي... الخ<sup>2</sup>.

### 2. واقع الشباب الجزائري:

من الناحية الاجتماعية، يغلب التذمر والتخوف من المستقبل غالبية الشباب الجزائري، فهو يحمل على عاتقه العديد من الهموم من أهمها أزمته السكن والعمل<sup>(1)</sup> وكذلك تنامي فكرة الهجرة إلى الخارج وأزمة المخدرات وغيرها من مشاكل الشباب التي لم تنجح السياسات المختلفة في تجاوزها.

---

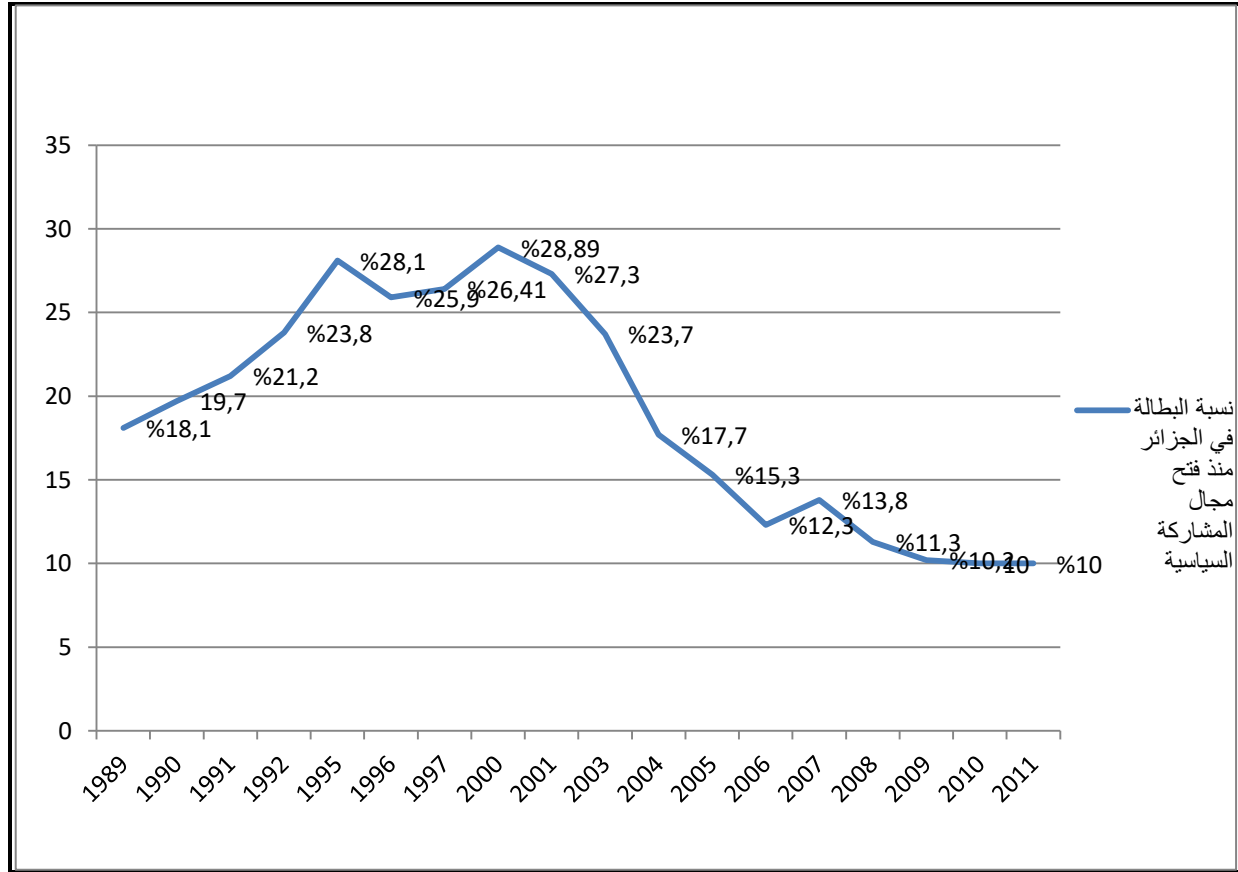
\_الدولة على توفير كل الشروط الكفيلة بتنمية قدراته وتفعيل طاقاته" (هاته العناصر لم تحتويها الدساتير السابقة التي لم تولي أهمية مباشرة بفئة الشباب). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري 2016. ص. 10.

(1) يزيد عباسي، مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغييرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر، (مذكرة دكتورا) جامعة محمد خيذر بسكرة، قسم العلوم الاجتماعية شعبة علم الاجتماع، 2015-2016، ص. 105، 106.

(2) Thomas Serres, La «jeunesse Algérienne en lutte du role politique conflictuel d'une catégorie sociale hétérogène.

<https://remmm.revues.org,06/04/2017,21:05>.

أما اقتصاديا، فنجد أن اقتصاد الجزائر الريعي الغير إنتاجي أثر على اقتصاد البلاد وعلى فرص العمل لدى الشباب، خاصة بعد تراجع أسعار البترول ، واعتماد الدولة على مداخيل البترول بعيدا عن المجتمع قتل من خلق فرص العمل للشباب بعيدا عن الدولة، التي بسياساتها الاقتصادية المختلفة خلقت مواطناتا تكاليفا، مما خلق أزمة بطالة بين أوساط الشباب. وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:



رسم بياني رقم 03: تطور نسبة البطالة في الجزائر منذ 1989-2011.

المصدر: بتصريف الباحث، البيانات ديوان الإحصائيات، حوصلة إحصائية للتشغيل من 1962-2011.

(1) خالد شبلي، "التمكين السياسي للشباب الجزائري في ضوء المتغيرات الراهنة"، جريدة الشعب، يومية وطنية جزائرية، الثلاثاء 2 فيفري 2016. متحصل عليه: <http://www.ech-chaab.com/ar>; 2017.23:24/04/08.

وحسب موقع TRADING ECONOMICS بلغت نسبة البطالة بين أوساط الشباب معدلات

مرتفعة وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:



رسم بياني رقم 04 : يوضح نسب البطالة بين الشباب في الجزائر

المصدر: <http://ar.tradingeconomics.com/algeria/youth-unemployment-rate>

،2017،18:25/05/20،

وفي نفس السياق ، نجد أنّ ما يقارب 46 % من الشباب الجزائري، يفضل ممارسة الأعمال الحرة، في حين يفضل 32% من الشباب العمل لدى الحكومة، و15% يحبذون العمل في القطاع الخاص<sup>1</sup>، إلا أن هناك عوائق كثيرة في القطاع الخاص تواجه الشباب من أجل خلق عمله الخاص، نفسها تلك الموجودة في القطاع العام، عوائق بنيوية مؤسسية، والمحسوبية (أحيانا عنصرية جهوية وعرقية بالرغم من أن العديد يرفض هذا الطرح إلا أنه موجود على أرض الواقع)، إضافة لغياب الدعم السياسي الفعلي، وأهمها توفير رأس المال الكافي للبدء في مشاريعهم، بالإضافة للسياسة الاقتصادية، التي لا تتواءم بالمطلق مع طموحات الشباب الاستقلالية في تكوين عمله الخاص.

أما من الناحية العلمية، تخرّج الجامعة الجزائرية كل سنة العديد من أصحاب الشهادات، إلا أنّ هذه النسبة الكبيرة لا يمكن التعويل عليها نظرا لتدني مستوى التحصيل العلمي، وعدم الاستفادة منها في سوق العمل وذلك لغياب التنسيق بين مخرجات الجامعة من مختلف التخصصات ومتطلبات سوق العمل .

(1) The Organisation for Economic Co-operation and Development, **Youth employment : five challenges for North Africa**. Tunis ,16 July 2012. from sit : <https://www.oecd.org/dev/emea/Background%20Paper.pdf>,04/05/2017,20:31,p 8.

كما تعرف التخصصات في الجامعة الجزائرية عدم التوازن من حيث التوزيع، حيث أنّ التخصصات العلمية لا تلاقي إقبالا كبيرا من طرف الناجحين في شهادة البكالوريا وهو ما سنراه في الجدول التالي الصادر عن تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

التخصص	العلوم الإنسانية والفنون	العلوم الاجتماعية والاقتصاد والقانون	العلوم الدقيقة	هندسة التصنيع وإعمال البناء	العلوم الزراعية	الصحة	الخدمات	أخرى
نسبة الانتساب	18	49	12	0	0	5	0	15

الجدول رقم 03: نسب انتساب الشباب الجزائري للتخصصات في الجامعة

المصدر: The Organisation for Economic Co-operation and Development, ibidem.

بناء على المعطيات الموجودة في الجدول يمكننا القول أنّ الاختصاصات التي تحظى بقدر من الاهتمام لدى الشباب هي الاختصاصات التي لها علاقة مباشرة بالشباب وبتطلعاته خاصة العلوم الاجتماعية، وكذلك القانون والعلوم السياسية كلها تزيد من وعي الشباب بأهمية المشاركة في الحياة السياسية، من أجل تحسين الوضع داخل البلاد لأن تحسين وضع الشباب ليس بمعزل من تحسين وضع البلاد فهي علاقة الجزء بالكل، ولكن الواقع أفرز لنا عكس ما يجب أن يكون عليه مستوى وعي الشباب، وهذا مرده إما لنقص التحصيل العلمي للطلبة وتدني المستوى التعليمي، و بالتالي عدم فاعليتهم عند الخروج للحياة العملية، أو أنّها عملية ممنهجة تقوم بها السلطة السياسية من أجل إفراز نخب جامعية ضعيفة، غير قادرة على استيعاب الوضع القائم ولا حتى فهمه، من أجل تسهيل عملية توجيهه سياسيا، بما يخدم مصالحها ومصالح طبقة سياسية واجتماعية معينة.

### المطلب الثاني: القنوات المتاحة أمام الشباب الجزائري للمشاركة السياسية.

تستوجب مشاركة الشباب في الحياة السياسية توفر هياكل ومؤسسات تنظم هاته العملية لتجعلها أكثر فعالية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى قنوات المشاركة السياسية المتاحة أمام الشباب الجزائري، التي تمنح

(1) Ibid.

الفرصة للشباب للإدلاء بأرائه السياسية والمساهمة في رسم سياسة البلاد، وقد تعددت هذه القنوات لكن لا يمكننا الحديث عن قنوات خاصة بالشباب إلا تلك التي تدخل في إطار المشاركة السياسية العامة.

### 1) القنوات التقليدية

#### ❖ المجالس المنتخبة

ينص الدستور الجزائري على أحقية كل المواطنين بالترشح في الانتخابات التشريعية ، ما إن يصلوا لسن 25 سنة، وبالتالي قانونيا لا يوجد ما يعرقل الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية سوى إدراكهم ووعيهم لأهمية اشتراكهم في العملية السياسية من أجل بناء الوطن وتطوير المؤسسات الديمقراطية ، وتحقيق التنمية الشاملة .

ما يؤخذ في هذا القانون هو تحديد السن بـ25 سنة للترشح والانتخاب بـ18 سنة، وهذا يضيع الفرصة للعديد من الشباب تحت هذا السن بإمكانية تقلد مناصب في مؤسسات الدولة القرارية وهذا ما يكسبهم الثقة أولا والخبرة لتولي مناصب أعلى مستقبلا.

ولكن يبرر العديد هذا التوجه على أنّ الشباب في أقل من 25 سنة ليس لديهم الخبرة والدراية الكافية ليتقلدوا مثل هذا المنصب، وكأن الأمر متعلق فقط بالسن وليس بالكفاءة ولا بالمستوى التعليمي ، فهذا تبرير غير منطقي في زمن الانفتاح والتطور الذي قد يجعل الشاب العشريني أكثر خبرة ودراية عن من أكبر منه سنا، وبالتالي تطغى السلطة الأبوية في هذه النقطة وهي الممارسة السياسية التي يتقنها العديد من الساسة العرب، فوجب بالتالي على النظام السياسي إن يستوعب الأفكار والمبادرات التي يتبادلها هذا الجيل حول رؤيته لوضع البلاد وتطويرها، وتحقيق تطلعاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن طريق تطوير مؤسسات الدولة وتفعيل دورها والسماح للشباب بتجميع أفكاره في مؤسسات تمكنها أن تحدد الرؤية المشتركة لهاته الشريحة وتستثمر في أفكارها ومبادراتها بما يخدم المصلحة العامة ، أو عن طريق إنشاء مؤسسات جديدة تتلاءم وتطلعات الشباب على خلاف الأطر التقليدية<sup>(1)</sup> .

#### ❖ الأحزاب السياسية و الجمعيات :

يسمح القانون الجزائري لأي مواطن شاب تتوفر فيه الشروط المدنية من تشكيل أو الانتماء لحزب سياسي، ( سيتم التطرق لانتماء الشباب للأحزاب في الدراسة الميدانية ) وكذلك الأمر بالنسبة للجمعيات،

(1) أحمد الساري وآخرون، جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص.21.

ف نجد أن السلطة السياسية وفي إطار دعم الحكامة في الجزائر، تم وضع سياسة خاصة بالشباب من أجل ترقية دورهم المدني، وتم على إثر هذا المشروع تمويل 130 جمعية (على مستوى 48 ولاية) من ميزانية الشباب والرياضة، ولكن نجد أنه من أصل 78928 جمعية وطنية، هناك فقط 45 جمعية شباب، إذا صنفنا معها 2273 جمعية شباب وطفولة<sup>(1)</sup>، وهذا العدد من الجمعيات إذا قمنا بمقارنته بعدد الشباب الجزائري فهو قليل جدا ففي سنة 2008 بلغ تعداد الشباب (العمر ما بين 20 - 39) 12487 مليون نسمة<sup>(2)</sup>.

ويطرح أداء الجمعيات وكذلك الأحزاب السياسية العديد من التساؤلات حول دورهم في توعية المجتمع والشباب خاصة مدنيا وسياسيا، فهي قنوات تساهم في تنشئة المواطن ليصبح مواطنا صالحا منظمًا فعالا في مجتمعه، وترسيخ ثقافة العمل الجماعي من أجل تحقيق أهداف موحدة، إضافة للحزب السياسي الذي يساعد الشباب على صقل ثقافتهم السياسية وخوض غمار المنافسة السياسية انطلاقا منه فهو أهم مؤسسة للتنشئة السياسية. إلا أن الواقع دائما في الجزائر لا يتطابق مع النظري، فالممارسة السياسية في الجزائر وحتى المدنية أنتجت لنا أدوار ومفاهيم جديدة غير تلك المعتمدة نظريا.

ولا يمكن إغفال مشكل التمويل الصادر من السلطة فهي تقيد عمل هاته الجمعيات ويضعها تحت الرقابة، وهو ما يعتمد النظام السياسي الجزائري، ففي الوقت الذي يكفل فيه القانون الجزائري الحريات الفردية، حرية التعبير، التدين والمعتقد، الحرية الأكاديمية... الخ، نجد أن الحريات الجماعية كالتجمع والتنظيم والتظاهر.... لا تزال تخضع للقيود لذلك تحتل الجزائر مراتب متأخرة في ترتيب الدول الحرة<sup>(3)</sup> وهو ما خلق لنا مجتمعا لا يعرف التنسيق بين أطيافه المختلفة والعمل بشكل جماعي لتحقيق الأهداف المشتركة.

### ❖ المجلس الأعلى للشباب:

تولي العديد من دول العالم أهمية كبيرة لمثل هذه المجالس الخاصة بالشباب\* من أجل التنسيق بين الأجيال في رسم خطط التنمية الشاملة ولأجل ذلك سعت الجزائر إلى تشكيل المجلس الأعلى للشباب.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة . الجزائر: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، 2008، ص. 98.

(2) الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية 1962-2011، الديموغرافيا، ص. 48.

(3) منير مباركيه، مرجع سابق، ص. 38.

\* ومن النماذج المهمة نجد برلمان للشباب البريطاني الذي يحتوي على 276 عضوا منتخبا من كل أنحاء المملكة المتحدة، تتراوح أعمارهم ما بين 11 و 18 سنة، يتم انتخابهم سنويا ، يحملون انشغالات شباب دوائرهم وقضايا عامة كالمناهج الدراسية

يشكل هذا المجلس أول إطار مؤسسي خاص بالشباب في الجزائر ،استحدثه الرئيس الجزائري السابق اليامين زروال سنة 2004، بالتحديد في الفترة من 05 جويلية 1995 إلى 05 جويلية 1999،الذي عرّفه المرسوم الرئاسي رقم:95-256 بأنه جهاز استشارة وتداول واقتراح وتقويم في مجال السياسة الوطنية للشباب.

يتشكل من 189 عضو منهم 164 شاب منتخب من طرف الندوة الوطنية للشباب،ومن 25 ممثلا لمؤسسات وأجهزة الدولة ، ويعين رئيسه من طرف رئيس الدولة ،ومن بين مهامه المنصوص عليها :

– يشارك بآرائه في تحديد إستراتيجية شاملة تضمن التكفل بحاجات الشباب وطموحاته في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

– يسهم في تعزيز الوعي الوطني وروح المواطنة ومفهوم التضامن.

– يسهم في ترقية الحركة الجمعوية الشبانية أو التي تسعى لخدمة الشباب.

– يقوم بترقية مكانة الشباب في أوساط حركة الشباب الجهوية والعالمية.

– يسهر على تنفيذ سياسة منسجمة وفعالة لتمويل الأنشطة التي يبادر بها لخدمة الشباب.

– يرفع المجلس إلى رئيس الدولة تقريرا سنويا عن السياسة الوطنية للشباب<sup>(1)</sup>.

ولكن تم حل هذا المجلس في ماي 2000 من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، ومن الأسباب التي ساهمت في حل هذا المجلس ، هي الصراعات المحتدمة بين ثلاثي أحزاب الموالاة آنذاك وهي حزب التجمع الديمقراطي، وحزب حمس وحزب جبهة التحرير الوطني، هذا المجلس الذي يفترض به أن يكون أحد القنوات المهمة المباشرة المتعلقة بالشباب لاشراكهم في المساهمة في عملية صنع القرارات السياسية، شكل أزمة بين أعضائه،الذين استغلوا مناصبهم لتحقيق الامتيازات وللمهام الخارجية، إضافة لاعتبار هذا المجلس سلطة موازية للبرلمان مما شكل العديد من الصراعات،وكذلك ساهمت التقارير التي رفعت لرئيس الجمهورية حول الأعباء المالية الناجمة عن نفقاته غير المؤسسة لحله، زيادة على ذلك محدودية التأثير لهذا المجلس التي لا

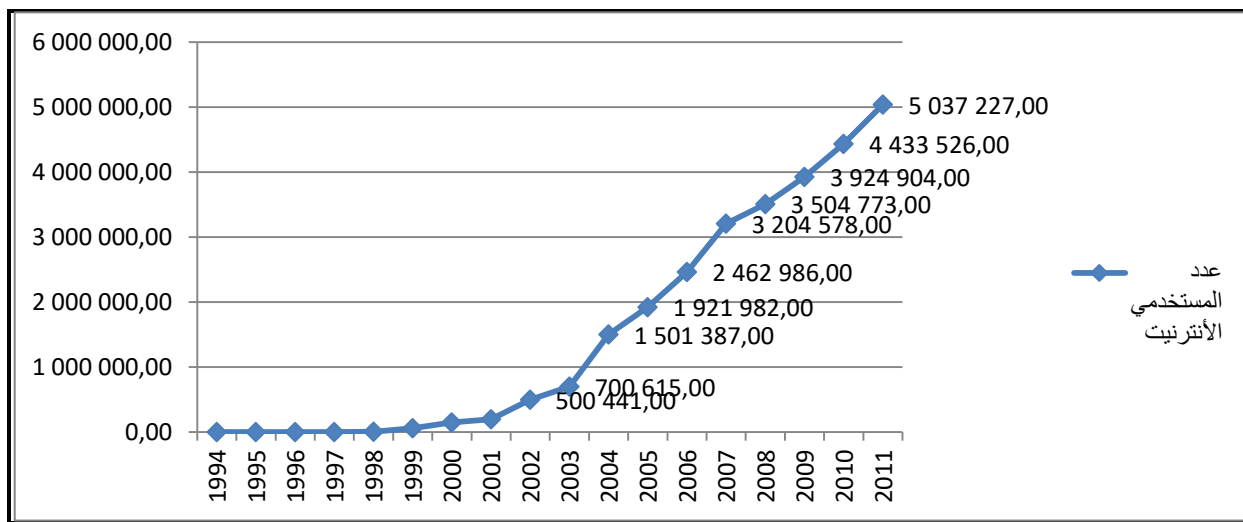
وغيرها ، (وقد صوتوا من أجل خفض سن الانتخاب الى 16 سنة )،ويقومون بمناقشتها على مستوى مقر مجلس العموم برئاسة رئيسه الفعلي ، في محاولة لرصد مشاكل الشباب وإيجاد حلول ووضعها بين يدي صانعي القرار، متحصل عليه: <http://www.ukyouthparliament.org.uk/about-us/myps>، 22/04/2017، 23:26.

(1) بوبكر جميلي، مرجع سابق، ص 222.

ترقى لمستوى الأهداف المسطرة من هذا المجلس ولا ترتقي لتطلعات الشباب ، واقتصر نشاطه على إعداد التقارير السنوية التي وصفت بأنها لا ترقى لمستوى مخططات ومقترحات تخفف معاناة الشباب (1).

## (2) القنوات غير التقليدية:

لكل جيل وسائله الخاصة في التعبير عن آرائه المختلفة ، ولما كانت الانترنت هي الوسيلة المفضلة لدى الشباب العصر الحالي لتبادل الأفكار والحوارات والتعارف وكذلك كسب المعلومة والمعرفة وغيرها، برزت أهمية استخدام هاته القناة من أجل تعبئة وتوعية أكبر للشباب نظرا للتزايد المستمر لاستخدام هاته الوسيلة. وهذا ما يبينه الرسم البياني التالي:



رسم بياني رقم 05: تزايد اتساع مستخدمي الانترنت في الجزائر متحصل عليه :

<http://www.journaldunet.com/web-tech/chiffres-internet/algerie/paysdza>

.2017/04/20:12,08

وفقا لهذا الرسم البياني الذي يوضح زيادة عدد المستخدمين للانترنت في الجزائر من سنة 1994 حتى سنة 2011 التي بلغت 16% من مجموع السكان الذي بلغ في 1 جانفي 2014 حوالي 38,7 مليون

(1) جلال بوعاتي، "صراع على مجلس الشباب قبل ولادته"، *جريدة الخبر*، 19 جانفي 2016، متحصل عليه من موقع:

<http://www.elkhabar.com/press/article/98708>، 2017، 20:23/04/13.

وتجدر الإشارة هنا أنه وفقا للمرسوم الرئاسي 41 بتاريخ 18 أفريل تم إعادة بعث المجلس الأعلى للشباب كهيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، والتي طرحت من جديد عدة تساؤلات وبدأ الصراع حول العضوية في هذا المجلس الذي لا يحمل الجديد.



نسمة<sup>(1)</sup> ولكن نجد أن هذه النسب جد ضئيلة مقارنة بجيراننا فنجد مثلا المغرب الأقصى يوفر الخدمة لما يقارب 11 مليون مستخدم 30%، وتمثل تونس النسبة الأعلى بـ 31%<sup>(2)</sup>.

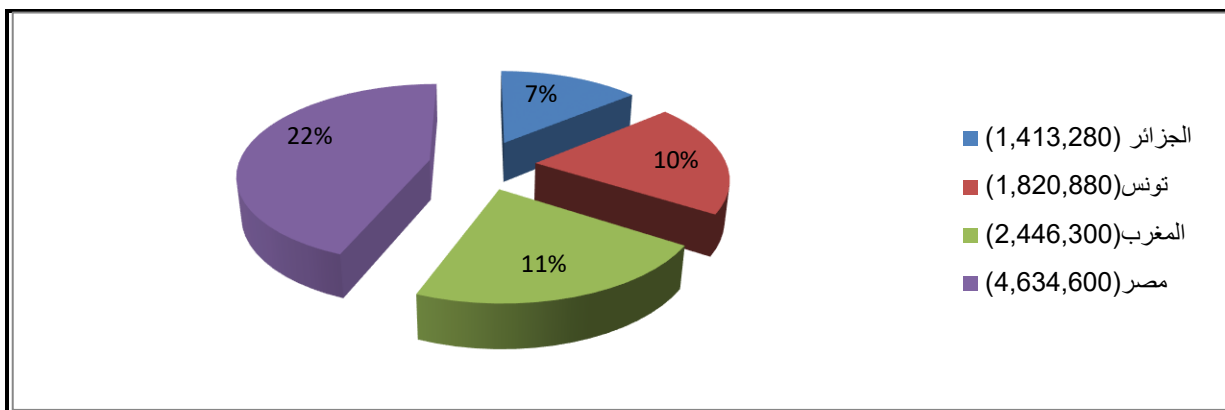
فالإنترنيت توفر للمواطنين خاصة الشباب منهم المعلومات الكافية حول مختلف القضايا ومتابعة مختلف المستجدات على الساحة السياسية، ولكن سوء استغلال النظام السياسي الجزائري لمثل هذه التكنولوجيا في تسيير مؤسساته والتواصل مع مواطنيه وعدم تطويرها بما تقتضيه الحاجة زاد من الفجوة بينهما، فمن بين أكبر المشاكل في الجزائر، التي عطلت عجلة التنمية .

بالتالي وفي ظل تنامي استخدام الإنترنت وتسارع الزمن، وكثرة الانشغال التي تميز يوميات المواطن في العصر الحالي لا يمكن للممارسات البيروقراطية والأساليب التقليدية أن تلقى ترحيب من طرف الشباب، أو أن تحثهم على المشاركة في الحياة السياسية خاصة عدم وجود نتائج ملموسة وراء المشاركة السياسية (غياب الثقة في المنتخبين في المؤسسات السياسية النابع أساسا من اللاتقنة في العملية الانتخابية). فوجب تماشيا مع المستجدات العصرية استحداث مثل هذه الإجراءات.

<sup>(1)</sup>الديوان الوطني للإحصاء، الموقع الرسمي: <http://www.ons.dz/>، 2017/04/09، 15:25.

<sup>(2)</sup>Les chiffre d'internet en Algerie, El watan.obtenu : <http://www.elwatan.com>, 06/04/2017, 21:05.

يمكن كذلك للنظام السياسي والحكومات المختلفة حشد تأييد الشعوب ورفع نسب المشاركة وذلك من خلال استغلال وسائل التواصل الاجتماعي التي تعرف إقبالا كبيرا خاصة في الدول التي عرفت الحراك الشعبي وهذا إن دلّ على شيء فهو نجاعة هاته المنصات في تعبئة الشعب وحشدهم في سبيل تحقيق غاية معينة، وزادت أهمية هاته القنوات بعد المكاسب الناجمة عن عملية الحراك العربي التي قادها الشباب من هاته المنصات الاجتماعية، واهم هذه المكاسب هي تغيير وضع سياسي ساد لما يزيد عن 30 سنة، أو إجبار الحكومات على إحداث تعديلات في شتى المجالات خاصة المتعلقة بالمجال السياسي ودعم الحريات والحقوق المدنية والسياسية.

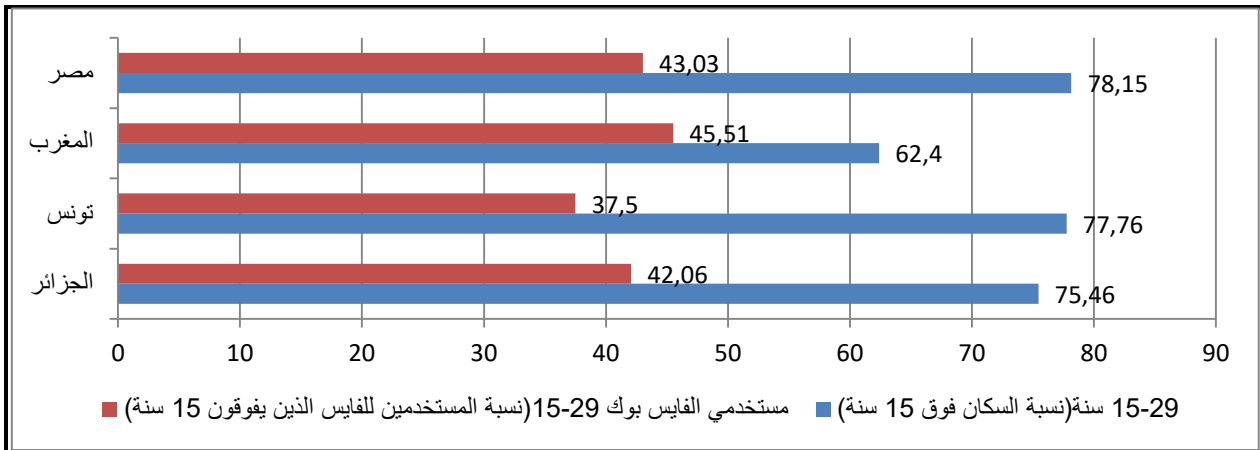


رسم بياني رقم 06: عدد ونسبة مستخدمي الفاييس بوك في بعض الدول العربية

المصدر: Arab social media report, Facebook Usage : Factors and Analysis. DUBAI : SCHOOL OF GOVERNMENT, 2011, p07.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أنّ تونس التي كانت شعلة انطلاق الحراك العربي تجسد رغم عدد سكانها الصغير المرتبة الثالثة بعد كل من المغرب ومصر و المفارقة أنها استطاعت أن توفر عن طريق شبكات التواصل قنوات تعبئة شبابية استطاعت أن تغير واقعها من خلال استخدامها، والتأسيس لمرحلة جديدة يأخذ الشباب فيها زمام المبادرة للتغيير والقيادة على أرض الواقع وليس في المجال الافتراضي.

وفيما يلي نسبة استخدام وسيلة التواصل الاجتماعي الفاييس بوك بين الشباب في الدول السالفة الذكر مقارنة بتعداد الشباب الكلي لكل دولة على حدى.



رسم بياني 07: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بين أوساط الشباب في بعض الدول العربية

المصدر: Arab social media report, op cit.p12

يمثل هذا الرسم مقارنة بين مختلف الدول التي عرفت حراك شعبي من غيرها التي لم تعرف حراكا شعبيا (بغض النظر عن طبيعة الحراك الشعبي ودرجة فاعليته)، واثبات أن الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي كانت من بين الوسائل المساعدة في الحراك، وكان لها الأثر الكبير في نشر المعلومات وتبادل الآراء إضافة لعملية الحشد الجماهيري، ولكن لا يمكن اعتبارها العامل الرئيسي للحراك الشعبي، بل هي عامل مساعد لأن هناك دول نسبة استخدام الشباب للمواقع التواصل الاجتماعي مرتفعة جدا، إلا أنها لم تشهد حراكا تغييريا فعلا أو لم تعرف حراكا أصلا (وهنا الحديث عن دول الخليج العربي).

في الوقت الحالي، يمكن أن نعتبر أن الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من أهم القنوات في سبيل دعم قدرات الشباب في التعامل والمشاركة في العملية السياسية<sup>(1)</sup> وتحاول العديد من الدول استثمار هاته القنوات من أجل تقريب السياسة من الشباب وإيجاد حل لأزمة مشاركة الشباب في الحياة السياسية هاته الظاهرة التي تعاني منها الدول المتقدمة في الديمقراطية كالمملكة المتحدة، ولكن الفرق بينهما يكمن في أن شباب دول المتقدمة أصبحت لديه اهتمامات أخرى خارج السياسة كالبيئة والفنون والعمل التطوعي وغيرها، إضافة إلى قلة هاته الفئة من المجتمع في دول الغربية، وبالتالي وجود أزمة مشاركة سياسية للشباب يمكن إيعازه لقلة هاته الفئة في المجتمعات الغربية خاصة الأوروبية، بل لتوجهها لمجالات أخرى خارج السياسة. ولكن نجد أن الشباب الجزائري لا يملك غالبيتهم اهتمامات أخرى تجعلهم يحدون عن المشاركة

(1) متحصل عليه من موقع : <http://eprints.lse.ac.uk>، 2017/03/04، 23:25.

السياسية، و هذا ما أثبتته مقارنة عدد الشباب في الجزائر بعدد الجمعيات الناشطة، وبالتالي الوضع يتجاوز أزمة مشاركة سياسية إلى أزمة مشاركة مجتمعية.

### المطلب الثالث: مشاركة الشباب في البرلمان الجزائري

بالعودة للانتخابات التشريعية، نجد أن سن الأهلية في بلدان العلم الثالث من أجل الحصول على مقعد في البرلمان يبدأ من 25 سنة فما فوق على غرار الجزائر، 1.56% فقط من البرلمانيين في جميع أنحاء العالم في العشرينيات و 11.87% في الثلاثينيات من عمرهم، ويبلغ متوسط عمر البرلمانيين في العالم 53 سنة و 50 سنة للبرلمانيات، في حين أن الشباب ما بين 15 و 25 سنة يشكلون نصف سكان العالم (إحصائيات 2012)<sup>(2)</sup>.

هذه النسب تدل على أنّ الشباب يعرف وعلى نطاق واسع عزوفا عن السياسة، فأزمة مشاركة الشباب في البرلمان ليست محتكرة على الجزائر بل هي أزمة عالمية، ولكن بالرجوع إلى ديمغرافيا الجزائر التي يشكل فيها الشباب الأغلبية ليس منطقيا أن لا تمثل هاته الفئة في أكبر مؤسسة ديمقراطية خاصة في ظل غياب مؤسسة أو مجلس خاص يمثلهم ويعبر عن انشغالاتهم وتطلعاتهم بعيدا عن الحسابات الحزبية والسلطوية.

وفيما يلي جدول يوضح سن النواب في برلمان 1997:

النسبة %	عدد النواب	فئة السن
28.42	108	31-40 سنة
50.26	191	41-50 سنة
18.94	72	51-60 سنة
2.36	09	+ من 60 سنة

الجدول رقم 04: سن النواب في برلمان 1997

المصدر: ميسوم الياس ، مرجع سابق ، ص .133.

(2) UNDP, Youth, political participation and decision-making. from  
sit : <http://undesadspd.org/Youth.aspx>, 22/04/2017, 23:25.

والجدول التالي يوضح فئات السن للمرشحين للانتخابات التشريعية لسنتي 2002 و 2007:

انتخابات 2007		انتخابات 2002		فئة السن
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
6.28	768	9.34	939	أقل من 30 سنة
38.03	4649	45.93	4617	31-40 سنة
37.50	45.84	31.39	3155	41-50 سنة
15.52	1910	9.99	1004	51-60 سنة
2.57	314	3.35	337	أكبر من 60 سنة
100	12225	100	10052	المجموع

جدول رقم 05: فئات السن للمرشحين في الانتخابات التشريعية 2002 و 2007 و 2012.

المصدر: عبد الناصر جابي، "الانتخابات التشريعية الجزائرية انتخابات استقرار أم ركود؟" اللجنة العربية لحقوق الإنسان 18-08-2007 متحصل عليه من موقع:

[http://www.achr.eu/art218.htm#\\_ftnref29](http://www.achr.eu/art218.htm#_ftnref29)، 2017، 22:17/04/17، أما انتخابات 2012 فمن

موقع وزارة الداخلية الجزائرية <http://www.interieur.gov.dz>، 2017، 12:03/02/05.

وفقا لما تقدم، نجد أنّ الشباب المشارك في العملية الانتخابية وكذلك الفائزين (إشارة إلى برلمان 1997) لا يعكس حجم الشباب في الجزائر، فبتمعن في الفئة العمرية الأقل من 30 سنة فهي الأقل في انتخابات 2002 و 2007، أما بالنسبة للتمثيل في برلمان 1997 فهي منعدمة، وعليه لا يمكن الحديث أو دراسة فعالية الشباب في مثل هاته المؤسسات ودورهم فيها، فهي غير ممثلة أصلا، وإن كانت موجودة وبنسب قليلة الأولى هو دراسة فعالية هاته الهيئة التشريعية التي لديها وظيفة واحدة وهي المصادقة على مشاريع الحكومة، حيث أن دور البرلمان ووظيفته يطرح العديد من التساؤلات.

ولا يمكن الحصول على نسب المشاركة للمصوتين الشباب في الجزائر لأن العملية الانتخابية تقليدية، "ببصمة الأصبع" التي لا تحدد هوية الناخب، فلو كانت العملية الانتخابية متطورة لكان الأمر سهل في ظل انتخابات الكترونية، نستطيع على أثرها تحديد الجنس والسن ومعطيات أخرى تساعد الباحثين الأكاديميين في مجال العلوم الاجتماعية في أبحاثهم الميدانية، لن نقول أنها الأفضل، ولكنها تخضع لمن يطبقها، ودرجة الشفافية والمراقبة في الدولة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تقدم نستجلي بوضوح أن دراسة أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري ليست بالسهولة بما كان نظرا للتعقيدات التي تكتنف دراسة هذه الفئة من المجتمع .

فبعد التطرق في هذا الفصل إلى الغطاء القانوني الذي جرت في ظله مختلف الانتخابات التشريعية الجزائرية قبيل انتخابات 2012، في محاولة بحثية لمعرفة مدى تأثير هذه الأطر على المشاركة السياسية للشباب في الانتخابات التشريعية . تم التوصل للنتائج التالية:

- لم ينجح توفير غطاء دستوري وقانوني في تحقيق المشاركة السياسية عموما و مشاركة الشباب خصوصا وهذا لسببين:
- عدم مطابقة الإطار القانوني للمشاركة السياسية بالواقع العملي الذي تسيطر فيه قوى سياسية تسعى للبقاء في السلطة .
- عدم الاهتمام بإشراك الشباب في الحياة السياسية، و تقليدهم مناصب قرارية يمكنهم من خلالها دعم السياسة الوطنية ببرامج وقرارات تعيد ثقة هاته الفئة في السياسة، وترفع مستوى الوعي السياسي من السلبي إلى الايجابي.
- لا يحظى الشباب الجزائري قانونيا ما يكفل تمثيله في البرلمان، ولا منصات خاصة بهم للتعبير عن رأيهم، إلا أنّ القانون لم يعرقل لا العمل الحزبي ولا الجمعي للشباب، وتبقى نسبية المشاركة أو عدمها، مرتبطة أساسا بالموروث السياسي منذ أول انتخابات تشريعية 1991 وما تبعها من أحداث غرست ثقافة اللامبالاة لدى المواطن الجزائري، من أجل عدم تحمل مسؤولية ما يمكن أن تسفر عنه نتائج الانتخابات وورثت هاته الثقافة من جيل لجيل آخر .
- نمطية العملية الانتخابية في الجزائر، التي لا تختلف إلا في نوع الأزمة المراد تجاوزها (التي يتم الترويج لها من طرف النظام السلطة الحاكمة) .
- غياب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية الملائمة لدعم المشاركة السياسية للشباب، إضافة لعدم توفر منظومة حكومية تتلاءم مع توجهات الشباب الحديثة.

مازال الشباب الجزائري بعيدا كل البعد عن المشاركة السياسية الحقيقية والفعالة في الانتخابات التشريعية، وهذا نابع من التراكمات السابقة التي خلقت فجوة بين الشباب الجزائري وممارسة السياسة، وسنسعى لإثبات هاته النتائج ودعمها في الفصل التطبيقي الموالي.

## الفصل الثالث

الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة  
حالة لأزمة المشاركة لأزمة السياسية  
للشباب الجزائري



بعد استعراض الموضوع من خلال التطرق إلى المقاربة المعرفية للمشاركة السياسية و الانتخابات في الفصل الأول، و التطرق إلى واقع أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري في الانتخابات التشريعية، سنحاول من خلال هذا الفصل إجراء عملية إسقاط لأهم المفاهيم و الأفكار التي تم تناولها سابقا، على أزمة المشاركة السياسية لدى شباب ولاية بسكرة في الانتخابات التشريعية 2012. و ذلك خلال تناول المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار العام للانتخابات التشريعية 2012
- المبحث الثاني: التعريف بمنهجية الدراسة
- المبحث الثالث: تحليل نتائج استمارة الاستبيان

### المبحث الأول: الإطار العام للانتخابات التشريعية 2012

سنسلط في هذا الفصل الضوء على الانتخابات التشريعية لسنة 2012 في الجزائر بصفة عامة، و في ولاية بسكرة بصفة خاصة، بغية إعطاء لمحة عن السياق العام الذي جرت فيه هذه الانتخابات. وكذا التطرق لأهم مخرجاتها و نتائجها حتى نتمكن من قراءتها و إعطاء دلالة لتلك الأرقام و الإحصائيات و ذلك على النحو الآتي:

### المطلب الأول: قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 2012

هي انتخابات تجديد للهيئة التشريعية الجزائرية الخامسة بعد إعلان التعددية (البرلمان الجزائري) ،أجريت في 10 ماي من سنة 2012 في ظل سياق قانون جديد(تمت الإشارة إليه في المبحث الأول من الفصل الثاني)، وتزامنت هذه الانتخابات مع ظرفية خاصة إقليمية ودولية أهمها "موجة الربيع العربي" وسقوط حكم بن علي في تونس، و مبارك في مصر، و القذافي في ليبيا بعد التدخل العسكري للناطو. و دفعت هذه الأوضاع الإقليمية الرئيس الجزائري إلى المبادرة بعملية إصلاح سياسي عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسية و عدد من الشخصيات المقربة من النظام من أجل الإعداد للانتخابات التشريعية في إطار سياسي و قانوني جديد.<sup>(1)</sup>

لقد أفرزت هذه الانتخابات في الجزائر، نتائج قد تبدو مفاجأة و غير متوقعة للبعض، و خاصة بالنسبة للأحزاب التي شاركت في تلك الانتخابات، التي كانت تأمل في التغيير بعد الإصلاحات الجديدة، غير أنّ ذلك لم يحدث . وتمثلت النتائج الرسمية لنسب المشاركة في تشريعات 10 ماي 2012 فيما يلي:

---

(1) المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، "الانتخابات التشريعية في الجزائر"، قطر:المركز العربي للأبحاث و الدراسات، جوان 2012، ص.2.

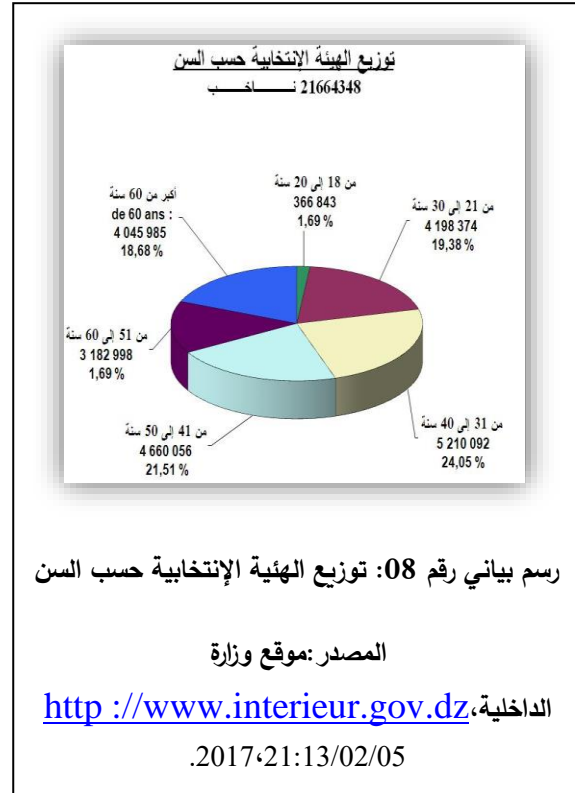
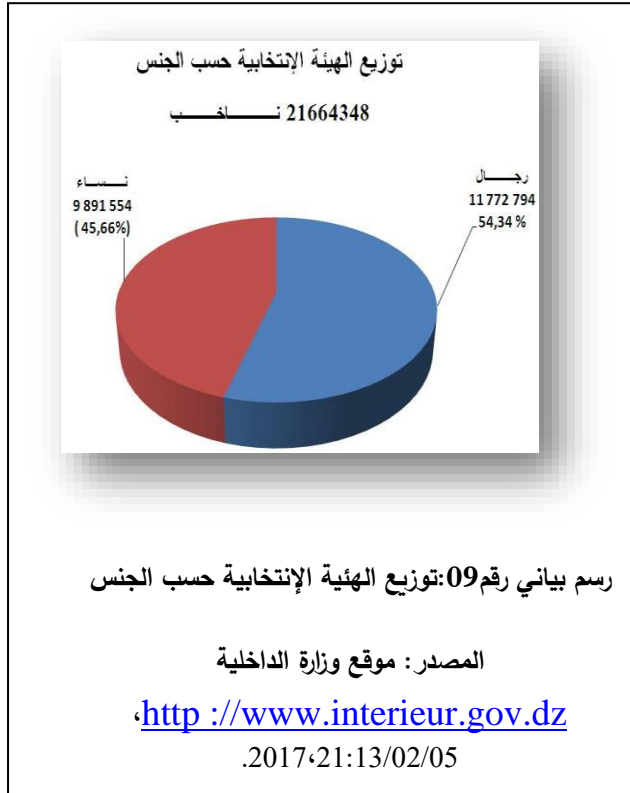
## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

الجدول رقم 06: يظهر النتائج الرسمية لنسب المشاركة في انتخابات 10 ماي 2012

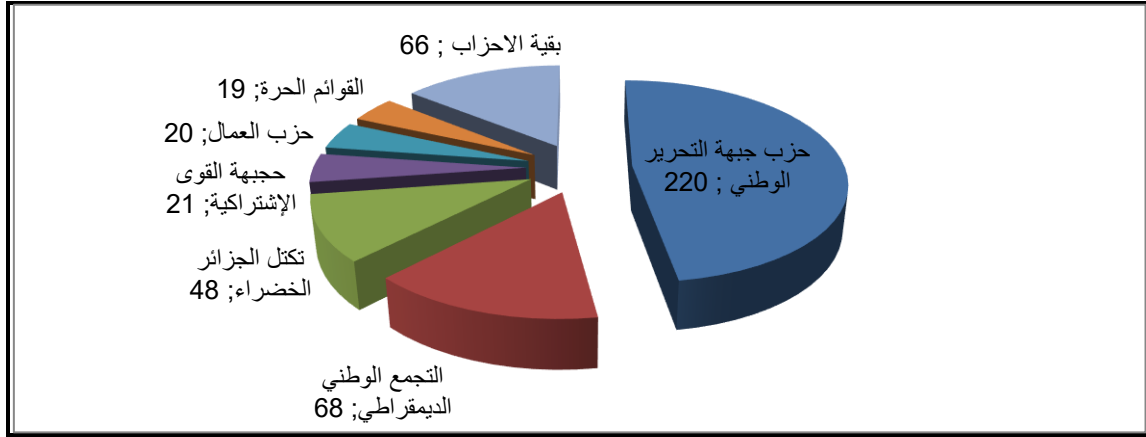
عدد الناخبين المسجلين	21.645.841
عدد الناخبين الذين صوتوا	9.339.026
نسبة المشاركة	43.14%
عدد الأصوات المعبر عنها (الصّحيحة)	7.634.979
عدد الأصوات الملغاة	1.704.047
نسبة الأصوات المعبر عنها/عدد الناخبين	35.27%
نسبة الأصوات المعبر عنها/عدد السّكان	20%

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، المرجع السابق، ص. 1

و قد توزعت الهيئة الانتخابية حسب السن و الجنس كما يلي:



أما توزيع مقاعد البرلمان على الأحزاب فكان كالاتي:



رسم بياني رقم 10: يظهر توزيع مقاعد البرلمان على الأحزاب في انتخابات 10 ماي 2012

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا للبيانات المتحصل عليها من وزارة الداخلية الجزائرية

أول ما يلاحظ على هذه النتائج هي نسبة المشاركة المنخفضة (43.14%) مقارنة مع نسب المشاركة على المستوى الإقليمي خاصة في تونس (52%) و مصر (54%) بعد سقوط نظامي بن علي و مبارك، وكذلك سيطرة حزب جبهة التحرير الوطني على أغلبية المقاعد في البرلمان أكثر من النصف. يمكن إرجاع ذلك إلى:

1. طبيعة النظام السياسي في الجزائر منذ الاستقلال: تسيطر عليه المؤسسة العسكرية ونخب لم تتغير إضافة لافتقاره للشفافية، إضافة لذلك فالسلطة الفعلية لا تكمن في المؤسسات الدستورية التي هي شكلية في الأساس ولا تستمد قوتها من الشعب، كما انه نظام ريعي يعتمد على مدا خيل النفط لشراء السلم الاجتماعي وكسب ولاء السياسي<sup>(1)</sup> وهي ما جسده مشاريع دعم الشباب التي شكلت استنزافا لخزينة الدولة دون أي تطور للمؤشرات التنموية.

2. مصداقية الأحزاب السياسية في الجزائر: حيث الأحزاب السياسية تابعة للسلطة و لا تتمتع بمصداقية عند الناخب الجزائري، وتنشط مع كل موسم انتخابي للحشد والتعبئة والقيام بتجمعات شكلية لا تهدف من ورائها للترويج لبرنامجها السياسي، بل إطلاق وعود أقل ما يقول عنها المواطن الجزائري أنها "كذب".

3. قانون الانتخابات و النظام الانتخابي: الذي ينص انه قبل احتساب المعامل الانتخابي الذي سيحدد وزن كل مقعد بعدد الأصوات الصحيحة، يجب أن تستبعد كل الأصوات التي حصلت عليها أي قائمة لم

(1) المركز العربي للأبحاث، مرجع سابق، ص.5.

## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

تحصل على 5% على الأقل، و نظرا لحدائثة معظم الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات ،فقد تشتت الأصوات و استبعد معظمها، و اقتصر التمثيل على الأحزاب القديمة التي تقاسمت مقاعد البرلمان بعدد قليل من الأصوات الصحيحة ، وهذا لا يمنح الفرصة للشباب الناشئ بالتطلع لخوض غمار المنافسة الانتخابية في تشكيلات حزبية جديدة مستقلة، لأن الفرص منعدمة أمام مطرقة القانون الذي لا يعطيها الفرصة وسندان التفكك المجتمعي وغياب الرؤية المشتركة والعمل الجماعي في المجتمع الجزائري.

**4. العزوف السياسي:** إذ أظهرت نتائج المؤشر العربي 2012 أن نسبة المواطنين الجزائريين الذين يهتمون بصفة ضئيلة بالشؤون السياسية بلغت 41% و نسبة المواطنين الذين لا يهتمون بلغت 39%، و هما أعلى النسب مقارنة مع جميع الدول العربية الأخرى(11دولة ) التي أجريت فيها الاستطلاع. هناك عزوف عن السياسة و المشاركة فيها لاسيما في وسط الشباب الذي فقد الأمل في الطبقة السياسية الحالية<sup>(1)</sup> .

### المطلب الثاني: نتائج الانتخابات التشريعية 2012 في ولاية بسكرة

ونظرا لأن الدراسة الميدانية كانت على مستوى مدينة بسكرة ، ووجب التطرق لبعض النقاط المتعلقة بالحياة السياسية في الولاية ، و بالتطرق لنتائج الانتخابات التشريعية 2012 فيها. من ناحية الأحزاب نجد أنه من ضمن 71 حزب معتمد وطنيا، هناك 21 حزب ينشط في ولاية بسكرة، وهم:

1. حزب جبهة التحرير الوطني.	12. حركة الانفتاح.
2. حزب التجمع الديمقراطي.	13. جبهة الشباب الديمقراطي.
3. الكرامة.	14. التحالف الوطني الجمهوري.
4. جبهة المستقبل.	15. حزب العمال.
5. الإصلاح الوطني.	16. التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.
6. الحرية والعدالة.	17. الجبهة الوطنية الجزائرية.
7. حركة مجتمع السلم.	18. جبهة التغيير.
8. النهضة.	19. حزب الخط الأصيل.
9. حزب العدالة .	20. جبهة العدالة والتنمية.
10.تجمع أمل الجزائر.	21. طلائع الحريات.
11.عهد 54.	

### جدول رقم 07: قائمة الأحزاب الناشطة في ولاية بسكرة

المصدر: مكتب الانتخابات والناخبين ،ولاية بسكرة ، 2017/05/07.

(1) المركز العربي للأبحاث، مرجع سابق، ص ص 6-8.

## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

شاركت في انتخابات 2012، 43 قائمة انتخابية من بينها 5 قوائم حرة والباقي أحزاب سياسية. القوائم الفائزة كانت كالتالي:

- جبهة التحرير الوطني: 3 مقاعد
- التجمع الديمقراطي: 3 مقاعد
- القائمة الحرة نور الشباب: 3 مقاعد
- الهيئة الناخبة الإجمالية: 405592

ومن اجل ضمان مصداقية أكبر للنتائج وجب التطرق لما توفر لنا من المعلومات المتعلقة بالمشاركة السياسية في مدينة بسكرة والتي تمثلت في:

**جول رقم 08: عدد الهيئة الناخبة في ولاية بسكرة حسب الفئة العمرية:**

السن	عدد الهيئة الناخبة
20-18	4703
30-21	89057
40-31	100629
50-41	86936
60-51	58678
أكثر من 60	65586
المجموع	405592

المصدر: المرجع نفسه.

ما يلاحظ من هاته المعطيات هو أنّ حجم الشباب المعنيين بدراستنا (18-40) يشكلون أغلبية الهيئة الناخبة في ولاية بسكرة ، ووفقا لهذا يتأكد أن العينة المأخوذة من شباب ولاية بسكرة تجسد حجم العينة الكلي، خاصة الهيئة الناخبة المعنية بالدراسة.

وكانت نتائج التصويت كالتالي:

جدول رقم 09: نتائج التصويت في الانتخابات التشريعية 2012 لولاية بسكرة.

الهيئة الناخبة	405592
عدد المصوتين	198223
الأوراق الملغاة	320414
عدد الأصوات المعبر عنها	165809

المصدر: المرجع نفسه.

لا يمكننا الحصول على سن الهيئة الناخبة لأن العملية ليست الكترونية ولو كانت كذلك لتمكننا من معرفة سن المصوتين في الانتخابات.

### المبحث الثاني: التعريف بمنهجية الدراسة.

تعتمد البحوث العلمية على مناهج و أساليب متباينة، والباحث خلال بحثه يتبع إحداهما للتوصل إلى نتائج معينة، وهو في سبيل ذلك تبع جملة من الخطوات و المراحل تمكنه من جمع المعطيات و تحليلها ليتوصل في الأخير للنتيجة التي تحكم على مدى صد و صحة فرضيات البحث.

من خلال هذا المبحث سنتطرق لمختلف الأساليب و المناهج المعتمد عليها و التي تتمثل في:

### المطلب الأول: المنهج المتبع في الدراسة.

إعتمدت الدراسة على منهج دراسة حالة الذي يعرف على انه: "المنهج الذي يقوم على أساس التعميق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة المعنية، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، و ذلك بهدف الوصول إلى تعميقات متعلقة بالوحدة المدروسة و غيرها من الوحدات المتشابهة"<sup>(1)</sup>

إن منهج دراسة الحالة يمكننا من إن تكوين نظرة كلية شاملة عن الحالة التي ندرسها ، و الحالات المتشابهة لها بحيث تؤدي دراسة عدد من الحالات و تجميع البيانات و المعلومات بطريقة علمية و سليمة<sup>(2)</sup>

و يظهر إستخدامنا لهذا المنهج من خلال أخذنا الإنتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة ، بغية الإحاطة بمختلف جوانبها ، حتى نصل إلى تعميم ما يتم الوصول إليه من نتائج في حالات و ظواهر

(1) فضيل دليو و آخرون، أسس المنهجية في العلوم الإجتماعية، قسنطينة: دار البحث، 199، ص. 192.

(2) مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، عمان: مؤسسة الوراق، 2000، ص. 133.

مشابهة. (نقصد هنا أزمة المشاركة السياسية في مختلف الانتخابات التشريعية في الجزائر) كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعرف على أنه: "أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة"<sup>(1)</sup>

ويساعد المنهج الوصفي الباحث على الوصف الدقيق، وتحليل مكونات الظاهرة محل الدراسة .

### المطلب الثاني: أساليب جمع البيانات

تم استخدام الأساليب التالية في جمع البيانات التي تخدم الموضوع و تتمثل في:

**أولاً: الملاحظة:** و تعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم في البحث العلمي و مصدرا أساسيا للحصول على المعلومات و البيانات اللازمة لموضوع الدراسة، فهي عبارة عن توجيه للحواس و مراقبة سلوك معين في الواقع و معرفة العلاقات التي ترتبط به، و قد تم الإستعانة بها في تسجيل و تفسير أهم السلوكيات التي يسلكها الشباب قبل و أثناء الإنتخابات و مراقبة توجهاتهم و ميولاتهم و تسجيل العلاقات التي تربط بين سلوك الإنتخابي و المستوى التعليمي، و بين السلوك الإنتخابي و الانتماء القبلي و العشائري.

### ثانياً: إستمارة الإستبيان:

هو تقنية مباشرة للتقصي تستعمل إزاء الأفراد، و تسمح باستجوابهم بطريقة موجهة و القيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية و القيام بمقارنات رقمية"<sup>(2)</sup>

كما انه "عبارة عن مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين ليتم وضعها في إستمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة للأسئلة الواردة فيها، و بواسطتها يمكن التوصل لحقائق جديدة عن الموضوع أو التأكد من معلومات متعارف عليها لكنها غير مدعمة بحقائق.

و قد تم الاعتماد في استمارتنا على أسئلة مغلقة تتضمن اقتراحات معينة ما على المستجوب إلاّ اختيار احدها حتى تكون الإجابات أكثر دقة، كما تم تقسيم الاستمارة المعتمد عليه إلى ثلاث محاور، تضمن المحور الأول و الموسوم بعنوان "موقع السياسة لدى الشباب" على خمس (05) أسئلة، و المحور الثاني الذي

(1) محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي. ط 2، الأردن: دار وائل، 1999، ص.46.

(2) وفاء بحاش، أثر الثقافة التنظيمية في تفعيل أداء الموارد البشرية، (مذكرة ماجستير)، جامعة بسكرة، 2013/2014، ص.



كان بعنوان "المشاركة السياسية للشباب" تضمن على ثماني أسئلة، بينما احتوى المحور الثالث و الأخير على أربعة عشرة (14) سؤالاً و الذي كان تحت عنوان "مستقبل مشاركة الشباب فيا لانتخابات التشريعية".

### المطلب الثالث: التحديد الزمكاني للدراسة

تتمحور دراستنا حول موضوع "أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري-دراسة حالة الانتخابات التشريعية 2012- و يمكن تحديد المجال المكاني و الزماني للدراسة على النحو الآتي:

#### أولاً: تحديد المجال المكاني للدراسة:

و هو المكان الذي ركزت عليه الدراسة، و يتمثل في بلدية بسكرة(شباب بلدية بسكرة) و بالتالي هي مجتمع البحث .

#### ثانياً: تحديد المجال الزمني:

يتمثل المجال الزمني للدراسة في 10 ماي 2012. لكن الدراسة الميدانية إنطلق من 25 أبريل 2017 إلى غاية 29 أبريل 2017، تاريخ توزيع الإستمارات ، إذ تم توزيع استمارات الاستبيان و قد تم استرجاعها في نفس اليوم، حيث تم توزيع 100 استمارة و تم استرجاع 60 استمارة و حوالي 40 استمارة تم إلغاؤها لعدم صدقتها.

#### ثالثاً: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في شباب ولاية بسكرة و تم اخذ عينة تتكون من 100 شاب، حيث تم اختيارهم بطريقة عشوائية. و ذلك حتى تكون العينة ممثلة أكثر لمجتمع الدراسة، و تم توزيعها قصدياً على مستويات متعددة ، و شملت الجامعة ، والمحلات ، والمقاهي، والمكتبات، و حتى في الشارع من أجل جعل العينة أكثر شمولية لنماذج من الشباب الجزائري بكل مستوياته .

### المبحث الثالث: تحليل نتائج استمارة الاستبيان.

سيتم التطرف في هذا المبحث إلى عرض البيانات السوسيوثقافية و عرض البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة ثم تفسير نتائج الاستمارة وفق فرضيات البحث على النحو الآتي:

#### المطلب الأول: تحليل نتائج الخصائص السوسيوثقافية لأفراد العينة

يشمل هذا المطلب محاولة لمعرفة خصائص العينة البحثية ومدى شموليتها للمجتمع الأصلي، وهذا من أجل تحقيق هدفين ، الأول له علاقة بالخصائص السوسيو ثقافية للشباب البسكري، والثاني تأكيد أنّ

## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

العينة البحثية قد استجوبت عينات مختلفة من الشباب التي تضيء نوعا من الشمولية للنتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم 10: سيوضح إجابات أفراد العينة حسب السن أو حسب الفئة العمرية

السن	التكرار	النسبة
130-23]	40	66.67%
[40-31]	20	33.33%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة الاستبيان

من خلال نتائج الجدول أعلاه رقم (10)، يتبين لنا أن أغلب أفراد العينة هم من الشباب، إذ شكلت الفئة العمرية ما بين [30-23] سنة 40 من أصل 60 أي ما نسبته 66.67% من إجمالي المبحوثين، أما بقية المبحوثين من الفئة العمرية بين [40-31] فكانت 20 من أصل 60 مبحوث، أي ما نسبته 33.33%. نستنتج من خلال ما سبق أن أفراد العينة أغلبهم فئة شباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة .

الجدول رقم 11: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال الثاني و المتعلق بالمستوى الدراسي

السن	التكرار	النسبة
إبتدائي	06	10%
متوسط	14	23.33%
ثانوي	10	16.66%
جامعي	30	50%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة الإستبيان

يتضح من خلال النسب أعلاه أن نسب المستجوبين الذين لهم مستوى جامعي تمثل النسبة الأعلى، و ذلك بنسبة 50%، يليها في الترتيب المتوسط بنسبة 23.33%، والثانوي بنسبة 16.66%، فالإبتدائي بنسبة 10%. و هذا ما يدل على أن أغلب الشباب الجزائري لهم مستوى تكوين جامعي، التي من المفترض ان تنعكس على ثقافة المجتمع وترفع مستوى وعي الشباب

## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

الجدول رقم 12: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال الثالث و المتعلق بالوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
وظيفة حكومية	15	25%
عمل حر	16	26.66%
لا اعمل	29	48.33%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة الإستبيان

يتضح من خلال النسب أعلاه أن اغلب أفراد العينة المبحوثين هم من فئة الشباب الذين لا يملكون عمل إذ تشكل نسبتهم حوالي 48.33% من إجمالي أفراد العينة و هذا ما يفسر أزمة البطالة التي يعانيها الشباب الجزائري من ذوي التكوين العالي و من خريجي الجامعات، ثم تليها في المرتبة الثانية فئة الشباب من ذوي الأعمال الحرة بنسبة 26.66%، ثم فئة الشباب أصحاب الوظائف الحكومية بنسبة متقاربة قدرت بـ 25%.

المطلب الثاني: تحليل نتائج المحور الأول موقع السياسة لدى الشباب

الجدول رقم 13: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال الرابع: و المتعلق ب: المواضيع المهمة لدى الشباب الجزائري.

الإقتراحات	التكرار	النسبة
الصحة	15	25%
البيئة	03	05%
السياسة	07	11.66%
التعليم	15	25%
الأمن	20	33.33%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة الاستبيان

يظهر من نتائج إجابات المبحوثين الموضحة في الجدول رقم (13) أن موضوع الأمن يحظى بالأهمية الأولى لدى الشباب بنسبة 50% من إجمالي الإجابات، ثم تتشارك الصحة و التعليم المرتبة الثانية

## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

في الأهمية لدى الشباب بنسبة متساوية قدرت بـ 25% من إجمالي الإجابات، فالسياسة التي تحتل المرتبة الرابعة في الأهمية بنسبة 11.66%، فالبيئة في المرتبة الأخيرة بنسبة 05%. وهذا ما يعكس عدم إهتمام الشباب بالسياسة كونها لا تحظى بالأهمية لديهم مقارنة بقضايا الأمن و الصحة و التعليم و هو ما يبرر عدم الاهتمام بالمشاركة السياسية التي أدت في نتائجها لأزمة .

الجدول رقم 14: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال الخامس: و المتعلق ب: ما هي مصادر معلومات الشباب السياسية؟

النسبة	التكرار	الإقتراحات
10%	06	الكتب السياسية
40%	24	الانترنت
45%	27	وسائل الإعلام (الصحف/التلفاز/الراديو)
1.66%	01	اللقاءات و الندوات الحزبية
3.33%	02	أخرى
100%	60	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات استمارة

تعكس إجابات المبحوثين في الجدول رقم (14) على أهمية وسائل الإعلام من صحافة و إذاعة و تلفزيون كمصدر للمعلومات السياسية، إذ إعتبرها الشباب المصدر الأول لمعلوماتهم السياسية بنسبة 45% من إجمالي الإجابات، ثم تأتي الإنترنت كمصدر ثاني بنسبة 40%، فالكتب السياسية بنسبة 10%، ثم مصادر أخرى و اللقاءات الحزبية و لندوات بنسبة 3.33% و 1.66% على التوالي.

الجدول رقم 15: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال السادس: و المتعلق ب: هل تنتمي إلى حزب

النسبة	التكرار	الإقتراحات
21.66%	13	نعم
78.33%	47	لا
00%	00	أبدا
100%	60	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات استمارة

## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

يظهر إجابات المبحوثين و المبينة في الجدول أعلاه رقم (15)، أن غالبية الشباب لا ينتمون إلى أحزاب سياسية بما نسبته **78.33%** من إجمالي المبحوثين، بينما نجد أن **21.66%** من المبحوثين هم فقط من ينتمون إلى أحزاب سياسية ، و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم ثقة و إيمان الشباب بالأحزاب السياسية لأداء أدوارها المنوطة بها.

الجدول رقم 16: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال السابع: و المتعلق بـ: إلى أي مدى تهتم بالسياسات المحلية؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
كثيرا	15	25%
قليلا	23	38.33%
لا اهتم	22	36.66%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات استمارة

كانت إجابة المبحوثين عن سؤال إلى أي مدى تهتم بالسياسات المحلية؟ متقاربة إلى حد ما، إذ سجلنا ما نسبته **38.33%** من الإجابات التي أجابت بأنها تهتم قليلا فقط بالسياسات المحلية، بينما أجابت نسبة معتبرة من الشباب قدرت بـ **36.66%** بأنها لا تهتم بهذا النوع من السياسات، أما أولئك الذين أجابوا بنعم فقدرت نسبتهم بحوالي **25%**. تعكس هذه النسب و الإجابة فجوة عميقة بين المواطن و المسؤولون عن التنمية المحلية لان من المفروض أن الشباب يهتمون كثيرا بالسياسات المحلية لأنها ترتبط بهم مباشرة و بمتطلباتهم.

الجدول رقم 17: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال الثامن: و المتعلق بـ: أي مدى تهتم بالسياسات الوطنية؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
كثيرا	23	38.33%
قليلا	23	38.33%
لا اهتم	14	23.33%
المجموع	60	100%

## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة

إنقسم المبحوثين في إجاباتهم عن تساؤل مدى اهتمامهم بالسياسات الوطنية إلى 23% منهم من يهتمون كثيرا بالسياسات الوطنية كونها أهم وظيفة تقوم بها الحكومة حتى تستجيب لتطلعات الشباب، و إلى نفس النسبة السابقة 23% من يهتمون قليلا فقط بهذه السياسات، بينما 14% من المبحوثين من لا يهتمون أصلا بهذه السياسات و السبب يرجع إلى فشل هذه السياسات في الاستجابة لتطلعات الشباب أي أن الحكومات قد فشلت في كسب ثقة فئة الشباب و هو ما يعكس لا مبالاتهم بالسياسات الحكومية الوطنية و المحلية.

المطلب الثالث: تحليل نتائج المحور الثاني "المشاركة السياسية للشباب"

الجدول رقم 18: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: أعبر عن آرائك السياسية ب:

الإقتراحات	التكرار	النسبة
الانتساب لحزب سياسي	04	6.66%
التصويت في الانتخابات	10	16.66%
الإحتجاجات و المظاهرات	02	3.33%
مواقع التواصل الإجتماعي	44	73.33%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة

اتفق اغلب المبحوثين في إجاباتهم عن سؤالهم حول أي الوسائل التي يعبرون بها عن آرائهم السياسية حول أهمية مواقع التواصل الاجتماعي كأهم وسيلة بنسبة كبيرة قدرت بحوالي 73.33% من إجمالي الإجابات، ثم التصويت في الانتخابات كثاني أهم وسيلة بنسبة 16.66%، تليها في الأهمية كل من الانتساب لحزب سياسي و الاحتجاجات و المظاهرات بنسبة 6.33% و 3.33% على التوالي. و هذا ما يعكس أهمية مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة مستجدة نتيجة تطور وسائل الاتصال من جهة، و عدم إيمان الشباب بالانتخابات كوسيلة حرة و نزيهة للتعبير عن آرائهم السياسية.

## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

الجدول رقم 19: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق بـ: الانتخابات المهمة بالنسبة لك:

النسبة	التكرار	الإقتراحات
11.66%	07	الانتخابات التشريعية
51.66%	31	الانتخابات الرئاسية
20%	12	الانتخابات المحلية
100%	60	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة

في إجاباتهم عن سؤال "أي الانتخابات مهمة بالنسبة لكم؟ يظهر المبحوثين ميلا كبيرا للانتخابات الرئاسية و هو ما عكسته النسب إذ قدرت بـ 51.66% أي أكثر من نصف الإجابات، تليها الانتخابات المحلية بنسبة 20%، ثم الانتخابات التشريعية بنسبة 11.66%. تعكس هذه الأرقام أهمية الانتخابات الرئاسية نتيجة لارتباطها بانتخاب أهم شخصية في الدولة و هي شخصية الرئيس و هو ما يفسر النسبة العالية التي حصلت عليه هذه الانتخابات في مقابل الانتخابات التشريعية و المحلية.

الجدول رقم 20: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق بـ: هل تثق في السياسيين؟

النسبة	التكرار	الإقتراحات
00%	00	نعم
91.66%	55	لا
8.33%	05	لا اعلم
100%	60	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة

إتفق أغلب المبحوثين على عدم ثقتهم بالسياسيين و هو ما تعكسه نسبة 91.66% الذين أجابوا بـ "لا" عند سؤالهم هل تثق في السياسيين؟ في مقابل 8.33% من الذين أجابوا بـ "لا اعلم" و هو ما يعكس فشل السياسيين في كسب ثقة المواطنين نتيجة عدم وفائهم بالتزاماتهم و وعودهم الانتخابية.

## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

الجدول رقم 21: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق بـ: السياسيين يخدمون مصلحة الشعب؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	04	6.66%
لا	44	73.33%
لا اعلم	12	20%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة

من خلال نتائج الجدول أعلاه رقم (21)، يتبين لنا أن إجابات المبحوثين حول سؤالهم حول ما إذا كان السياسيين يخدمون مصلحة شعب؟ كانت أغلبها بالنفي بنسبة 73.33%، تليها نسبة 20% ممن لا يعلمون إذا كانوا فعلا يخدمون مصلحة الشعب أم لا؟ بينما 6.66% فقط هم من يرون أنهم يخدمون مصلحة الشعب. طبعاً هي نسب تؤكد الفجوة بين المواطن و المسؤول نتيجة عجز هذا الأخير عن أداء واجباتهم و الوفاء بالتزاماتهم.

الجدول رقم 22: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق بـ: السياسيين يستغلون مناصبهم لخدمة مصالحهم الشخصية؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	35	58.33%
لا	10	16.66%
لا اعلم	15	25%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة

فاقت إجابات المبحوثين النصف في إجاباتهم بـ"نعم" حول ما إذا كان السياسيين يستغلون مناصبهم لخدمة مصالحهم الشخصية، حيث قدرت النسبة 58.33% و هو ما يعكس إيمان اغلب الشباب بفساد هؤلاء السياسيين، تليها 25% من إجمالي المبحوثين ممن لا يعلمون جواب هذا السؤال، بينما 16.66% من يرون بأنهم لا يستغلون مناصبهم لخدمة مصالحهم الشخصية.



## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

الجدول رقم 23: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: هل يهتم الشباب الجزائري بالسياسة؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	08	%13.33
لا	34	%56.66
لا اعلم	18	%30
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات استمارة

يظهر الجدول رقم (23) اتفاق أغلب المبحوثين على عدم اهتمام الشباب الجزائري بالسياسة بنسبة %56.66، تليها %30 من المبحوثين من لا يعلمون إذا كان الشباب يهتم فعلا بالسياسة أم لا، بينما هناك %13.33 من يرون أن الشباب يهتم بالسياسة. و هي أرقام تعكس ظاهرة الاغتراب السياسي في المجتمع الجزائري إذ اغلب شبابهم لا يهتم بالسياسة لأنها حسبهم لا تعنيهم و لم تقدم لهم أي شيء لذلك تركوا السياسة للسياسيين الذين هم أيضا لا يمثلونهم.

الجدول رقم 24: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال: عدم مشاركة الشباب في الحياة السياسية سببه:

الإقتراحات	التكرار	النسبة
غياب التنشئة السياسية	14	%23.33
غياب الوعي السياسي	23	%38.33
قلة فعالية المؤسسات السياسية	21	%35
عدم وجود حريات سياسة	03	%05
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات استمارة

في تفسيرهم لعدم مشاركة الشباب السياسية، يتفق أغلب المبحوثين أن السبب يرجع أولا إلى غياب الوعي السياسي لدى الشباب بأهمية المشاركة (%38.33)، ثم إلى قلة فعالية المؤسسات السياسية ثانيا (%35)، يليها غياب التنشئة السياسية ثالثا (%23.33)، وأخيرا إلى عدم وجود حريات سياسية (%05).

## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

الجدول رقم 25: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق بـ: يجب أن توفر الحكومة للشباب:

الإقتراحات	التكرار	النسبة
تعليم جيد	20	33.33%
فرص أفضل للعمل	31	51.66%
حريات سياسية	09	15%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات استمارة

من خلال نتائج الجدول أعلاه رقم (25)، يتبين لنا أن إجابات المبحوثين عن سؤال "ماذا يجب أن توفر الحكومة للشباب؟"، أن الإجابة "فرص أفضل للعمل"، قد نالت أعلى نسبة 51.66%، تليها إجابة "تعليم أفضل" التي نالت نسبة 33.33%، ثم إجابة "حريات سياسية" نسبة 15%. و هو ما يعكس أزمة البطالة و العمل غير اللائق التي يعاني منهم أغلب الشباب الجزائري الذي أعطى أولوية لهذه الإجابة على بقية الخيارات المتمثلة في التعليم و الحرية.

المطلب الرابع: تحليل نتائج المحور الثالث "مستقبل مشاركة الشباب في الإنتخابات التشريعية".

الجدول رقم 26: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق بـ: البرلمان الجزائري مؤسسة قوية تعكس تطلعات الشباب:

الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	00	00%
لا	58	96.66%
يمكن	06	3.33%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة

اتفق أغلبية المبحوثين على عدم إعتبارهم البرلمان الجزائري كمؤسسة قوية و فعالية و ذلك ما تعكسه النسب، إذ عبر 96.66% من إجمالي المبحوثين بـ"لا"، بينما عبر 3.33% منهم بـ"يمكن"، و قد حضيت

## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

الإجابة بـ"نعم" على نسبة 00%. و تعكس هذه النتائج عدم فعالية البرلمان كمؤسسة تشريعية و هذا راجع لعدم قيام هذه المؤسسة بمهامها المنوطة بها، مما أفقدها شرعيتها.

الجدول رقم 27: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق بـ: شاركت في الانتخابات التشريعية 2012؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	11	18.33%
لا	49	81.66%
يمكن	00	00%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات استمارة

تظهر نتائج الجدول رقم (27) أن هناك أزمة مشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2012، إذ أجاب 81.66% من إجمالي المبحوثين عن سؤال "هل شاركت في الانتخابات التشريعية لسنة 2012؟" بـ"النفى"، بينما أجاب 18.33% فقط منهم بالإيجاب. و هو ما يعكس عدم أهمية الانتخابات التشريعية لدى الشباب نتيجة لعدة أسباب متداخلة.

الجدول رقم 28: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق بـ: اقتنعت بالبرامج السياسية المطروحة من طرف المرشحين في 2012؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	05	8.33%
لا	51	85%
يمكن	04	6.66%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة

تظهر نتائج الجدول أعلاه رقم (28)، عدم إقتناع الشباب بالبرامج السياسية المطروحة من طرف المرشحين في 2012 و هو ما تعكسه نسبة الإجابة بالنفي التي قدرت بـ85% من إجمالي المبحوثين، في

## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

مقابل 8.33% و 6.66% للإجابة بـ"نعم" و "يمكن" على التوالي. هذه النتائج تعكس عدم إيمان المبحوثين بالأحزاب السياسية و السياسيين التي تم تأكيدها في إجابات سابقة، و هو أيضا ما يفسر سبب عدم مشاركة الشباب في الانتخابات التشريعية 2012.

الجدول رقم 29: يوضح إجابات أفراد العينة على سؤال بنسارت العملية الانتخابية بكل شفافية و نزاهة؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	10	16.66%
لا	33	55%
يمكن	17	28.33%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات استمارة

يرى أغلبية المبحوثين من خلال نتائج الجدول رقم (29)، أن الانتخابات التشريعية 2012 لم تمر بكل شفافية و نزاهة و هذا راجع لعدم إيمانهم بفعالية المؤسسات و نزاهة القائمين بالعملية الانتخابية، إذ أكد 55% من إجمالي المبحوثين على الإجابة "لا" عندما سئلوا إذا ما سارت العملية الانتخابية بكل شفافية و نزاهة؟ بينما أجاب 28.33% منهم بـ"يمكن" أن تكون مرت بنزاهة و شفافية و هو ما يحتمل الشك، بينما مثل من اعتقدوا بان العملية مرت بنزاهة و شفافية ما نسبته 16.66%.

الجدول رقم 30: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق بتأثيرت بالحملات الإعلامية التوعوية بضرورة التصويت؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	15	25%
لا	34	56.66%
يمكن	11	18.33%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة

تباينت آراء المبحوثين في إجاباتهم عن سؤال هل تأثرت بالحملات الإعلامية التوعوية بضرورة التصويت؟ بين أولئك الذين ينفون تأثرهم بهذه الحملات و هم الأغلبية بنسبة 56.66%، و بين أولئك الذي

## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

أكدوا تأثرهم بها و قدرت بنسبتهم بـ25%، بينما من رأى بأنه يمكن انه قد يكون تأثر قدرت نسبتهم بـ18.33%. تعكس هذه النتائج ضرورة إصلاح الحملات الانتخابيات و ضرورة تنوع أساليبها و البحث عن أساليب أكثر فعالية، كما تعكس فشل الأحزاب السياسية في إقناع الشباب ببرامجها.

الجدول رقم 31: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: صوتك يحسم التنافس بين المرشحين؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	32	16.66%
لا	10	53.33%
يمكن	18	30%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات استمارة

اتجه أغلبية المبحوثين في إجاباتهم عن سؤال: هل صوتك يحسم التنافس بين المرشحين؟ للإجابة بالنفي عن هذا التساؤل، و هو ما عكسته نسبتهم التي قدرت بـ53.33%، تليها نسبة ما يرون بأنه يمكن أن يكون صوتهم حاسما و يمكن لا بنسبة 30% من إجمالي المبحوثين، بينما شكل المجيبين بنعم نسبة 16.66%. هذه النسب تعكس عدم ثقة الشباب في العملية الانتخابية بأسرها و في نزاهتها إذ أكدت الأغلبية منهم أن أصواتهم غير حاسمة لأنهم يؤمنون بإمكانية تزوير نتائج الانتخابات.

الجدول رقم 32: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: تم تحقيق الهدف والبرنامج الذي صوت من أجله في 2012؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	04	6.66%
لا	54	90%
يمكن	02	3.33%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات استمارة

## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

من خلال نتائج الجدول رقم (32)، تظهر الإجابات بان أغلبية المبحوثين يؤمنون بعدم تحقق الهدف و البرنامج الذي صوت لأجله في الانتخابات بنسبة 90% من إجمالي المبحوثين، بينما شكلت نسبة "نعم" 6.66% و نسبة "يمكن" 3.33%. و هي نسب تعكس دائما عدم الثقة في العملية الانتخابية و في السياسيين.

الجدول رقم 33: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق بـ: سأصوتُ في الإنتخابات التشريعية ماي 2017؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	14	23.33%
لا	39	65%
يمكن	07	11.66%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة

تظهر نتائج الجدول رقم (33)، أن 65% من إجمالي المبحوثين صرحوا بأنهم لن يصوتوا في الإنتخابات التشريعية لسنة 2017، و هذا لإيمانهم بأنها لن تكون مغايرة أو مختلفة عن انتخابات 2012 أو التي قبله لهذا لا فائدة من التصويت، بينما صرح 23.33% منهم بأنهم سيصوتون في انتخابات 2017 لان واجبهم الانتخابي يحتم عليهم ذلك و أيضا هناك منهم من يرى بأنه سيذهب للتصويت لكن فقط لأجل المصادقة على بطاقة الناخب لأنه سيحتاجها في ملفات إدارية مستقبلا، بينما مثلت نسبة من يرون بأنهم "يمكن" أن يذهبوا للتصويت في انتخابات 2017 ما نسبته 11.66%.

## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

الجدول رقم 34: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: أصوت في حال كان المترشحين من فئة الشباب؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	17	28.33%
لا	23	38.33%
يمكن	20	33.33%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة

في إجاباتهم عن سؤال "هل ستصوت في حال كان المترشحين من فئة الشباب؟ أكد أغلبية المبحوثين بالنفي بنسبة 38.33%، وتليها إجابة "يمكن" بنسبة 33.33%، ثم إجابة "نعم" بنسبة 28.33%. تعكس هذه النسب عمق أزمة المشاركة السياسية فحتى لو تم ترشح مترشحين شباب لن يشارك أغلبية الشباب لأنهم لا يؤمنون أيضا بنزاهة العملية الانتخابية.

الجدول رقم 35: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: أصوت في حال كان البرنامج الانتخابي يدعم الشباب ومتطلباتهم؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	15	25%
لا	40	66.66%
يمكن	05	8.33%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة

من خلال نتائج الجدول أعلاه رقم (35)، يتبين أن إجابات المبحوثين عن التساؤل "أصوت إذا كان البرنامج الانتخابي يدعم الشباب و متطلباتهم؟ كانت أغليبتها ب "لا" بنسبة 66.66 %، في مقابل 25% لصالح "نعم"، و 8.33% للإجابة "يمكن" و هي نتائج تعكس عدم ثقة الشباب في برامج وعود المترشحين لأنهم يدركون جيدا أنها مجرد للدعاية و لكسب أصوتهم فقط، فبمجرد نجاح المترشح يتخلى عن وعودها و ينسى أولئك الذين صوتوا لأجل برنامجه.

## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

الجدول رقم 36: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: أصوت إذا تم تحديث العملية الانتخابية وجعلها أكثر عصرية وسهولة؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	36	60%
لا	04	6.66%
يمكن	20	33.33%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة

تظهر نتائج الجدول رقم (36) أن الشباب الذين سيصوتون إذا تم عصرية العملية الانتخابية و تحديثها سيرتفع و سيكون إيجابي بنسبة 60%، تليها نسبة من يرون بأنهم يمكن أن يصوتوا و يمكنلا بنسبة 33.33%، ثم نسبة المجيبين بـ"لا" بنسبة 6.66%. و هذا ما يعكس انه يمكن نيل ثقة الشباب و تجاوز أزمة المشاركة إذا إستطاع النظام تحديث و عصرية العملية الانتخابية بطريقة تضمن عدم حدوث التزوير حتى يدرك الشباب بان أصواتهم يمكن أن تحدث الفرق.

الجدول رقم 37: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: أصوت إذا وفر النظام السياسي فرص فعلية للمشاركة في اتخاذ القرار؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	39	65%
لا	02	3.33%
يمكن	19	31.66%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة

أجاب أغلب المبحوثين بما نسبته 65%، بأنهم سيصوتون إذا وفر لهم النظام السياسي فرص فعلية للمشاركة في اتخاذ القرار، ثم تليها نسبة غير المتأكدين و المجيبين بـ"يمكن" بنسبة 31.66%، تليها المجيبين بـ"لا" بنسبة 3.33%. و هي نسب تمثل أن القضاء على أزمة المشاركة السياسية يبقى رهين في مدى قدرة النظام على إجراء إصلاحات جدية تستجيب لتطلعات هذه الفئة المهمة.



الجدول رقم 38: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: أصوت في حال تغير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشباب؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	48	80%
لا	05	8.33%
يمكن	07	11.66%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة

يجيب المبحوثين بأنهم سيكونون إيجابيين بما نسبته 80% منهم ويشاركون في العملية الانتخابية و سيصوتون إذا تغير الوضع الاقتصادي و الإجتماعي للشباب؟ تليها في النسبة نسبة المجيبين ب"يمكن" بنسبة 11.66%، ثم نسبة المجيبين ب"لا" بنسبة 8.33%. إذن تعكس النتائج أن تصويت الشباب يبقى رهين بتحسين النظام القائم لأوضاعهم السوسيو إقتصادية.

الجدول رقم 39: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: ترتفع مشاركة الشباب في السياسة إذا تم تغيير النظام السياسي؟

الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	04	6.66%
لا	40	66.66%
يمكن	16	26.66%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات استمارة

من خلال نتائج الجدول رقم (39)، يتبين لنا أن إجابات المبحوثين حول ما إذا كانت سترتفع نسبة المشاركة، إذا تم تغيير النظام السياسي القائم؟ أكدت أغلب الإجابات بان تغيير النظام السياسي لن يؤدي إلى إرتفاع نسبة المشاركة بنسبة 66.66%، ثم تليها نسبة غير الواثقين بنسبة 26.66%، ثم تأتي نسبة

المجيبين بـ"نعم" بنسبة 6.66%. تعكس هذه الإجابات بأن المشكل أعمق من ذهاب نظام و مجيء آخر، أعمق من ذهاب شخص و مجيء آخر، بل يجب القيام بإصلاحات جذرية تستجيب لتطلعات الفئة الشبابية. ، وكذلك تعكس مدى خوف الشباب الجزائري من تكرار سيناريوهات الدول العربية التي قامت بثورات من أجل تغيير أنظمتها السياسية فدخلت في دوامة من العنف ، "والهاجس الأمني" يبقى دائما حاضرا في ذهنية المواطن الجزائري بسبب تجربة العشرية السوداء بالرغم من أن غالبية العينة لم تعش هاته الفترة الا أنها تعتقد ونظرا للاجابات أنّ تغيير النظام يعني العنف.

### المطلب الخامس: مطابقة و تفسير نتائج استمارة الاستبيان وفق فرضيات البحث

بعد معالجة الموضوع، و تبويب و تحليل بيانات البحث بناء على ما ورد في الاستبيان، سنقوم في هذا المطلب بتفسير نتائج الدراسة و ذلك من خلال تأكيد أو نفي صحة فروض البحث الثلاث.

**الفرضية الأولى:** كلما كانت هناك لا مبالاة سياسية لدى الشباب ، كلما انعكس ذلك في أزمة مشاركة الشباب في الحياة السياسية.

من خلال الدراسة التي أجريناها على أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري -دراسة حالة الانتخابات التشريعية 2012- تم التأكد بان هناك لا مبالاة لدى الشباب بالأمر السياسي و هو ما تعكسه نتائج الجداول (13)،(16)،(17)،(23) و التي أكدت أن:

➤ السياسة تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة (5% من إجمالي الإجابات) مقارنة بالقضايا المتعلقة بالأمن (33.33%) و الصحة (25%) و التعليم (25%) التي حُضيت بالنسب الثلاث الأولى حسب إجابة المبحوثين مثلما توضح النسب أعلاه.

➤ هناك عدم إهتمام للشباب بالسياسات المحلية و الوطنية كثيرا، إذ أن فقط ما نسبته 25% منهم من يهتمون كثيرا بالسياسات المحلية، و 38.33% من يهتمون بالسياسات الوطنية.

➤ 56.66% من الشباب الجزائري لا يهتم بالسياسة و هو ما توضحه نتائج الجدول رقم (14).

و منه تستنتج : أن الفرضية الأولى محققة و مثبتة.

**الفرضية الثانية:** كلما كانت هناك إستجابة لتطلعات و طموحات الشباب، كلما إنعكس ذلك إيجابا على رغبة الشباب في المشاركة في العملية السياسية.

تظهر نتائج تفرغ الاستمارة أهمية أن تكون يحظى السياسيون بثقة فئة الشباب من خلال الوفاء بالعهود و الالتزامات التي يتم قطعها أثناء الحملات الانتخابية، كما يجب أن تستجيب تلك البرامج لتطلعات

و اهتمامات الشباب و هو ما تؤكدته نتائج الجداول (20)، (21)، (22)، (25)، (27)، (33)، (19)، (28)، (31)، (32)، (35)، (38). إذ أكدت أنه:

➤ لا بد أن يثق الشباب بالسياسيين حتى تتم مشاركتهم بفاعلية و هو ما أكدته النتائج إذا أكد ما نسبته 91.66% من المبحوثين أنهم لا يثقون بالسياسيين، فيما أكد ما نسبتهم 73.33% أنهم لا يعتقدون أبدا أن السياسيون يخدمون الشعب بل يخدمون مصالحهم الشخصية (58.33%) يؤكدون ذلك، و هذا ما يجعلهم لا يستجيبون لتطلعات الشباب الراغبين في أن يحكمهم أشخاص يثقون بهم و بوعودهم.

➤ ضرورة أن توفر الحكومة فرص عمل أفضل للشباب حسب الشباب و هو ما أكدته 51.66% من المبحوثين.

➤ عدم مشاركة الشباب في انتخابات 2012 (81.66%)، و هناك نسبة 65% صرحت بأنها لن تشارك في انتخابات 2017، لأنهم لا يثقون في أن مشاركتهم ستوصل الأشخاص الذين يمكن أن يستجيبوا لتطلعاتهم للحكم (53.33%)، كما لا يثقون بالبرامج المطروحة من قبل المترشحين (85%) و لا يثقون في العملية الانتخابية و نزاهتها (55%).

➤ سترتفع مشاركة الشباب السياسية في حالة إذا تغيرت الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية المزرية (80%)، إذ أن أغلب أفراد العينة من فئة الشباب من ذوي التكوين الجامعي (50%)، و أغلبهم من دون عمل (48.33%)، أو يملك عمل غير لائق (26.66%).

و منه تستنتج: أن الفرضية الثانية محققة و مثبتة.

**الفرضية الثالثة: ترتبط المشاركة السياسية للشباب الجزائري بمدى فعالية مؤسسات النظام السياسي.**

يتضح من خلال إجابات المبحوثين أن إرتفاع المشاركة السياسية هو رهين مدى فعالية مؤسسات النظام السياسي و هو ما أكدته نتائج الجداول رقم (15)، (18)، (24)، (26)، (34)، (36)، (37)، (39). حيث يظهر ذلك من خلال تأكيدها على أن الشباب:

➤ يفضل التعبير عن آرائهم السياسية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (73.33%) بدل التصويت في الانتخابات أو غيرها و هو ما تؤكدته النسب. كون هذه المواقع قد فرضت نفسها كبديل نتيجة عزز المؤسسات و الطرق الرسمية عن إتاحة الفرصة للشباب للتعبير عن آرائه بكل فعالية.

## الفصل الثالث الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب

- يرفض الإنتماء للأحزاب السياسية (78.33%) نتيجة عدم ثقته فيها و عدم فعاليتها كونها أصبحت جزء من مؤسسات النظام و تخلت عن دورها الأساسي المتمثل في التنشئة السياسية و تكوين قيادات الغد ووسيلة للتقريب بين المواطن و السلطة.
  - يرى أن عدم المشاركة السياسية للشباب ترجع إلى قلة فعالية المؤسسات (35%).
  - يرفض بأغلبية ساحقة إعتبار البرلمان مؤسسة قوية (96.66%)، و حسب رآئه يحتاج إلى إصلاحات جذرية و فعلية حتى نصبح نتكلم عن برلمان فعال و قوي.
  - أن الشباب يرفض التصويت حتى لو كان المترشحين شباب (38.33%) و السبب يعود إلى أن الخلل مؤسساتي و بالتالي لا يثق بالآليات الانتخابية و المؤسسات لهذا هو سيرفض التصويت حتى لو كان المترشحين من فئة شباب.
  - سيصوت إذا تم تحديث و عصرنه العملية الإنتخابية و هو ما أكد 60% من المبحوثين.
  - كذلك إذا وفر النظام فرص فعلية للمشاركة السياسية في إتخاذ القرار ،فيمكن ساعته التحدث عن مشاركة سياسية للشباب (65%).
  - كما يرفض الشباب التصويت حتى لو تم تغيير النظام السياسي القائم (66.66%) ،لان المشكل ليس مشكل شخصيات فقط،بل مشكل مؤسساتي أعمق ،لذلك يجب إحداث إصلاحات في البنية المؤسساتية للنظام و ليس القضية قضية تبادل الأشخاص للأدوار .
- و منه تستنتج :أن الفرضية الثالثة محققة و مثبتة أيضا.

### خاتمة الفصل الثالث:

بعد التطرق لمختلف النتائج المتعلقة بالانتخابات التشريعية 2012 في الجزائر وفي مدينة بسكرة، وتفرغ استمارات الاستبيان تم التأكد من مطابقة مختلف فرضيات الدراسة مع النتائج المتحصل عليها من عملية تحليل البيانات المرصودة والاجوبة المقدمة من طرف المبحوثين، التي أثبتت اللامبالاة الكبيرة لدى الشباب بالعملية السياسية برمتها وليس فقط الانتخابات التشريعية، وهذا ما يؤكد أنّ المشاركة السياسية للشباب هي أزمة وجب اتخاذ القرارات اللازمة ووضع الاستراتيجيات المحكمة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تجاوزها من طرف صانعي القرار السياسي.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة التأكيد على وجود ظاهرة أزمة المشاركة السياسية لدى الشباب الجزائري في الانتخابات التشريعية من خلال صياغة اشكالية تمحورت أساسا حول معرفة أسباب وعوامل هاته الظاهرة حيث تبين لنا أنّ تعدد وتنوع وتداخل العوامل والأسباب المتعلقة بالظاهرة ، صعب من امكانية رصد المحددات التفسيرية المباشرة لعدم مشاركة الشباب في الانتخابات التشريعية

ورغم الاعتراف بوجود أزمة مشاركة سياسية للشباب وهذا ما أكدته جميع مراحل الدراسة، يبقى غياب اطار نظري صارم يمكننا من تعميم نتائج الدراسة ، ولكن هذا حاولنا تجاوزه بدراسة ميدانية تم الاعتماد فيها على استمارة الاستبيان التي أضفت على الدراسة مصداقية تحليلية أكثر وقدرة تفسيرية للظاهرة محل الدراسة. ومن خلال دراستنا لتفسير أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري في الانتخابات التشريعية تم التوصل إلى مايلي:

### النتائج النظرية:

- أزمة المشاركة السياسية هي مفهوم يرتبط أساسا بوضع يتسم باللااستقرار وتحمل مؤشرات تختلف عن الوضع الطبيعي للمشاركة السياسية، تحتاج لاتخاذ اجراءات وتدابير لازمة ووضع خطط لتجاوزها، حيث يشترك فيها النظام السياسي بكل نخبه ومؤسساته من جهة والمواطنين من جهة ثانية في الوصول لحالة الأزمة، الأولى بالممارسات السياسية التي لا تتطابق ومعايير الديمقراطية، والثانية بعدم استغلالها للمتاح لها من الحريات لتغيير الوضع والمساهمة اما بعدم حصول هاته الأزمات، أو تجاوزها
- إن ربط أزمة المشاركة السياسية بالشباب ، أبرز لنا الشح النظري لدراسة هاته الشريحة من المجتمع .
- إنّ البحث في تفسير ظواهر سياسية مرتبطة بمؤسسات الدولة وبمواطنيها خاصة الشباب منهم ليست فيها الكثير من الصعوبات، كذلك تفسير أزمة المشاركة السياسية للشباب في الانتخاب نظرا لخصوصية كل تجربة و لاختلاف البيئات السياسية لكل نظام سياسي واختلاف هندسة النظم الانتخابية في كل منها، إضافة لاختلاف درجات الوعي ومستوى الثقافة السياسية للشباب ، التي تتحكم فيها عوامل عديدة اجتماعية واقتصادية والخبرة المكتسبة عن طريق الممارسة السياسية التي تظهر مدى فاعلية مؤسسات الدولة وإمكانية الثقة في السياسيين.

### النتائج العملية:

من خلال دراستنا لأزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري في الانتخابات التشريعية وتتبعنا لمسار هاته الأزمة وجذورهما توصلنا لما يلي:

- ارتباط الانتخابات التشريعية في الجزائر بالأزمات، فمنذ فتح باب التعددية الحزبية، كانت الانتخابات التشريعية هي جزء من حل الأزمة، وهذا ما نجده في انتخابات 1991 بعد أحداث أكتوبر 1988، وانتخابات 1997 التي كانت محاولة لإخراج الجزائر من العشرية السوداء، وانتخابات 2002 التي سبقتها أحداث منطقة القبائل والتظاهرات الشبابية خاصة تردي الأوضاع المعيشية وارتفاع كبير لنسبة البطالة كأعلى معدل عرفته الجزائر تجاوز 28% في الفترة التي سبقت الانتخابات ، ونفس الشيء في انتخابات 2007 و2012، فرغم كل الحملات الانتخابية والتحسيسية بضرورة مشاركة الشباب في الانتخابات، إلا أنها لم تلق اهتماما كبيرا، نظرا لاهتمام الشباب بمشاغله وظروفه الاقتصادية والاجتماعية المتردية.
- عدم وجود اطر قانونية تعمل على اشراك الشباب في الحياة السياسية على غرار نظام الكوتا النسائية.
- اللامبالاة الكبيرة للشباب الجزائري بالانتخابات التشريعية سواء بالمشاركة أو بالترشح نابع أساسا من اليأس من هذه المؤسسة التي جل ما قدمته منذ إعلان التعددية هو المصادقة على مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة وكأننا أمام نظام برلماني ، وعدم قيام هاته الهيئة بأي سابقة يمكن أن تحسب لها لكسب ثقة المواطن وخاصة الشباب .
- لم تشهد علاقة المواطن بالسياسة أي تغيير نحو الأفضل وهذا وفقا لنسب المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية على مدار ستة انتخابات منذ إعلان التعددية وهذا ما أثبتته نتائج التشريعات السادسة ماي 2017 التي عرفت نسب مشاركة أقل من تلك التي كانت في تشريعات 2012 (بلغت نسبة المشاركة حسب وزارة الداخلية الجزائرية 38,25%)، وهذا إن دل على شيء فهو فشل النخب السياسية في كسب ثقة المواطنين عن طريق أهم مؤسسة ديمقراطية تجسد إرادة الجماهير وهي المؤسسة التشريعية.
- من خلال التعامل مع إجابات الاستمارات الموزعة على الشباب تم إثبات صدقية الفرضيات المطروحة من أجل قياس الثقافة السياسية لدى الشباب و رصد اهتماماتهم السياسية إضافة لرأيهم



في العملية السياسية في الجزائر، وتم التوصل أنّ الغالبية العظمى من الشباب الجزائري لا يولي اهتماما بالسياسة وهذا ما انعكس على سلوكهم الانتخابي.

وتعد نتائج الانتخابات التشريعية السادسة في الجزائر 2017، أهم حجة تثبت النتائج التي توصلت إليها الدراسة وكذلك تبرر اعتمادنا على مصطلح الأزمة لتوصيف مشاركة الشباب في السياسة ، لذلك وجب على النظام السياسي في الجزائر والسلطة الحاكمة اتخاذ القرارات المناسبة لتدارك هاته الأزمة وتجاوزها من اجل ضمان استقرار واستمرار النظام السياسي والأمن داخل الدولة(وتجارب الحراك المجتمعي في الدول العربية ليس بعيدة عن الجزائر).

يمكن القول أن النظام السياسي الجزائري ركز على مشاركة الشباب في الحياة السياسية خاصة التصويت في الانتخابات ولم يبحث في الكيفية التي يتم حل مشاكل الشباب الاقتصادية والاجتماعية من خلالها وتأتي المشاركة في الانتخابات كنتيجة لتوفر الحقوق والحريات ، وتكون طوعية وعن ارادة في المشاركة الحقيقية والفعلية في الحياة السياسية.

وكننتيجة عامة يمكن القول أنّ أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري في الانتخابات التشريعية مرتبطة أساسا بممارسات النظام السياسي منذ عقود من الزمن، وتوظيفه لآلية الانتخابات من أجل كسب شرعية ومشروعية أكبر تضمن استمراره، مع استغلاله لوضع الشباب وهواجسه للدعاية للمشاركة في الانتخابات، دون التوصل لحلول جوهرية قد تؤسس لمرحلة جديدة يقودها الشباب .

ملاحق

استمارة الاستبيان

كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة بسكرة-  
قسم العلوم السياسية

الاستبيان الخاص بالدراسة الميدانية

استمارة استبيان لموضوع بحث حول:

أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري

الانتخابات التشريعية 2012 نموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص نظم سياسية مقارنة والحوكمة

إشراف الأستاذة: أسماء بن لمخريش

اعداد الطالبة: أماني العابد

بيانات هذا الاستبيان سرية ولا تستخدم الا في أغراض البحث العلمي فقط

ملاحظة: يرجى قراءة الأسئلة بتمعن ووضع علامة (x) أمام الإجابة المختارة

I. معطيات عامة:

1. السن :  30-23  40-30
2. المستوى الدراسي: ابتدائي  متوسط  ثانوي  جامعي
3. أين تعمل:؟ وظيفة حكومية  عمل حر  لا أعمل

II. موقع السياسة لدى الشباب الجزائري

4. رتب حسب اهتمامك المواضيع التالية:

- الصحة  البيئة  السياسة  التعليم  الأمن

5. ماهي مصادر معلوماتك السياسية ؟



IV. مستقبل مشاركة الشباب في الانتخابات التشريعية

يمكن	لا	نعم	
			البرلمان الجزائري مؤسسة قوية تعكس تطلعات الشباب
			شاركت في الانتخابات التشريعية 2012
			اقتنعت بالبرامج السياسية المطروحة من طرف المترشحين في 2012
			سارت العملية الانتخابية بكل شفافية ونزاهة
			تأثرت بالحملات الإعلامية التوعوية بضرورة التصويت
			صوتك يحسم التنافس بين المرشحين
			تم تحقيق الهدف والبرنامج الذي صوت من أجله في 2012
			سأصوتُ في الانتخابات التشريعية ماي 2017
			أصوت في حال كان المترشحين من فئة الشباب
			أصوت في حالة كان البرنامج الانتخابي يدعم الشباب ومتطلباتهم
			أصوت إذا تم تحديث العملية الانتخابية وجعلها أكثر عصرية وسهولة
			أصوت إذا وفر النظام السياسي فرص فعلية للمشاركة في اتخاذ القرار
			أصوت في حال تغير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشباب
			ترتفع مشاركة الشباب في السياسة إذا تم تغيير النظام السياسي

شكرا على مصداقيتكم

## قائمة المصادر و المراجع

❖ باللغة العربية:

I. المصادر

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 76 المؤرخ في 8 ديسمبر 1996، المعدل ب: "القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002"، الجريدة الرسمية العدد 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، و "القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008"، الجريدة الرسمية العدد 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.
2. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 7 مارس 2016.

II. المعاجم والقواميس

3. الضيف شوقي، معجم القانون مجمع اللغة العربية، (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1999)، القانون الدستوري (الباب الأول حرف أ).
4. لسان العرب ، إنتاج المستقبل للإنتاج الإلكتروني ، بيروت ، الإصدار 05 ، 1995.

III. الكتب

5. الطيب مولود زايد ، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع .الأردن : المؤسسة العربية الدولية للتوزيع ، 2001.
6. أبراهيم لونيبي، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة. الجزائر: دار هومة، 2007.
7. أحمد الدين وآخرون ، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
8. الحلو ماجد ، النظم السياسية الدولية في ميزان الشريعة. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1996.
9. الساري أحمد وآخرون، جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
10. السيد عامر وآخرون، التنشئة السياسية الإسلامية التأسيس والممارسات المعاصرة (د م ن): دار السلام، المجلد الثاني، 1986.
11. الطيب مولود زايد، علم الاجتماع السياسي. ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007.
12. الغويل سليمان، الانتخابات والديمقراطية: دراسة قانونية مقارنة. الجماهيرية العظمى: أكاديمية الدراسات العليا، 2003.
13. المؤسسة العربية للديمقراطية، ورشة عمل مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية .

- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
14. أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية. تر: أيمن أيوب، السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005.
15. برو فيليب، علم الاجتماع السياسي. تر: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998.
16. بن نبي مالك، مشكلة الثقافة. تر: عبد الصابور شاهين، بيروت: دار الفكر، (د ت ن).
17. ثاولس روبرت ه، التفكير المستقيم والتفكير الأعوج. تر: حسن سعيد الكرمي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (عالم المعرفة)، (د ت ن).
18. حمدي عبدالرحمان، المشاركة السياسية للمرأة خيرة الشمال الإفريقي. القاهرة: مركز دراسات الشمال الإفريقي، 2001.
19. دي فارجه موريس، الاحزاب السياسية. تر: علي مقلد وعبد المحسن سعد، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011.
20. دي فارجه موريس، علم اجتماع السياسة. تر: سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 1991.
21. ديفارجه موريس، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري. تر: جورج سعد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1999.
22. سعد عبدو وآخرون، النظم الانتخابية: دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.
23. صالح سامية خضر، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا. (د م ن)، (د م ن)، 2005.
24. عبدالوهاب عبد المؤمن، النظام الانتخابي في الجزائر: مقاربة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام الانتخابي الجزائري. الجزائر: الألفية للنشر والتوزيع، 2011.
25. فيرماكس، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع. تر: صلاح هلال، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.
26. ماضي عبد الفتاح، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
27. مباركية منير، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
28. مناع هيثم، المقاومة المدنية في عناصر المناعة الذاتية للمجتمعات. ط2، الأهالي واللجنة العربية لحقوق الانسان والمؤسسة العربية الأوروبية للنشر، المعهد الاسكندنافي لحقوق الانسان:



سويسرا، 2015.

29. ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية. قالمة: مديرية النشر لجامعة قالمة 8 ماي 2006، 1945.
30. هنتغتون صامويل، نظام سياسي لمجتمعات مختلفة. تر: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقى، 1993.
31. فضيل دليو و آخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، قسنطينة: دار البحث، 199.
32. مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، عمان: مؤسسة الوراق، 2000.
33. محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي. ط2، الأردن: دار وائل، 1999.

#### IV. المقالات

34. أوق جيل نبيلة، حبة عفاف، "القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف"، مخبر الاجتهاد القضائي في حركة التشريع، العدد الرابع (ب ت ن).
35. البصرتي محمد نور، " دور التمكين السياسي للشباب في فاعلية التنمية السياسية فيمصر"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد الخامس، (مارس 2016).
36. بوسقيعة سليم، "الثقافة السياسية ودور الإعلام في تنميتها". مجلة الباحث الاجتماعي (العدد 11، مارس 2015، جامعة قسنطينة).
37. طيفور فاروق أبو سراج الذهب، "لماذا يقاطع الجزائريون الانتخابات؟ ثقافة مجتمع أم أزمة نظام سياسي"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد الرابع، (جولية 2007).
38. قادري حسين، "المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي-الجزائر نموذجاً"، مجلة المفكر، العدد الرابع، (أفريل 2009).
39. لعجال أعجال محمد لمين، "اشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم" مجلة العلوم الانسانية، العدد الثاني، (نوفمبر 2007).

#### V. الوثائق الحكومية

40. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 02 السنة التاسعة والأربعون، الأحد 21 صفر 1433 هـ الموافق لـ 15 يناير سنة 2012، المتضمنة للقانون العضوي رقم 04-12 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 يتعلق بالأحزاب السياسية.
41. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية العدد 02 الصادر بتاريخ 21 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ 15 يناير سنة 2012م، المتضمن قانون رقم 06-12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012 والمتعلق

بالجمعيات.

42. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد الأول في السنة 49، الصادرة السبت 20 صفر عام 1433هـ، الموافق لـ14 يناير 2012م، المتضمن القانون العضوي رقم 01-12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق لـ12 يناير سنة 2012 المتعلقة بنظام الانتخابات.

#### .VI التقارير الرسمية

43. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة . الجزائر: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، 2008.

44. مكتب الانتخابات والمنتخبين، ولاية بسكرة، 2017/05/07.

#### .VII الرسائل الجامعية

45. جميل بوبكر، الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر، (رسالة دكتوراه)، جامعة منتوري قسنطينة قسم علما لاجتماع، 2010-2009

46. الياس ميسوم، المشاركة السياسية في الجزائر " الشباب والسياسة، (مذكرة ماجستير)، جامعة وهران قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2012.

47. بحاش وفاء، أثر الثقافة التنظيمية في تفعيل أداء الموارد البشرية، (مذكرة ماجستير)، جامعة بسكرة، 2014/2013.

48. بليل زينب، موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية دراسة حالة الجزائر 1989-2012، (رسالة ماجستير)، جامعة الطاهر مولاي السعيدة، 2012

49. بن قفة سعاد، مشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الأسري نموذجاً (1962-2005)، (اطروحة دكتوراه في العلوم في علما لاجتماع علم اجتماع التنمية)، جامعة محمد خيضر بسكرة. 2012-2011.

50. بن يمينة يحي، السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر-شباب مدينة وهران نموذجاً، (مذكرة ماجستير)، جامعة وهران كلية العلوم الاجتماعية، قسم علما لاجتماع تخصص علم الاجتماع السياسي، 2014.

51. جميل بوبكر، الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر، (رسالة دكتوراه)، جامعة منتوري قسنطينة قسم علم الاجتماع، 2010-2009.

52. ذياب عامر باسل أحمد، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013)، (مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية)، كلية النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2014.

53. رواجي رزيقة، أثر الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي دراسة حالة الجزائر 2000-2014. (مذكرة ماجستير)، جامعة المسيلة، قسم العلوم السياسية تخصص السياسيات المقارنة، (2014-2015).
54. عباسي يزيد، مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغييرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر (مذكرة دكتوراه)، جامعة محمد خيذر بسكرة، قسم العلوم الاجتماعية شعبة علم الاجتماع، 2015-2016.

## .VII الملتقيات والمداخلات

55. بلعربي عبد القادر وآخرون، تحديات التحول إلى الحوكمة الالكترونية في الجزائر. (ملتقى الدولي الخامس الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية)، جامعة السعيدة، 2012.
56. شلالى عبد القادر، قاشي علال، الحوكمة الالكترونية عوامل البناء والمعوقات في الجزائر، (مداخلة) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2014، 02.

## .IX مواقع الانترنت

57. الاقتصاد التجاري، متحصل عليه: <http://ar.tradingeconomics.com/algeria/youth-unemployment>.
58. الراجي محمد "الشباب ورهان المشاركة السياسية في المغرب" متحصل عليه : <http://www.hespress.com/writers/304422.html>
59. أيس، شبكة المعرفة الانتخابية، متحصل عليه: <https://aceproject.org/ace-0/ar/topics/es>
60. الخطابي أحمد، "بطالة الشباب في الوطن العربي". متحصل عليه: [http://www.univ-skikda.dz/doc\\_site/revues\\_SH/article31\(2\).pdf](http://www.univ-skikda.dz/doc_site/revues_SH/article31(2).pdf)
61. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية"، كانون الأول/يناير 2013. متحصل عليه: [www.undp.org/content/dam/.../AR\\_UN-Youth\\_Guide-LR.pdf](http://www.undp.org/content/dam/.../AR_UN-Youth_Guide-LR.pdf)
62. إدماج الشباب متحصل عليه: [http://syl2013.blogspot.com/2013/03/blog-post\\_8.html](http://syl2013.blogspot.com/2013/03/blog-post_8.html)
63. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين 2014-2017 شباب مُمكن مستقبل مستدام. متحصل عليه: [www.undp.org/.../Youth/UNDP-Youth-Strategy-2014-2017-AR.pdf](http://www.undp.org/.../Youth/UNDP-Youth-Strategy-2014-2017-AR.pdf)
64. الميثاق الإفريقي للشباب، ص. 13، متحصل عليه: [http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/ADF/ADF5/arabic-african\\_youth\\_charter.pdf](http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/ADF/ADF5/arabic-african_youth_charter.pdf)
65. اعلان لشبونة حول الشباب، متحصل عليه: [http://www.un.org/arabic/documents/GARes/56/A\\_RES\\_56\\_117.pdf](http://www.un.org/arabic/documents/GARes/56/A_RES_56_117.pdf)
66. جابي عبد الناصر، "الانتخابات التشريعية الجزائرية انتخابات استقرار أم ركود؟" اللجنة العربية لحقوق الإنسان 18-08-2007 متحصل عليه من موقع:

[http://www.achr.eu/art218.htm#\\_ftnref29](http://www.achr.eu/art218.htm#_ftnref29)

67. جحا كارمن، "دور مجلس النواب في تفعيل مشاركة الشباب اللبناني في الأحزاب السياسية وفي الانتخابات من المشاركة إلى الشراكة في صنع القرار السياسي". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أغسطس 2013. متحصل عليه :

<https://www.aub.edu.lb/fas/pspa/Documents/geha%20report.pdf>

68. موسقف يونس، "الديمقراطية المحدثّة"، متحصل عليه :

[http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal\\_440\\_mouste\\_f\\_younes.pdf](http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_440_mouste_f_younes.pdf)

69. وزارو الداخلية الجزائرية، متحصل عليه: <http://www.interieur.gov.dz>

## ❖ المراجع باللغة الأجنبية:

### I. الكتب

62. Geraint parry Britain & othres, **Political participation and Democracy in Britain**. USA :press syndicate of the university of Combridge, 1999.
63. Joerg Forbrig , **Revisiting youth political participation**. Strasbourg :Council of Europe, 2005.
64. Jean Baudrillard and others, **The politics of human rights**. London :Verso, 1999.

### II. التقارير

65. Arab socil media report, Facebook Usage :Factors and Analysis. DUBAI SCHOOL OF GOVERNMENT, 2011.

### III. الانترنت

66. Definition of *crisis* in: English, <https://en.oxforddictionaries.com/definition/crisis>
67. UNDP, Youth, political participation and decision-making. from sit : <http://undesadspd.org/Youth.aspx>
68. Les chiffre d'internet en Algerie, El watan. obtenu à : <http://www.elwatan.com>
69. Chiffre internet: <http://www.journaldunet.com/web-tech/chiffres-internet/algerie/pays-dza>
70. Youth parliamentM <http://www.ukyouthparliament.org.uk/about-us/myps/>.
71. Thomas Serres, La «jeunesse Algérienne en lutte du role politique conflctuel d'une catégorie sociale hétérogène. <https://remmm.revues.org>.
72. Hugh Robert, "Algeria's contested Election ". The Middle East Research and Information Project. from sit : <http://www.merip.org/mer/mer209/algerias-contested-elections>
73. Cheng Feng Shih, A brief introduction to electoral system. get it from : <http://mail.tku.edu.tw/cfshih/seminar/20051204/20051204.htm>.
74. Charles King, Electoral Systems. obtenu à : [http://faculty.georgetown.edu/kingch/Electoral\\_Systems.htm](http://faculty.georgetown.edu/kingch/Electoral_Systems.htm).
75. <https://aceproject.org/ace-ar/topics/es/>

76. THE LONDON SCHOOL OF ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE, <http://eprints.lse.ac.uk/>.
77. The Global Migration Crisis: Challenge to States and to Human Rights, <http://news.mit.edu/1999/weiner-0609>.
78. Internet user : <http://www.internetlivestats.com/internet-users-by-country/>.
79. Webster dictionary : <https://www.merriam-webster.com/dictionary/social%20media>.

# فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ-ح	مقدمة
8	الفصل الأول:مقاريم معرفية لأزمة المشاركة السياسية للشباب والانتخابات
9	مقدمة الفصل الأول
10	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمدلول أزمة المشاركة السياسية
10	المطلب الأول: مفهوم الأزمة
11	المطلب الثاني: مفهوم المشاركة السياسية
23	المطلب الثالث: مؤشرات أزمة المشاركة السياسية
24	المبحث الثاني: المشاركة السياسية للشباب
25	المطلب الأول: تحديد مفهوم الشباب
28	المطلب الثاني: مستويات المشاركة السياسية للشباب
31	المطلب الثالث: عوامل تفعيل المشاركة السياسية للشباب
35	المبحث الثالث: آلية الانتخابات لتفعيل المشاركة السياسية
36	المطلب الأول: مفهوم الانتخابات
40	المطلب الثاني: النظام الانتخابي وتأثيره على المشاركة السياسية
46	المطلب الثالث: مشاركة الشباب في الانتخابات
48	خلاصة الفصل الأول
50	الفصل الثاني: ازمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري في الانتخابات التشريعية
51	مقدمة الفصل الثاني
52	المبحث الأول: المشاركة السياسية في الدستور والقانون الجزائري
52	المطلب الأول: المشاركة السياسية في الدستور الجزائري
54	المطلب الثاني: قانون الأحزاب السياسية والجمعيات
59	المطلب الثالث: قانون الانتخابات
61	المبحث الثاني: المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية
62	المطلب الأول: السياق التاريخي للانتخابات التشريعية الجزائرية وانعكاس مجرياتها على المشاركة السياسية
72	المطلب الثاني: النظام الانتخابي في الجزائر المتعلق بالانتخابات التشريعية وتأثيره على المشاركة السياسية للشباب
74	المطلب الثالث: مظاهر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر في الانتخابات التشريعية

76	المبحث الثالث: واقع أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري في الانتخابات التشريعية
76	المطلب الأول: رؤية عامة حول الشباب الجزائري
80	المطلب الثاني: القنوات المتاحة أمام الشباب الجزائري للمشاركة السياسية
88	المطلب الثالث: مشاركة الشباب في البرلمان الجزائري
91	خلاصة الفصل الثاني
92	الفصل الثالث: الانتخابات التشريعية 2012 كدراسة حالة لأزمة المشاركة السياسية للشباب
93	مقدمة الفصل الثالث
94	المبحث الأول: الاطار العام للانتخابات التشريعية 2012
94	المطلب الأول: قراءة في نتائج انتخابات التشريعية 2012
97	المطلب الثاني: النتائج كما وردت في ولاية بسكرة
99	المبحث الثاني:التعريف بمنهجية الدراسة
99	المطلب الأول:المنهج المتبع في الدراسة
100	المطلب الثاني:أساليب جمع البيانات
101	المطلب الثالث:التحديد الزمكاني للدراسة
101	المبحث الثالث:تحليل نتائج استمارة الاستبيان
102	المطلب الأول:تحليل نتائج الخصائص السوسيوثقافية لأفراد العينة
103	المطلب الثاني: تحليل نتائج المحور الأول موقع السياسة لدى الشباب
106	المطلب الثالث:تحليل نتائج المحور الثاني المشاركة السياسية للشباب
110	المطلب الرابع: تحليل نتائج المحور الثالث: مستقبل مشاركة الشباب في الانتخابات التشريعية
118	المطلب الخامس:مطابقة و تفسير نتائج استمارة الإستبيان وفق فرضيات البحث
121	خلاصة الفصل الثالث
123	الخاتمة
127	ملحق استمارة الاستبيان
131	قائمة المصادر والمرجع
139	فهرس المحتويات
142	فهرس الجداول
146	فهرس الأشكال
147	فهرس الرسوم البيانية



فهرس الجداول

والأشكال

والرسوم البيانية

الجدول:

الصفحة	العنوان
16	جدول رقم 01: مستويات المشاركة السياسية حسب الباحث ميلبراث.
22-21	جدول رقم 02: عدد مستخدمي الانترنت من عدمهم بالنسبة للعدد الاجمالي للسكان.
80	جدول رقم 03: نسب انتساب الشباب الجزائري لبعض التخصصات الجامعية.
88	جدول رقم 04: سن النواب في برلمان 2007.
89	جدول رقم 05: فئات السن للمترشحين في الانتخابات التشريعية 2002 و 2007.
95	جدول رقم 06: النتائج الرسمية لنسب المشاركة في انتخابات 10 ماي 2012.
97	جدول رقم 07: قائمة الأحزاب الناشطة في ولاية بسكرة 2012
98	جدول رقم 08: عدد الهيئة الناخبة في حسب الفئة العمرية في ولاية بسكرة 2012
99	جدول رقم 09: نتائج التصويت للانتخابات التشريعية 2012 لولاية بسكرة
102	جدول رقم 10: سيوضح إجابات أفراد العينة حسب السن أو حسب الفئة العمرية
102	جدول رقم 11: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال الثاني و المتعلق بالمستوى الدراسي
103	جدول رقم 12: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال الثاني و المتعلق بالمستوى الدراسي
103	جدول رقم 13: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال الرابع: و المتعلق ب:المواضيع المهمة لدى الشباب الجزائري
104	جدول رقم 14: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال الخامس: و المتعلق ب:ما هي مصادر معلومات الشباب السياسية؟

104	<b>جدول رقم 15:</b> يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال السادس: و المتعلق ب:هل تنتمي إلى حزب سياسي؟
105	<b>جدول رقم 16:</b> يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال السابع: و المتعلق ب:إلى أي مدى تهتم بالسياسات المحلية؟
106	<b>جدول رقم 17:</b> يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال الثامن: و المتعلق ب:أي مدى تهتم بالسياسات الوطنية؟
106	<b>جدول رقم 18:</b> يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب:أعبر عن آرائي السياسية
107	<b>جدول رقم 19:</b> يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب:الانتخابات المهمة بالنسبة لك؟
107	<b>جدول رقم 20:</b> يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: هل تثق في السياسيين؟
108	<b>جدول رقم 21:</b> يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: السياسيين يخدمون مصلحة الشعب؟
108	<b>جدول رقم 22:</b> يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: السياسيين يستغلون مناصبهم لخدمة مصالحهم الشخصية؟
109	<b>جدول رقم 23:</b> يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب:هل يهتم الشباب الجزائري بالسياسة؟
109	<b>جدول رقم 24:</b> يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب:عدم مشاركة الشباب في الحياة السياسية سببه.
110	<b>جدول رقم 25:</b> يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب:يجب أن توفر الحكومة للشباب.

110	جدول رقم 26: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب:البرلمان الجزائري مؤسسة قوية تعكس تطلعات الشباب:
111	جدول رقم 27: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب:شاركت في الإنتخابات التشريعية 2012؟
111	جدول رقم 28: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب:إقتنعت بالبرامج السياسية المطروحة من طرف المترشحين في 2012؟
112	جدول رقم 29: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب:سارت العملية الإنتخابية بكل شفافية و نزاهة؟
112	جدول رقم 30: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب:تأثرت بالحملات الإعلامية التوعوية بضرورة التصويت؟
113	جدول رقم 31: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: صوتك يحسم التنافس بين المرشحين؟
113	جدول رقم 32: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: تم تحقيق الهدف والبرنامج الذي صوت من أجله في 2012؟
114	جدول رقم 33: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: سأصوت في الإنتخابات التشريعية ماي 2017؟
115	جدول رقم 34: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: أصوت في حال كان المترشحين من فئة الشباب؟
115	جدول رقم 35: يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: أصوت في حالة كان البرنامج الانتخابي يدعم الشباب ومتطلباتهم؟

116	<b>جدول رقم 36:</b> يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: أصوت إذا تم تحديث العملية الانتخابية وجعلها أكثر عصرية وسهولة؟
116	<b>جدول رقم 37:</b> يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: أصوت إذا وفر النظام السياسي فرص فعلية للمشاركة في اتخاذ القرار؟
117	<b>جدول رقم 38:</b> يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: أصوت في حال تغير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشباب؟
117	<b>جدول رقم 39:</b> يوضح إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق ب: ترتفع مشاركة الشباب في السياسة إذا تم تغيير النظام السياسي؟

الأشكال:

الصفحة	العنوان
19	شكل رقم 01: قنوات المشاركة السياسية حسب ابراهيم ابراش
20	شكل رقم 02: نموذج مايرون لمؤشرات المشاركة السياسية
29	شكل رقم 03: مستويات المشاركة السياسية للشباب حسب تقرير الأمم المتحدة
30	شكل رقم 04: تدرج المشاركة السياسية عند ريش وفليب ألتوف
44	شكل رقم 05: أشكال النظم الانتخابية

الرسوم البيانية:

الصفحة	العنوان
45	رسم بياني رقم 01: عدد البلدان والأقاليم التي تتبع كل عائلة من النظم الانتخابية
71	رسم بياني رقم 02: نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية 1991-2007
78	رسم بياني رقم 03: تطور نسبة البطالة في الجزائر 1989-2011
79	رسم بياني رقم 04: نسبة البطالة بين الشباب في الجزائر
84	رسم بياني رقم 05: تزايد عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر
86	رسم بياني رقم 06: عدد مستخدمي موقع الفاييس بوك في بعض الدول العربية
87	رسم بياني رقم 07: استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بين أوساط الشباب في بعض الدول العربية
95	رسم بياني رقم 08: توزيع الهيئة الناخبة حسب السن في الانتخابات التشريعية 2012
95	رسم بياني رقم 09: توزيع الهيئة الناخبة حسب الجنس في الانتخابات التشريعية 2012
96	رسم بياني رقم 10: توزيع مقاعد البرلمان على الأحزاب السياسية في الانتخابات التشريعية 2012

## ملخص:

يعد التركيز على المشاركة السياسية للشباب من المواضيع الجديدة نسبيا، حيث من النادر أن يتواجد الشباب في المراكز القيادية في مؤسسات الدولة الرسمية وحتى الأحزاب السياسية، وهو الأمر الذي ينطبق على الشباب الجزائري، فركزت هذه الدراسة على محاولة تفسير أسباب أزمة مشاركة الشباب الجزائري في السياسة، وذلك من خلال دراسة مشاركتهم في الانتخابات التشريعية وتتبع مسارها والأسباب التي أدت لهاته الظاهرة، وذلك بدراسة حالة الانتخابات التشريعية 2012، التي توصلنا من خلالها لنتيجة مفادها أن الممارسات السياسية الرسمية الغير ديمقراطية ، وغياب الثقافة السياسية الايجابية اضافة للوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني من بين الأسباب التي أدت بتحول عدم مشاركة الشباب في الحياة السياسية الى أزمة تستوجب البحث عن حلول يشترك في صياغتها وتنفيذها النظام السياسي من جهة ومن جهة أخرى الشباب.

الكلمات المفتاحية: أزمة المشاركة السياسية، الشباب، الانتخابات التشريعية.

### **Abstract :**

The focus on youth in term of their ongement in the political participation is arelatively new ; where yong people are rarely found in formal leadership position and even political parties ; which applies to the Algerian youth, this study focused on trying to explain the causes of the crisis Algerian youth participation in politics, through the study of their participation in the legislative elections and follow the path and the reasons that led to these circumstances phenomenon by examining the case of legislative elections in 2012, which we reached the result that the formal non-democratic practices and the absence of positive political culture Of the low social and economic situation among the reasons that led to the transformation of the lack of participation of young people in political life to a crisis that requires the search for solutions co-formulated and implemented political system on the one hand and youth in other hand.

Key words: political participation crisis, young people, the legislative elections.